المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع:

دور وفاعلية الحوكمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين

دراسة ميدانية لعينة من وكالات التأمين في ولاية تيسمسيلت

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
-تخصص مالية مؤسسة-

إعداد الطالبتين:
بايس الأميرة نزيهة
سوفي صبرينة فريال

تحت إشراف:
د. ضويفي حمزة

لجنة المناقشة:

الأستاذ: قلايلية رضوان	رئيسًا
الأستاذ: حمزة ضويفي	مشرفاً ومقررًا
الأستاذ: بلحسين لخضر	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2018 /2019

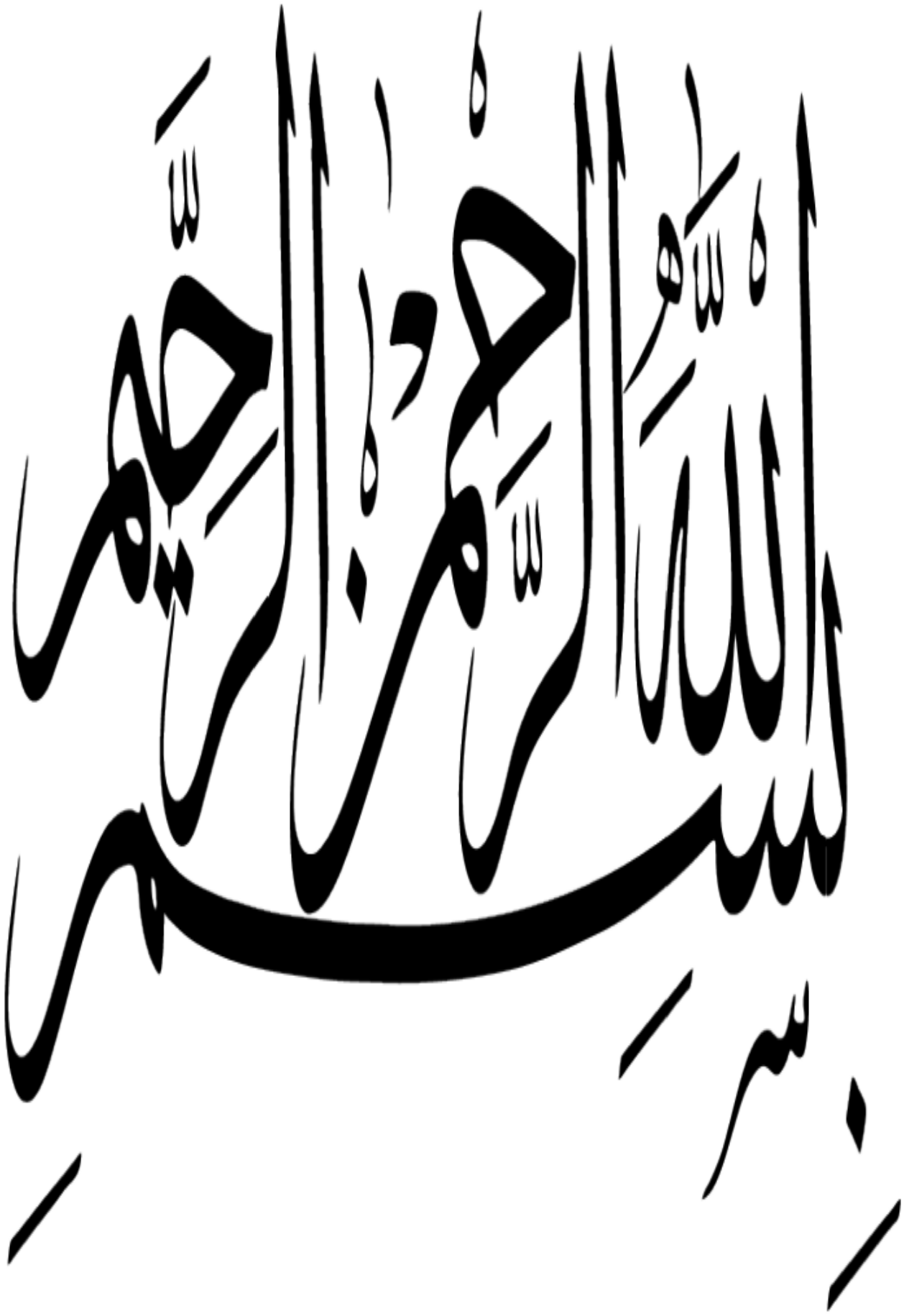
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر الأوّل والأخير للجليل ربّ العرش العظيم، العالم فوق كل عليم، الذي مهد لنا السبيل، وهدانا لما فيه الهدى والخير العميم، وفتح لنا الأذهان والعقول فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل: الدكتور ضويفي حمزة الذي تحمّل عناء الإشراف والتوجيه بالنصائح القيمة خلال انجازنا لهذا العمل.

وإلى كل الأساتذة الكرام الذين لم يتوانوا على المساعدة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لكرمهم وتفضلهم على إثراء هذا العمل من خلال تقديم الملاحظات والانتقادات التي سنتقبلها بصدر رحب.

وجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

ونخص بالذكر" السيد باي رمضان –رحمه الله وأسكنه فسيح جناته-

فشكراً لكم .

وفي الأخير نسأل الله تعالى قائلين" اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً، واجعلنا من الراشدين"

اللهم آمين

وبالله التوفيق

إهداء

إلى من قال فيهم الغفور الرحيم:

" وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

إلى من تحملت هموم الدنيا وسعت لتصنع بسمة عظمت معانيها إلى أول اسم على ثغري

وأجمل إنسان يزيح الهم عن صدري إلى من تناجيها روحي:

أمي - حفظها الله-

إلى أروع إنسان في الوجود إلى منبع الحب حتى الخلود إلى من اسمه يلازمني بلا حدود

إليك ياسر الأمان ومصدر العطف والحنان:

أبي - رعاه الله-

إلى من كانت زاد رحلتي وسبب راحتي إلى من ترعرعت في أحضانها الدافئة عائلتي

الكريمة وأخص بالذكر أخي الصغير" فضل الله خليل"

- وفقه الله-

كما أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح جدتي –فاطمة- رحمة الله عليها.

وإلى جدتي –عائشة –أطال الله في عمرها.

إلى من أهدتني الحياة أختي ورفيقتي الغالية –فريال صبرينة-

إلى من هن أنبل الناس ومنبع الإحساس إلى من هن مثال الصفاء والوفاء والمحبة

والإيثار إلى صديقاتي "نبيلة-صورية-نصيرة-نيفين- "

وإلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر مالية مؤسسة، دفعة 2019/2018.

إلى من سكنوا ذاكرتي ونستهم مذكرتي،إلى كل عين سهرت على راحتي إلى كل

يد شدت على يدي إلى كل قلب نبض دعاء لنجاحي.

"إن الذين نحبهم و نعزهم مكانتهم ليست بين الأسطر و الصفحات، لأن مقامهم أجل و أعلى

فالقلب سكناهم و الذكر، ذكراهم و العقل لن ينساهم

بايس الأميرة نزيهة

إهداء

سوفي فريال صبرينة

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة دور وفاعلية الحوكمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات ودوافع ظهورها، مبادئها وأهم آلياتها، وفعاليتها في إدارة المخاطر في التأمين، حيث هدفت الدراسة إلى إثبات مدى نجاعة الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة التطبيقية من خلال جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضياتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSSv21)، من خلال توزيع استمارات استبيان على العينة المدروسة والبالغ عددها (105) عامل بكل وكالات التأمين المتاحة ببلدية تيسمسيلت، وذلك لمعرفة مدى مساهمة الحوكمة في الحد والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أبرزها أن حوكمة الشركات تهتم بالإدارة بطريقة جيدة وفعّالة من خلال تعزيز الرقابة بشركاات التأمين وتفعيل آلية مجلس الإدارة عن طريق لجانه خصوصا لجنة إدارة المخاطر، وخلصت إلى وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية تقدر بـ95 بالمائة بين مبادئ وآليات الحوكمة في هذه الوكالات وخطوات وسياسات إدارة مخاطرها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، التأمين.

Résumé de l'étude:

Cette étude aborde “ le rôle et l'efficacité de la gouvernance dans la gestion des risques des sociétés d’assurance”, en traitant le concept de la gouvernance d'entreprise, ses facteurs d'apparence, ses principes, ses mécanismes, et son éfficacité dans la gestion des risques d'assurance.

L’étude a pour objectif de démontrer l'efficacité des mécanismes de gouvernance internes et externes dans la gestion des risques dans les sociétés d'assurance.

L’approche descriptive-analytique a été appliquée en étude par la collecte de données, puis l’analyse et le test d’hypothèses à l’aide du programme SPSSv21, par le biais de questionnaires distribués au niveau de toutes les agences d’assurances de la commune de Tissemsilt dont 105 employés ont répondu, afin de déterminer la contribution de la gouvernanace d’entreprise dans la réduction des risques auxquels ces entreprises sont exposées.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est que la gouvernance d'entreprise consiste a gérer les sociétés de manière efficace en renforçant le contrôle qu'elles exercent et en activant le mécanisme du conseil administratif à travers ses comités, en particulier celui de la gestion des risques, concluant à une relation positive de 95 pour cent entre les principes et mécanismes de la gouvernance et la gestion des risques des agences étudiées.

Mots-clés: gouvernance d'entreprise, gestion des risques, assurances.

فهرس المحتويات:

البيان	الصفحة
البسملة	-
الشكر والتقدير	-
الإهداء	-
ملخص الدراسة	II
فهرس المحتويات	V-VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
قائمة الرموز والاختصارات	XV-XVI
مقدمة عامة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	-
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.	3
المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات ودوافع ظهورها.	6-3
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وأهم النظريات المفسرة لها.	11-6
المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.	12-11
المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات	13
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات.	15-13
المطلب الثاني: أهم الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات.	17-16
المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات ومرتكزاتها.	19-17
المبحث الثالث: ضوابط حوكمة الشركات.	19
المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات.	21-19

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات.	26-22
المطلب الثالث: النماذج الدولية لحوكمة الشركات.	29-27
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: إدارة مخاطر شركات التأمين	-
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية إدارة الخطر.	33
المطلب الأول: مفهوم الخطر وإدارة الخطر.	36-33
المطلب الثاني: أنواع المخاطر والعوامل المتسببة في حدوثها.	41-36
المطلب الثالث: خطوات وسياسات إدارة المخاطر.	44-41
المبحث الثاني: مدخل للتأمين.	45
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين.	48-45
المطلب الثاني: أركان وأنواع التأمين.	53-48
المطلب الثالث: مخاطر شركات التأمين.	56-53
المبحث الثالث: حوكمة شركات التأمين	56
المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر في شركات التأمين.	58-56
المطلب الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين.	60-58
المطلب الثالث: أثر تطبيق الحوكمة على شركات التأمين.	61
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	-
تمهيد	64
المبحث الأول: واقع قطاع التأمين بالجزائر.	65
المطلب الأول:مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر.	66-65
المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين في الجزائر.	72-67
المطلب الثالث: هيكلة قطاع التأمين في الجزائر.	74-73

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للاستبيان.	75
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية.	76-75
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، متغيراتها والأدوات المستخدمة فيها.	82-77
المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان.	83-82
المبحث الثالث: علاقة مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين بإدارة المخاطر.	84
المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة.	91-84
المطلب الثاني: التعريف بنموذج الدراسة	93-92
المطلب الثالث: تقدير واختبار النموذج الحوكمة– إدارة المخاطر.	101-94
خلاصة الفصل	102
الخاتمة العامة	-104 107
قائمة المصادر والمراجع	-109 121
الملاحق	-

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	مقارنة بين النماذج الدولية لحوكمة الشركات.	28
1.2	التمييز بين مخاطر المضاربة والمخاطر البحتة.	38
1.3	إحصائيات حول إنتاج قطاع التأمين في الفترة الممتدة من 2012-2017	70-71
2.3	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.	78
3.3	مكونات استمارة الاستبيان وعدد العبارات الخاصة بكل محور	81
4.3	توزيع معامل Alpha Cronbach	83
5.3	تقديم خصائص عينة الدراسة	85-84
6.3	مقياس ليكارت الخماسي	86
7.3	المتوسطات الحسابية والاتجاهات التي تتبعها	86
8.3	نتائج آراء عينة الدراسة حول مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين	89-87
9.3	نتائج آراء عينة الدراسة حول خطوات وسياسات إدارة المخاطر في شركات التأمين	90
10.3	مصفوفة الارتباطات الجزئية	94
11.3	الارتباطات الكلية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع	95
12.3	تقدير النموذج $Y = F(x1, x2)$	97
13.3	اختبار $ANOVA^b$ الحوكمة- إدارة المخاطر	101

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	مبادئ حوكمة الشركات	15
2.1	خصائص حوكمة الشركات	18
3.1	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	21
4.1	آليات حوكمة الشركات	26
1.2	تمثيل الخطر	34
2.2	مسببات الخطر	41
3.2	خطوات إدارة المخاطر	43
4.2	العلاقة بين أطراف عقد التأمين وعناصره	50
1.3	منحنى تطور إنتاج قطاع التأمين من 2012-2017	72
2.3	متغيرات الدراسة الميدانية	79
3.3	تمثيل العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	92
4.3	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	99
5.3	اختبار توزيع البواقي	100

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق
01	إحصائيات حول تأمين الأضرار والأشخاص
02	استبيان الدراسة حول دور وفاعلية الحوكمة في إدارة المخاطر في قطاع التأمين
03	توزيع معامل ألفا كرونباخ
04	أدوات الإحصاء الوصفي
05	بيانات الإحصاء الاستدلالي

قائمة الرموز والاختصارات:

الاختصار	التسمية باللغة الأجنبية	التسمية باللغة العربية
2A	L'Algérienne des assurances	الجزائرية للتأمينات
Alliance	Alliance Assurances	آليانس للتأمينات
AMANA	AMANA Assurances	أمانة للتأمينات
AXA	AXA Algérie Assurance Dommages	أكسا الجزائر للتأمين على الأضرار
BA	Banque d'Alger	بنك الجزائر
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	La Banque du Développement Local	بنك التنمية المحلية
BEA	La Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
CAAR	La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
CAARAMA	Caarama Assurances	كرامة للتأمينات
CAAT	La Compagnie Algérienne des Assurances Totale	الشركة الجزائرية للتأمين...
CAGEX	La compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات
CARDIF	CARDIF EL DJAZAIR	كارديف الجزائر
CASH	La Compagnie d'Assurance des Hydrocarbures	شركة التأمين في مجال المحروقات
CCR	La Compagnie Centrale de Réassurance	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CIAR	La Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
CNA	Le Conseil National des Assurances	المجلس الوطني للتأمينات
CNMA	La Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية

الهيئة المركزية للأخطار	LA Centrale des Risques	CR
رأس المال الوطني للاستثمار	Fonds national d'investissement	FNI
الجمعية الدولية لهيئات التأمين	International association of Insurance supervisors	IAIS
مؤسسة التمويل الدولية	International finance corporation	IFC
الإتّحاد الدولي للمحاسبين	International federation of acountants	IFAC
معهد المدققين الداخليين	Institute of internal audotors	IIA
معهد إدارة المخاطر	Institute of risk management	IRM
تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة	La Mutualité Algérienne d'Assurance des Travailleurs de l'Enseignement et la Culture	MAATEC
مصير الحياة للتأمينات	Macir-Vie Assurance	Macir-Vie
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي	Organisation de coopération et de Développement économique	OCED
الشركة الوطنية للتأمين	La Société Algérienne d'Assurance	SAA
سلامة للتأمينات الجزائر	Salama Assurances Algérie	SALAMA
شركة ضمان القرض العقاري	La Société de Garantie du Crédit Immobilier	SCGI
برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical package of social sciences	SPSS
ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين	Trust Algeria d'assurance et de Réassurance	TRUST
الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين	Union Algérienne des sociétés d'Assurance et de réassurance	UAR

1.مدخل الدراسة:

تسعى شركات التأمين كباقي شركات الأعمال والمؤسسات الاقتصادية إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساهم في تحقيق كل أهدافها، لكن وبالمقابل توجد مخاطر تعترضها سواء حالياً أو في المستقبل، ونظراً لمكانة شركات التأمين كجزء من شركات الأعمال ودورها في تأمين الأخطار التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، فإنّ هذه الأخطار تشكل تهديداً دائماً عليها، ما يدفعها للاهتمام بها من خلال اللجوء إلى إدارتها حسب الظروف المحيطة بها والوسائل المتوفرة لديها. لذا تعد إدارة الخطر من أهم الانشغالات الحالية التي تعمل مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية على تأسيسها بغرض تحقيق الهدف العام والمتمثل في البقاء والاستثمار والنمو والتطور.

وفي هذا السياق اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديات الناشئة، ويؤدي إتّباع مبادئها السليمة إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد مختلف الأخطار.

وفي هذا الإطار فإنّ التحول الذي يشهده قطاع التأمين بالجزائر في مختلف جوانبه، أدى إلى حدوث تطور متدرج فيه خاصة بعد الإصلاحات التي طرأت عليه مما دفع بشركات التأمين الجزائرية إلى الوقوف على مستوى أدائها ومعرفة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي تسعى السلطات العليا بالجزائر إلى تفعيل دور استراتيجيات وأساليب إدارة الأخطار في شركات التأمين في ظل حوكمة الشركات من خلال قوانين وتشريعات وإصلاحات هيكلية تهدف إلى توفير مناخ ملائم لتطبيق مبادئ الحوكمة كما يجب.

2. مشكلة الدراسة:

من خلال هذا البحث ستحاول الباحثتان الإلمام بمصطلح الحوكمة ومختلف جوانبه وأهم آلياته ومكوناته في إدارة المخاطر من خلال اللجان المتخصصة، ومن أجل معالجة الموضوع وفي ظل ما سبق يتسنى البحث في الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين؟

من الطرح السابق تتبلور الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- ما المقصود بمصطلح الحوكمة؟ وما هي دوافع تبنيه من قبل الشركات؟
- كيف تساهم آلية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر؟ ومن خلال أي لجنة؟
- ما هو أثر تطبيق الحوكمة على إدارة المخاطر بشركات التأمين؟

3.فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف البحث وضعت مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- يقصد بحوكمة الشركات الإدارة الجيّدة والفعّالة لها، كما تعتبر الفضائح والأزمات المالية، والتعثر الذي شهدته العديد من الشركات المالية في العالم من أهم دوافع تبني هذا المصطلح؛
- تعمل آليات حوكمة الشركات عموما وآلية مجلس الإدارة خصوصا من خلال لجنة إدارة المخاطر على تسيير مخاطر شركات التأمين؛
- توجد علاقة إحصائية ذات مستوى ثقة 95 بالمائة لممارسة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بشركات التأمين يمكن بناءها في شكل نموذج.

4.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الدور الذي يلعبه نظام الحوكمة في حماية مختلف أطراف شركات التأمين، إذ أنّ ضعف الحوكمة يؤدي إلى ضعف التحكم بالمؤسسات المالية عموما وشركات التأمين خصوصا، أما قوة هذه الأخيرة يساهم في إضفاء الإفصاح والشفافية وبالتالي التقليل من تعرضها للمخاطر، والتمكن من التسيير الفعّال لهذه المخاطر، ومن جهة أخرى الإثراء العلمي الذي بإمكان هذه الدراسة تقديمه للمكتبة الجامعية وللباحثين مستقبلا.

5.أهداف الدراسة:

تسعى الباحثتان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تسليط الضوء على تحديد مفهوم حوكمة الشركات وأساسياتها؛
- التعرف على أهمية الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لمساعدة الشركات على إدارة مخاطرها؛
- معرفة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين وكيفية الوقاية منها؛
- إثبات مدى نجاعة الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة في إدارة المخاطر؛
- معرفة مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مؤسسات التأمين وواقع سوق التأمين بالجزائر.

6.مبررات اختيار الموضوع:

وقد تم اختيار الموضوع محل الدراسة لما يلي:

- **أسباب ذاتية:** تتعلق بمجال تكوين الباحثتين ورغبتهما في إثراء الدراسة حول هذا الموضوع وتوسيع المعارف والمكاسب السابقة والإحاطة علماً بكل ما هو جديد بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة بين تخصص الباحثتين مالية المؤسسة وحوكمة الشركات.
- **أسباب موضوعية:** وتتمثل في أهمية الموضوع الذي يعتبر من احدث المواضيع المقترحة في المجال الاقتصادي في ظل نظام العولمة، إضافة إلى ذلك فتح المجال أمام المهتمين بالموضوع من طلبة وباحثين.

7.حدود الدراسة: وتتمثل في مايلي:

- **الحدود المكانية:** بالنسبة للدراسة التطبيقية اقتصرت على جميع وكالات التأمين المتواجدة في مدينة تيسمسيلت، حيث قُسم مجتمع الدراسة إلى:

على المستوى الكلي: ويقصد به كل ما يتعلق بقطاع التأمين من هيئات وشركات.

على المستوى الجزئي: تم اللجوء إلى كل وكالات التأمين العامة والخاصة المتاحة في مدينة تيسمسيلت، كما تم التواصل مع الشركات الكبرى "الأم" في الوطن عبر الشبكة العنكبوتية.

- **الحدود الزمنية:** وهي الفترة التي تم فيها توزيع الاستمارات " شهر مارس 2019/2018".
- **الحدود الموضوعية:** تهتم الدراسة بالمواضيع والمحاور الأساسية المرتبطة بإدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

8.المنهج المتبع: قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع النظرية والتطبيقية وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث أُستخدم المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة، ومعالجة وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بموضوع حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في شركات التأمين، وذلك للوصول إلى نتائج كافية تمكننا من الإجابة على إشكالية البحث في جانبها النظري. أما المنهج الاستقرائي تم اعتماده من خلال دراسة واستقراء بعض الدراسات السابقة وعملية المسح المكتبي لكل ما يتعلق به الموضوع من تقارير، كتب ودوريات بالإضافة إلى شبكة الانترنت وتطبيق ذلك لوضع فروض هذه الدراسة، والاستفادة منها في معالجة الإشكالية المطروحة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الوصف والتحليل كأدوات إحصائية باستخدام برنامج spss v21 لجمع البيانات وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية، واختبار فرضياتها، وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة وقياس الأثر بينها على نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

9.الدراسات السابقة: من خلال البحث والإطلاع الذي قامت به الباحثتان على الدراسات السابقة تم الاعتماد على بعض الدراسات المشابهة لموضوع البحث من أجل تأطير المنهجية وأخذ فكرة عامة عن مكونات البحث، وهي:

- دراسة إيمان شيحان المشهداني، علاء فرحان طالب، والتي تحمل عنوان: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، وهي عبارة عن مذكرة تم تحويلها لكتاب تم إصداره من طرف دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، سنة 2011، وقسم من خلاله الباحثان دراستهما إلى قسمين نظري وتطبيقي، خصص الجزء الأول لدراسة مبادئ الحوكمة في المصارف والجزء الثاني كان عبارة عن تحليل استبانة موجهة للبنوك الناشطة في المنطقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية له تأثير إيجابي على الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف.
- دراسة ساعد بن فرحات، بعنوان: **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: مقارنة بين شركة التأمين وإعادة التأمين**، ورقة بحثية ضمن فعاليات ندوة حول" مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية"، المنظمة بجامعة سطيف يومي 25-26 أفريل 2011، عرض الباحث من خلالها أهم آليات ومبادئ الحوكمة التي تخص شركات التأمين والمتفق عليها دوليا، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم آليات ومبادئ الحوكمة التي تتوافق ومتطلبات خصوصية شركات التأمين والتي قدمتها مختلف الهيئات الدولية القائمة على قطاع التأمين، حيث قدم الباحث خمس مبادئ أساسية لحوكمة شركات التأمين وهي: تفعيل دور مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الإفصاح والشفافية، المساءلة.
- دراسة حمزة ضويفي، بعنوان: **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، للسنة الجامعية 2015/2014، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فعالية مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز حيث قام بتوزيع استبانه لمعرفة واقع الحوكمة في الجزائر وأثرها في دعم مقومات الإفصاح، وقياس الأداء المالي لعينة الدراسة وخلصت الدراسة أنه يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة ومقومات الإفصاح وبين الحوكمة والأداء المالي في الشركات الجزائرية؛

- دراسة مريم حسناوي، حسين حساني، بعنوان: **دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية،** عبارة عن مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السابع، منشورة بتاريخ 2018/06/15، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الملاءة المالية لشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري ومعرفة مدى احترامها للتنظيم المعمول به والمتعلق بالحد الأدنى لهامش الملاءة، وبالتالي دور هذه التنظيمات في تنظيم شركات التأمين بما يضمن لها النمو والاستمرارية وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر مازال يرتكز على المتطلبات التقليدية، باعتماده على الحد الأدنى لرأس المال إضافة إلى تقييم الالتزامات وتمثيلها، وبالتالي فهو يختلف عن الأنظمة الدولية التي تعتمد على مبدأ رأس المال المبني على المخاطر، كما أوصت الدراسة بضرورة اعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ بالمخاطر التي تهدد المركز المالي لشركات التأمين.

10.ما تسهم به الدراسة: بعد استعراض ما تقدم من الدراسات السابقة سواء لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بمشكلة البحث والتي تناولت حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، فقد استطاعت الباحثتين تكوين إطار معرفي جيد حول الموضوع والذي يعتبر كأساس لإتمام تلك الدراسات، حيث يتفق وإياها من خلال دراسة المخاطر وكيفية إدارتها، إضافةً إلى حوكمة الشركات ومفهومها ودوافع ظهورها ..وغيرها.

غير أنه ما يميز هذا البحث مايلي:

- شمول عينة الدراسة إلى عدة شركات التأمين؛
- ارتباط الحوكمة بإدارة المخاطر وبالقطاع التأميني.

11.صعوبات الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم مصادفة مجموعة من الصعوبات أهمها:

- النقص الكبير في المراجع التي تناولت الموضوع خصوصاً المتعلقة بالمتغير المستقل "الحوكمة" في مكتبة المركز الجامعي مما أدى إلى التوجه إلى الجامعات بالولايات المجاورة كولاية تيارت ؛
- صعوبة ضبط المصطلحات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة؛
- ضيق الوقت المخصص لإعداد المذكرة؛
- ديناميكية الموضوع ومرونته؛
- عدم تجاوب بعض أفراد العينة مع الاستبانة؛
- الظروف غير الملائمة التي شهدها المركز الجامعي مؤخراً.

12.هيكل الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة أرادت الباحثتين أن يشتمل على جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي حيث يحتوي الجانب النظري على فصلين أما التطبيقي فيحتوي على فصل واحد، وتتقدم هذه الفصول مقدمة وتتعقبهم خاتمة كالتالي:

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، حاولت الباحثتين من خلال هذا الفصل عرض مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالحوكمة وذلك من خلال الإشارة إلى مفهومها ودوافع ظهورها، وأهم المبادئ التي تقوم عليها، ومختلف الأطراف الفاعلة فيها، وضوابطها من خلال محدداتها والآليات التي تحكمها؛
- **الفصل الثاني:** إدارة المخاطر في شركات التأمين، تطرقت الباحثتين من خلاله إلى مختلف المفاهيم العامة للخطر وكيفية إدارته، ثم إلى التأمين، وتبيان العلاقة نظرياً بين المتغيرين من خلال إبراز آليات ومبادئ الحوكمة الخاصة بشركات التأمين باعتبار أن موضوع الدراسة يحوم حول شركات التأمين؛ الخطر والتأمين وتبيان العلاقة نظرياً بين المتغيرين؛
- **الفصل الثالث:** تناولت الباحثتين من خلاله الدراسة الميدانية التي قمن فيها أولاً بالتعريف بواقع سوق التأمين في الجزائر وهيكلته، وأهم الشركات الناشطة فيه واعتمدن في ذلك على إحصائيات المقدمة من طرف المجلس الوطني للتأمينات التي كانت من سنة 2012 إلى 2017، ثم تطرقن إلى منهجية الدراسة والأداة المستخدمة في ذلك والمتمثلة في استبيان تم توزيعه على جميع وكالات التأمين المتواجدة في مدينة تيسمسيلت، ثم تمت معالجته إحصائيا، وبعدها تم الوصول إلى نتائج البحث الميداني وتحليلها ، واختبار الفرضيات التي قمن بطرحها.

تمهيد:

أدى الانفتاح الاقتصادي والانقسام الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية خاصة شركات الأسهم إلى ظهور مصطلح الحوكمة والذي يعني الإدارة الرشيدة، وهي أسلوب إداري يحكم وينظم سير عمل المؤسسات والعمّال الناشطين بها، وجاءت الحوكمة كمرشد للشركات خاصة في ظل تضارب المصالح بين مختلف أطراف العمليات الاقتصادية من مستثمرين وأصحاب رأس المال ومديرين وغيرهم، خاصة في وجود المنافسة الشرسة بين الشركات في دخول أسواق رأس المال.

ومع تحرر السوق تحت نظام العولمة جرى تذبذب المسؤوليات في الشركات وأمور غش وتزييف وضعف الرقابة على المديرين، ومن هنا برز دور الحوكمة الفعال في القضاء على هذه الاحتمالات في كل المؤسسات الاقتصادية والمالية خاصة بالبنوك والتأمينات، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا الفصل محاولين إبراز معنى الحوكمة والمجال الذي برزت فيه وكيف تساهم وتؤثر على أداء المؤسسات.

ولإظهار الموضوع أكثر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: ضوابط حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

ظهرت الحوكمة كنتيجة للأزمات المالية التي مسّت بالنظام المالي والاقتصادي العالمي في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال العقود الماضية في التسعينات من القرن 20، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 ثم الأزمة العالمية في 2008، ولقد تزايد الاهتمام بها نتيجة اتجاه دول العالم إلى التحول إلى نظام الرأسمالية التي تعتمد على الشركات الخاصة بدرجة كبيرة، ما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وهذا ما أضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع الكثير من الشركات في أزمات مالية. وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث محاولين التفصيل في هذه النقاط.

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات ودوافع ظهورها.

يمكن التطرق إلى نشأة حوكمة الشركات ودوافع ظهورها كما يلي:

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات.

يرجع ظهور حوكمة الشركات للمفكرين القدامى أمثال دافيد هيوم، وجون جاك روسو، حيث أنهم أول من نادى بأنّ الاستقرار والحرية والديمقراطية لا تتحقق إلاَّ بوجود رضا الفرد عن الحاكم واحترام الإدارة العامة والاحتكام إلى العقل الرشيد؛[1]

لكن من أوائل من تطرق لهذا المصطلح كانا الأمريكيين غاردنز مينز، وأدولف بيرل " berle & means" سنة 1932 من خلال كتابهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة"، الذي يعني بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعّال للموارد فضلاً عن القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة؛[2]

كما تطرق كل من makeling & Jensen سنة 1976 وfoma سنة 1980 لمفهوم حوكمة الشركات من خلال إبراز أهميتها في الحد والتقليل من المشاكل التي قد تنشأ من هذا الفصل؛[3]

وفي سنة 1987 أصدر تقرير treadway من طرف اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية، حيث نصّ على تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات للحد من ظاهرتي الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال الاهتمام بعملية المراجعة الخارجية وبنظام الرقابة الداخلية للشركة؛[1]

---

[1] عبد القادر بليمان، **الأسس العقلية للسياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2007، ص26.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص27.

[3] دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص11بتصرف.

وشهد الاقتصاد الأمريكي انهيارات مالية واقتصادية خلال عام 2001 كبيرة كانهيار عملاق الصناعة والطاقة "شركة انرون الأمريكية" Enron، حيث انخفض سعر سهم الشركة في السوق المالي من 84 دولار إلى أسعار جدّ متدنية في فترة قصيرة، وذلك بسبب الفساد المالي الذي قام به المدير من تلاعب في البيانات المالية وإظهار أنّ الشركة في وضعية جيّدة، وهذا ما ألحق خسائر جدّ هامة بالمستثمرين خصوصاً وأنّ غالبيتهم اقترضوا تلك الأموال المستثمرة، وتعد شركة "Enron" نموذجاً صارخاً للإخلال بقواعد الحوكمة نتيجة لعدم الالتزام بالشفافية تجاه المستثمرين في اتخاذ القرار،[2] كما أنّ هذه الفضيحة جاءت من خلال الاتّفاق مع أحد أكبر مكاتب المحاسبة في العالم وقتها وهي Arthur Andersen؛[3]

الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومة الفدرالية الأمريكية بإقرار قانون Sarbanes Oxley عام2002 لإرجاع ثقة المستثمرين في الشركات، حيث تطلب هذا القانون من خلال التقرير السنوي اهتمام مجلس إدارة الشركات في الولايات المتّحدة الأمريكية بإدارة مخاطرها من خلال إجراءات الرقابة الداخلية؛[4]

وأصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Oced سنة 1999 لمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات والتي قامت بتعديلها عام 2004 وذلك لمساعدة الدول في التطبيق الجيّد لمصطلح حوكمة الشركات.[5]

كما ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2007، ثم انتشرت إلى باقي دول العالم سنة 2008 مما أدى إلى انهيار كلي للقطاع المصرفي بسبب منح القروض عشوائياً دون دراسة معمقة لشروط منحها، ويرجع هذا لعدم كفاءة الإدارة، وضعف الرقابة والضوابط التي تحكم نشاط الشركات المالية،[6]وهذا ما أوجب ضرورة ظهور حوكمة الشركات.

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات.

---

[1] رامي حسن الغزالي، **دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص28 بتصرف.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007/2006، ص127.

[3] اتحاد الشركات الاستثمارية، **حوكمة الشركات**، مكتبة الآفاق للنشر والتوزيع، سبتمبر 2011، ص43 بتصرف.

[4] مُحَمَّد عيد علي بلبع، **حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية: دراسة تطبيقية على قطاع الغزل والنسيج في مصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2016، ص76 بتصرف.

[5] مريم بن عيسى، **تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء: دراسة حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص03.

[6] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 44 بتصرف.

لقد ساهمت عدة عوامل في بروز مفهوم حوكمة الشركات من أهمها مايلي:[1]

1. تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية مثل: Enron-World.com التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات مابين منشآت الأعمال والحكومة، حيث وصلت نسبة تعثر المنظمات العالمية سنة 2002 إلى نسبة 4.11 بالمائة؛
2. انفجار الأزمة المالية الآسيوية 1997 حيث أصبحت هناك نظرة جديدة لمفهوم حوكمة الشركات بسبب وجود خلل في الثقة مابين المؤسسات والقوانين؛
3. ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات بغية السيطرة على الأسواق العالمية؛
4. ضعف النظام القانوني وبالتالي لا يمكن حل المنازعات وإجراء تنفيذ العقود بطريقة فعّالة، وكذلك ضعف نوعية المعلومات التي تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وزيادة انتشار الفساد؛
5. كثرة وجود المشاكل الناجمة عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين من جهة وبين ذوي المصالح المتعارضة من جهة أخرى؛
6. تحول معظم دول العالم إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛
7. تعزيز المساءلة وتقويم أداء الإدارة العليا؛
8. تحقيق نوع من التكامل بين المنشأة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات وأهم النظريات المفسرة لها.

[1] أنظر إلى:

-حاتم رياض مصطفى أصلان، **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 1436هـ/2015م، ص27.

-دلال العابدي، **مرجع سبق ذكره**، ص203-205.

-عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص22.

-ماهر أسامة نايف شبير، **أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص21.

نظرا لحداثة مصطلح حوكمة الشركات لم يتم الوقوف على تعريف محدد ومتفق عليه وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب والهيئات بهذا الشأن ومن أشهر هذه التعاريف ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات.

أولاً: لغةً: يتضمن لفظ حوكمة الشركات العديد من الجوانب منها:[1]

1. "الحِكمة وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد"؛
2. "الحُكم وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك"؛
3. "الاحتكام وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة"؛
4. "التحاكم طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين".

ثانياً: اصطلاحاً: يمكن تناول مفهوم حوكمة الشركات من عدّة جوانب:

1. **تعريف منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية** (Oced)2004: "هي مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم ممّن لهم علاقة في الشركة".[2]
2. **تعريف مؤسسة التمويل الدولية** (IFC): "حوكمة الشركات هي هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات، وتتمحور حول العلاقة بين الإدارة ومجلس المديرين والمساهمين ومساهمي الأقلية وباقي أصحاب المصالح".[3]
3. **تعريف الإتحاد الدولي للمحاسبين** (IFAC)**:** "هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه إستراتيجي، لضمان تحقيق الأهداف وإدارة المخاطر بشكل ملائم والتحقق من أن موارد المؤسسة تستغل على نحو مسئول."[4]
4. **تعريف الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين** (IAIS): "هو مصطلح يشير إلى الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة والإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات

---

[1] محمّد مصطفى سليمان، **الفساد المالي والإداري**، ط2، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2009، ص18.

[2] عبد الله جوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات: القيادة، التسويق، العمل المؤسسي تخطيط وإدارة القوة العاملة، الحوكمة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2014، ص208.

[3] عبد القادر بريش، **دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد9، جامعة الشلف، الجزائر، 31ديسمبر 2011، ص42.

[4] أنيسة سدرة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية: دراسة حالة الجزائر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص88.

والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية والعدل والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل المتعلقة بشركة التأمين بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية".[1]

5. **تعريف معهد المدققين الداخليين** (IIA): "هي عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاءة الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف الشركة وحفظ قيمها".[2]

6. **التعريف الاقتصادي**: "هي الأسلوب الذي من خلاله يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للشركات من خلال أسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة التي تضمن حصولهم على عائد استثماراتهم".[3]

ممّا سبق نستنتج أنّ حوكمة الشركات "هي الإدارة الجيّدة القائمة على الشفافية والنزاهة ومحاربة على الفساد الإداري والمالي داخل الشركات من خلال توفير أجهزة رقابية لتنظيم الشركات وحماية حقوق الأطراف الفاعلة بها، أي هي مجموع العمليات والإجراءات التي يستخدمها ممثلي أصحاب المصالح في تسيير المؤسسات وإدارة أعمالها، واتّخاذ القرارات الرشيدة بما يحقق أهدافها".

الفرع الثاني: أهم النظريات المفسّرة لحوكمة الشركات.

إنّ ظهور حوكمة الشركات كان نتيجة لعدّة نظريات اقتصادية متسلسلة تتمثل أهمها في:

أولاً: نظرية الوكالة: سنتعرض إلى مفهومها، فروضها والتكاليف المترتبة عنها من خلال التالي:[4]

1. **مفهوم نظرية الوكالة**: ترتبط نظرية الوكالة بعلاقة الوكالة التي يقوم من خلالها أحد الأطراف يدعى الرئيس the principal بإيكال عمل من أجل تنفيذه من طرف ثانٍ يدعى الوكيل the agent ويترتب عن ذلك تفويض جزء من سلطة الرئيس في اتّخاذ القرار إلى الوكيل ويمكن وصف هذه العلاقة بالعقد.

2. **فروض نظرية الوكالة**: ترتكز نظرية الوكالة على الفروض التالية:[5]

---

[1] International association of insurance supervisors**, insurance core principales, standards, guidance & assessment methodology**, 2003, principales9, p28.

[2] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات: جذورها، أسبابها، تداعياتها وآفاقها**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص206.

[3] أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص90.

[4] مُحَمَّد الشريف بن زواي، **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص22.

[5] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، مجلة إتحاد المصاريف العربية(مجلة علمية محكمة)، لبنان، 2007، ص64.

- إنّ أطراف الوكالة (أصلاء ووكلاء) يتمتعون بالرشد نسبياً وأنّ تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية؛
- إنّ دوال أهداف الأصيل والوكيل غير متوافقة تماماً وأنّ هناك قدراً من التعارض في المنافع بينهما؛
- أنّه بالرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء والأصلاء فإنّ هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو المنشأة قوية في مواجهة المنشآت الأخرى؛
- إن هناك عدم تماثل في هيكل المعلومات لدى كل من الأصيل والوكيل في ما يتعلق بموضوع الوكالة؛
- يترتب على ما سبق ضرورة توافر اللامركزية للوكيل حيث يمكنه اتّخاذ بعض القرارات والقيام ببعض الأعمال دون الرجوع للأصيل.

3. تكاليف نظرية الوكالة: إنّ فصل الملكية عن الإدارة تسبب في وجود بعض الصراعات أدت إلى تحمل ما يعرف بتكاليف الوكالة وهي:[1]

- نفقات التحكم ويتحملها الأصيل؛
- نفقات الالتزام ويتحملها الوكيل؛
- تكلفة الخسارة المتبقية.

ثانياً: نظرية تكاليف الصفقات: يمكن اعتبارها امتداد معياري لنظرية الوكالة نظراً لكون هذه الأخيرة تقوم بتفسير أسباب تضارب المصالح بين شريكين، في حين تُظهر نظرية تكلفة الصفقات التكاليف المترتبة عن العقد، كما ركزت على فرضيات وعوامل سلوكية طبيعية عند الإنسان وتمثلت أساساً في:[2]

1. الرشادة المحدودة limited rationality**:** تم تطوير هذا المفهوم من قبل Simon سنة 1947، حيث توضح بأنّه لا يمكن معالجة جميع المعلومات والمعارف أو التنبؤ بردود أفعال العمال، الموردين، الزبائن والمنافسين، أي عدم قدرة الأعوان على اتّخاذ القرارات دائماً نظراً لمحدودية المعلومات؛

2. الانتهازية opportunism**:** حيث تناول هذا المفهوم كل من Alchian & Demsetz سنة 1972، ثم من قبل Williamson سنة 1975، وتعني استعمال الأفراد للمعلومة غير الكاملة من خلال البحث عن خدمة مصالحهم واستعمال الغش والحيلة. وينقسم السلوك الانتهازي إلى:

- **سلوك انتهازي قبلي:** كإخفاء المعلومات والنوايا؛

[1] Ronald Perret**, la gouvernance de l'entreprise**, éditions la découverte, paris 2009, p35

[2] محمد الشريف بن زاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص35-40.

- **سلوك انتهازي بعدي**: استغلال العناصر غير الموجودة في العقد أو الوضع.

ثالثاً: نظرية أصحاب المصلحة: تعتبر نظرية أصحاب المصلحة كنقد لنظرية الوكالة وذلك من خلال إشراكها لمختلف الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة وليس الإبقاء فقط على الأصيل والوكيل وهذا ما سنوضحه من خلال التالي:

1. **مفهوم نظرية أصحاب المصلحة:** عُرف أصحاب المصالح في اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1963م، أين كان أول ظهور للمصطلح على أنّهم "الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل"، أو بتعبير آخر "هي تلك الجماعات التي تعتبر حيوية لبقاء ونجاح الشركة". كما عرَف فريدمان أصحاب المصالح ووافقه العديد من الكُتّاب والمنظرين على أنّهم "الجماعات أو الأفراد التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بإنجازات وأهداف المنظمة"، واعتماداً على ما سبق وكتعريف شامل للمصطلح "فهم كل الأطراف المتفاعلة مع المؤسسة بصفة مباشرة وغير مباشرة دون استثناء".[1]
2. **مجموعات أصحاب المصالح:** تنقسم هذه الأخيرة إلى فئتين وهما:

- **الفئة الأولى:** وهي تمثل الأطراف الرئيسية ذات العلاقة المباشرة والمميّزة في تحقيق أهداف الشركة، وتشمل كل من المساهمون، الزبائن أو العملاء، الموردون والموزعون، العمال والمجتمع المحلي.
- **الفئة الثانية:** وهي تمثل الأطراف الثانوية ذات العلاقة غير المباشرة مع الشركة، والتي قد تكون عرضة لمخاطر وأضرار ناتجة عن أهداف الشركة، وتشمل كل من المنافسون، الحكومات، الدائنون، البيئة والطبيعة، المنظمات غير الحكومية، الجمهور ووسائل الإعلام.

رابعاً: نظرية التجذر: يتم فيها تفسير علاقات السلطة القائمة بين الفاعلين في المنظمات والذين يبحثون عن أدوات للتأثير على نظام القرارات بعد تفضيل وتخصيص المصالح والأهداف الشخصية، أصبح الشغل الشاغل مع تطور سلطة المساهمين في المؤسسة المعاصرة وأسلوب التمويل عن طريق اللاوساطة (الأسواق المالية)، هذه العلاقات خلقت مساحة وجو من المواجهات والتحالفات بين شكلين من السلطة:[2]

---

[1] حمزة رملي، إسماعيل زحوط، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية قسنطينة**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ص326-328 بتصرف.

[2] محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية 2013/2008**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص43.

- سلطة الملكية ممثلة في المساهمين والملاك؛
- سلطة الإدارة ممثلة في المديرين الموكلين.

1. **تعريف إستراتيجية التجذر**: حيث عرف كل من أليكساندر وبيكيرو سنة 2002 إستراتيجية التجذر من جانب المديرين بأنها تهدف إلى رفع مساحة الحذر والإدراك باستعمال وسائل تحت تصرفهم مثل رأس المال البشري، لتحييد الرقاب والرفع من تبعية مجموع شركاء المؤسسة، وعملية التجذر هذه تمر من خلال مجلس الإدارة الذي يتكون من المديرين الداخليين والخارجيين باعتبارهم من يقيم مشاريع الاستثمار المقترحة من طرف فريق الإدارة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة.
2. **افتراضات نظرية التجذر**: تفترض نظرية التجذر، أن الفاعلين في المؤسسة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمؤسسة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، هذا يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمؤسسة، حيث أن المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة، خاصة الذين يمكنهم استعمال موارد المؤسسة من أجل التجذر والرفع من قدراتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط، الحماية أثناء العمل والمكافآت). وينتج تجذر المديرين كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذر كمرحلة أولى على تحييد الرقابة الداخلية (مجلس الإدارة، المساهمين والأجراء) وكمرحلة ثانية تحييد الرقابة الخارجية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

تتمثل أهمية وأهداف حوكمة الشركات فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات.

تعاظمت أهمية حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة وأصبحت من الضروريات اللازمة لضمان سير عمل الشركات ونزاهتها وتعزيز الرفاهية والتنمية للشعوب، ويمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

1. محاربة الفساد الداخلي للشركات والقضاء عليه وعدم السماح بعودته للشركات مرة أخرى؛
2. تحقيق السلامة والصحة مع عدم وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد أو غير متعمد مع منع استقرار هذا الخطأ؛
3. تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من العاملين بها؛
4. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام نظام وقائي يمنع حدوثها وبالتالي يجنِّب الشركات تكاليف وأعباء؛
5. تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصةً فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي؛
6. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، حيث أنّهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وغير خاضعين لأي ضغط من مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة؛
7. رفع مستوى كفاءة الاقتصاد من خلال المساعدة على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية؛
8. استقرار الأسواق المالية من خلال إضفاء الشفافية والنزاهة وبالتالي تخفيض المخاطر التي تواجه الاقتصاد ككل؛
9. إمكانية التوسع في النشاط من خلال الحصول على التمويل؛
10. الحصول على عوائد متأتية من الاستثمارات والقضاء على تضارب المصالح داخل الشركة؛
11. حسن اتّخاذ القرارات من قبل المساهمين وحماية الاستثمارات والمساهمة في خلق بيئة سليمة تضمن تحسين أداء بالشركة وتحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات.

[1] أنظر إلى:

-ديالا جميل الرزي، **مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الاقتصادية والمالية وحاجتها للأنظمة والقوانين: دراسة حالة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص37.

-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **الحوكمة والإصلاح المالي و الإداري**، جمهورية مصر العربية القاهرة، 2009، ص175.

-هيئة السوق المالي، **حوكمة الشركات**، المملكة العربية السعودية، ص05 بتصرف.

تتمثل أهداف حوكمة الشركات في العناصر التالية:[1]

1. تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة؛
2. تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة؛
3. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة؛
4. تحقيق تكفؤ الفرص بين المواطنين وزيادة رضاهم عن الخدمات التي يقدّمها القطاع العام؛
5. إنشاء أنظمة فعّالة لإدارة مخاطر العمل المؤسساتي وتخفيف آثار الأزمات المالية؛
6. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
7. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
8. إيجاد الهيكل الذي تتحّدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومتابعة الأداء؛
9. مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة لكل من مجلس إدارة الشركة والجمعية العامة للمساهمين بها؛
10. تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، والعمل على رفع معدلات الاستثمار؛
11. تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة ،بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء ؛
12. إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وبما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن؛
13. المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات.

ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من الخصائص والمبادئ التي تحكم وتوجه تطبيقها في المؤسسات ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى هذه المبادئ والخصائص إضافةً إلى أهم الأطراف المتفاعلة في هذا السياق.

---

[1] أنظر إلى:

-بلال أحمد متاني وآخرون، **أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية**، مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية، العدد8، جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2017، ص387-388.

-عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، **مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن: دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد2، المجلد14، سنة 2014، ص166.

-عطا الله وارد خليل، محمّد عبد الفتاح العشماوي، **مرجع سبق ذكره**، ص36-37.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات .

يمكن التطرق إلى مبادئ حوكمة الشركات على النحو الآتي.

الفرع الأول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يتم تطبيق الحوكمة وفقاً لخمس مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Oced عام 1999، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها عام 2004، وتتمثل هذه المبادئ بعد التعديل فيما يلي:[1]

1. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
2. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** من حق المساهمين أن يتمتعوا بحقوق الملكية وأن يكونوا على معرفة كاملة بالمعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغييرات الجوهرية في الشركة مثل بيع أصول الشركة أو الاندماج مع الشركات الأخرى أو إصدار أسهم جديدة، لذلك يجب على الجهات الرقابية العاملة في السوق (هيئة سوق المال والبورصة) العمل على توفير الحماية الكافية لحقوق المساهمين.[2]
3. **المعاملة العادلة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرص للحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم، وأن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق أو التلاعب بها أو الحيلولة دون ممارستها وخداع المساهمين.[3]
4. **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يوضحها القانون، وأن يعمل على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.[4]

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، 2004، ص20.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007/2006، ص81.

[3] محمد خليفة، هلال درهمون، **جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد1، المجلد4، جامعة البليدة2، الجزائر، 2008، ص115.

[4] ريم راسم محمود عودة، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص56.

5. **الإفصاح والشفافية:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة شاملاً الوضع المالي والأداء والملكية والرقابة بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومكافآتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهياكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.[1]

6. **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.[2]

ويوضح الشكل الآتي هذه المبادئ باختصار كما يلي:

الشكل (1.1): مبادئ حوكمة الشركات.

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات)**، طبعة مزيدة ومنقحة، الدار الجامعية، 2008/2007، ص12-13.

[2] The Organisation for Economic Corporation and Development, (OECD) , **Principales of corporate gouvernement**, 2004.

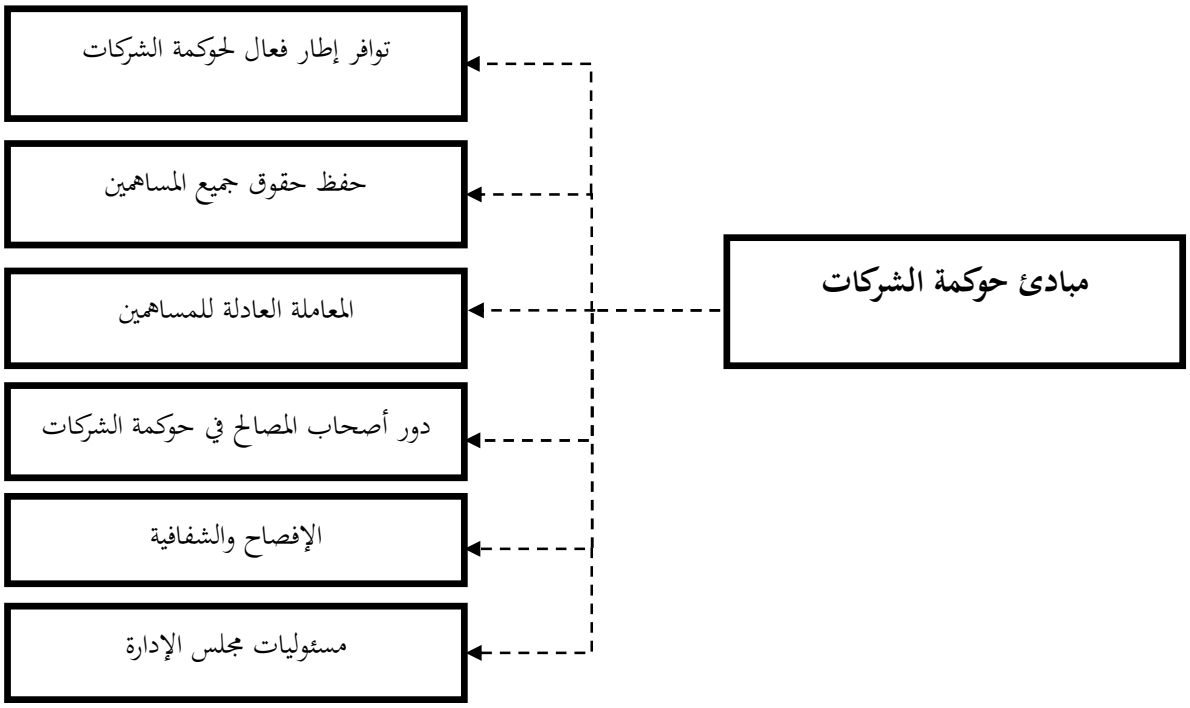

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: معايير مؤسسة التمويل الدولية.

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على اختلافها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:[1]

1. الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
2. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
3. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
4. القيادة العليا.

المطلب الثاني: أهم الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات.

توجد أربعة أطراف أساسية تهتم بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وهي كالتالي:

[1] محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، ليبيا، 15-17 ديسمبر 2012، ص21.

1. **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل مما يحدد استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل فإنّ عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلّص رغبة المساهمين في زيادة أنشطتهم ما يؤثّر على مستقبل الشركة. ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.[1]
2. **مجلس الإدارة:** وهم يمثّلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، حيث يقوم مجلس الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على الأداء برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.[2]
3. **إدارة الشركة:** وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الأحسن إلى مجلس الإدارة، كما أنها مسئولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها، إضافةً إلى مسئوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.[3]
4. **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من ذات العلاقة داخل الشركة من دائنين وموردين وموظفين، وقد تتعارض مصالحهم في بعض الأحيان؛[4] وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، حيث يقوم العملاء بشراء المنتج أو الخدمة ويبيع المورد المواد الخام للشركة والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين يقومون بمنح تسهيلات ائتمانية للشركة.

---

[1] سعاد عبو وآخرون، **مساهمة حوكمة الشركات في رأس المال الفكري**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف19-20 نوفمبر 2013، ص256.

[2] بلال مسعي وآخرون، **تأثير مبادئ حوكمة المؤسسات العائلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول دور تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 19-20 نوفمبر 2013، ص216.

[3] خضرة صديقي، **مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات: دراسة حالة مؤسسة الرياض وحدة مطاحن بشار**، رسالة ماجيستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية علوم اقتصادية التسيير والعلوم التجارية، تلمسان 2009-2010، ص28.

[4] مُحَمَّد عبد الله مُحَمَّد العبيدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص22.

وينبغي أن يكون التعامل مع هؤلاء بحرص ودقة فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلباً على مستقبل الشركة.[1]

المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات ومرتكزاتها.

تضمن خصائص حوكمة الشركات التزام السلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق المصالح لجميع الأطراف، كما لها دور في تفعيل أصحاب المصالح ككل وتتجلى فيما يلي:[2]

الفرع الأول: خصائص حوكمة الشركات.

1. **الانضباط:** ويتحقق من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتّجاه تحقيق سعر سهم عادل والتقدير السليم لحقوق الملكية، بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي بتقديم صورة واضحة ودقيقة.
2. **الإفصاح والشفافية:** يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده ونشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلافي التأثيرات غير الضرورية نتيجة الضغوطات.
3. **الاستقلالية:** وتتحقق من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس مجلس الإدارة منسّق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين لإمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.
4. **المساءلة:** أي مساءلة الإدارة التنفيذية، ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسئولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعّال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسئوليتهم، التحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حال تجاوز مسئولياتهم وسلطاتهم.
5. **المسئولية:** وتكون المسئولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس إدارة الإشراف بدور تنفيذي، ووجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين،

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة، غزة، 2009، ص27-28.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005، ص03.

الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، وكذا مراجعة المدققين الخارجيين للتقارير والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق المجموعات ذات المصلحة.

6. **العدالة:** وتتحقق من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الأولية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، وحق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة، المكافئة العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم كالمشاركة في تعيين المديرين واتّخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.
7. **المسئولية الاجتماعية:** وتتحقق من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة، بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسئولية البيئية.[1]

ويوضح الشكل الموالي خصائص حوكمة الشركات باختصار كما يلي:

شكل (2.1): خصائص حوكمة الشركات.

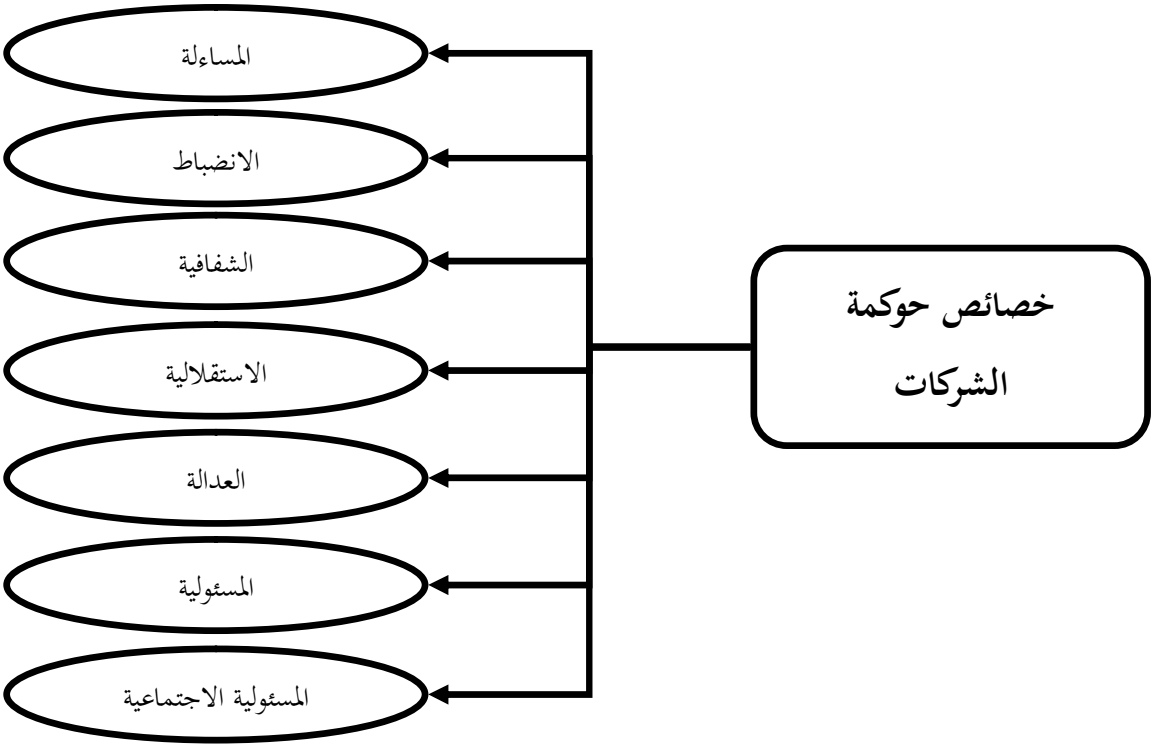

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

الفرع الثاني: مرتكزات حوكمة الشركات.

ترتكز حوكمة الشركات على الخصائص التالية:[1]

1. السلوك الأخلاقي أي ضمان الالتزام السلوكي من الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالوحدة والشفافية عند عرض المعلومات المالية،

2. تفعيل دور أصحاب المصالح من مواطنين ومساهمين للإشراف والرقابة على أعمال الوحدة؛

3. إدارة المخاطر وذلك بالتركيز على الخصائص المذكورة سابقا.

المبحث الثالث: ضوابط حوكمة الشركات.

باعتبار حوكمة الشركات من أهم ركائز الاقتصاد في ضمان فعالية السير الحسن للمؤسسات، فإنها تعرف جملة من الآليات والنماذج والمحددات المساهمة في ذلك، والتي سنتطرق لها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات.

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وتشتمل هذه المحددات على مجموعة داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

الفرع الأول: المحددات الخارجية.

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى، وتتمثل في:[2]

1. القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية؛

2. النظام المالي الجيّد الذي يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب ويشجّع المصرف على الاستمرار والمنافسة الدولية؛ عن طريق إحكام الرقابة على الشركات؛

3. كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية كهيئات سوق المال، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والمصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة؛

---

[1] مدحت محمّد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015، ص46.

[2] كامل يوسف بركة، **دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص101.

4. دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

وترجع أهمية هذه المحددات الخارجية إلى أنّ وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تكفل الإدارة الجيّدة للشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

الفرع الثاني: المحددات الداخلية.

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدّد كيفية اتّخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة،[1] وتشمل هذه المحددات ما يلي:[2]

1. القواعد والأسس والتعليمات التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛

2. توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

3. الحوكمة التي تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي؛

4. زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدّخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

5. العمل على ضمان حقوق الأقلّية وصغار المستثمرين ودعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية؛

6. مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

ويمكن تلخيص هذه المحددات من خلال الشكل الآتي:

شكل(3.1): المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

[1] مراد كواشي، **أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال**، مجلة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد1، المجلد25، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017، ص176.

[2] كامل يوسف بركة، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

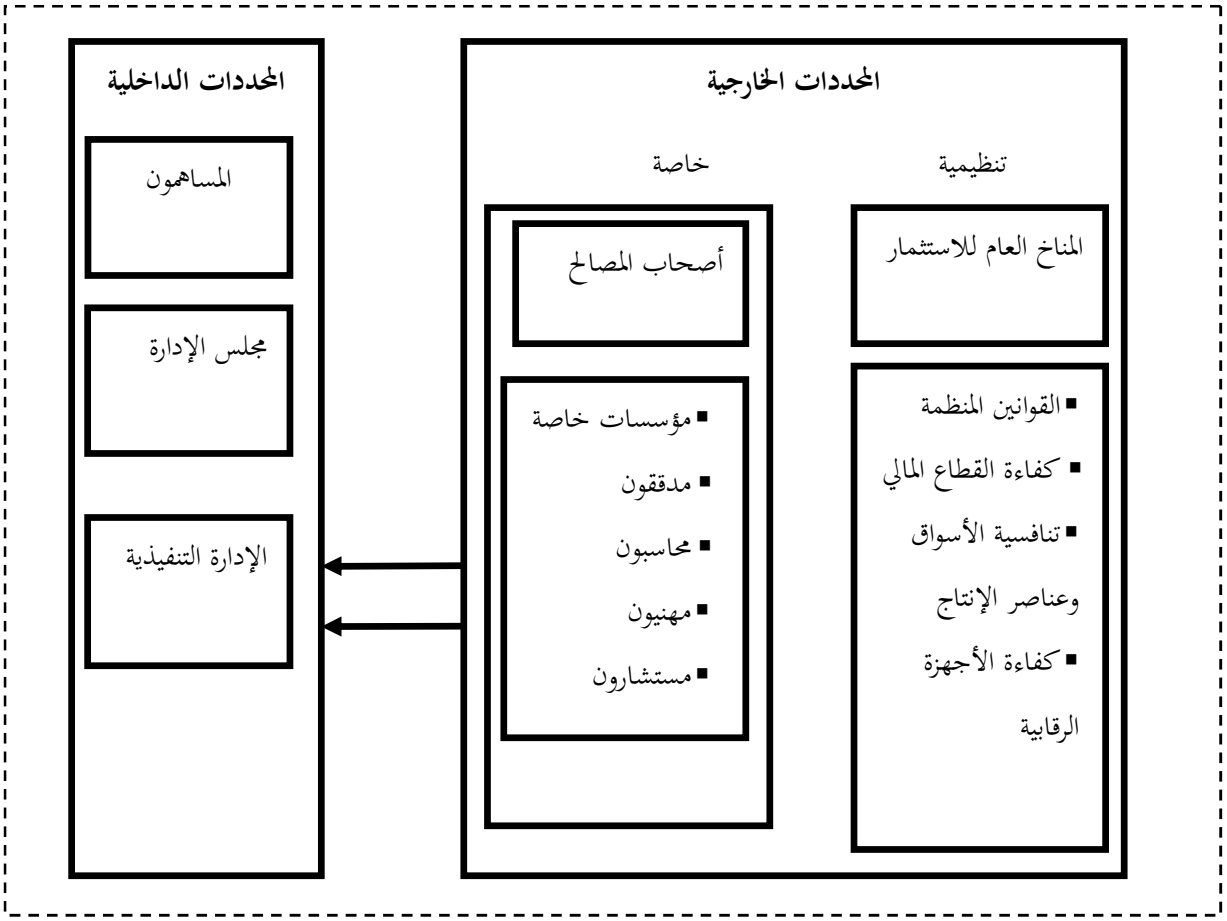

المصدر: علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص47.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات.

تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجمعة الممارسات "المهام والخصائص" التي تضمن للشركة السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية والتكيّف مع متغيرات بيئتها الخارجية بإفصاح عالٍ وشفافية واضحة لتحقيق مطالب المصالح كافة. وتقسّم آليات حوكمة الشركات بشكل عام إلى آليات داخلية وآليات خارجية يمكن التطرق إليها كما يلي:

الفرع الأول: الآليات الداخلية.

تمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات القوى التي تقع داخل الشركة، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات حوكمة الشركات داخل الشركة وتتمثل في:[1]

1. **كبار المساهمين** blockholders: وهم مساهمين نشيطين، راغبين وقادرين على مراقبة الإدارة العليا عملياً، وهم يمتلكون حصة كبيرة من رأس مال الشركة، ويؤدون دور المراقب الرئيسي لعمل الإدارة العليا. وعادة ما يكون كبار المساهمين الأساسيين ضمن الأصناف التالية: الشركات القابضة holding، المؤسسات المالية، الشركات الصناعية والتجارية، المستثمرون الأفراد، العائلات أو المديرين. ويؤدي كبار المساهمين دوراً محدداً لدرجة تركيز ملكية الشركة ويؤثرون على نوعية حوكمة الشركة.
2. **مجلس الإدارة** board of directors: هو عبارة عن هيكل من الأشخاص يقومون بتوجيه إدارة الشركة والإشراف عليها، ويُنتخب أعضائه من خلال المساهمين عن طريق عدد الأصوات المجموعة والمتناسبة عادةً مع الأسهم المحمولة. وتسند له وظيفة الرقابة والمساعدة في إعداد إستراتيجية الشركة إضافة إلى تمثيل الشركة بأحسن صورة وضمان خلق القيمة لأصحاب المصلحة، ولتفعيل حوكمة الشركات، على مجلس الإدارة أن يكون مستقلاً من خلال تعيين مديرين من خارج الشركة ضمن أعضاء مجلس الإدارة بنسبة تساوي أو تفوق النصف، واختيار الحجم الأمثل الذي لا يؤثر سلباً على سيرورة اتّخاذ القرار، ويقوم بتشكيل عدّة لِجان للقيام بعملية الإشراف، أهمها:

- **لجنة التدقيق**: تساهم في دعم إشراف المجلس على الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، الإفصاح المالي وأنشطة المراجعة.
- **لجنة التعيين**: تهتم بدعم وظيفة إشراف المجلس فيما يتعلق بتحديد والتوصية بالمترشحين للتعيين في مجلس الإدارة، كما تهتم بقضايا حوكمة الشركات داخل الشركة وبالاتصالات مع المساهمين.

[1] عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة: دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية والجزائرية**، رسالة ماجيستر، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة تبسة، سنة 2011/2010، ص39.

- **لجنة المكافئات**: تساعد على وظيفة الإشراف على القضايا المتعلقة بتصميم، مراجعة وتنفيذ برامج تقييم ومكافئة المديرين والمديرين التنفيذيين.
- **لجنة إدارة المخاطر**: تتولى مراجعة وفحص المسائل المتعلقة بحماية الأفراد والممتلكات لإنجاز أهداف الشركة وتحقيق الربحية المستهدفة، وهذا يشمل النظر في برامج إدارة المخاطر وتقديم توصيات ملائمة للمجلس، واللجنة مكلفة أيضا بفحص مدى قيام مجلس الإدارة والإدارة بعملهم بالتوافق مع جميع تشريعات إدارة الموارد البيئية ذات العلاقة،[1] التأكد من استقلالية موظفي وحدة إدارة المخاطر عن الأنشطة التي قد ينجم عنها تعرض الشركة للمخاطر، وأن لديهم الإدراك والمعرفة الكاملة بالمخاطر المحيطة بالشركة.[2]

3. **نظام الأجور، التحفيز والمكافآت**: تعتبر الحوافز المؤثر الداخلي الذي يوجه بوصلة العاملين في منظمات الأعمال، وتحليل وتعرف الحوافز على أنها "مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تدفع العاملين نحو بذل جهد أكبر للإقبال على تنفيذ المهام بجهد وكفاءة"،[3] والحوافز قد تكون مادية وتأخذ شكل الزيادة الدورية وغير الدورية في الأجور والمكافآت، والترقية وتحسين ظروف العمل المادية والنفسية أو تكون معنوية عبارة عن عوامل غير ملموسة مثل المشاركة في اتخاذ القرارات، المعاملة الحسنة، شهادات التقدير والاعتراف بالإنجاز الناجح للفرد من قبل مسئوله.[4]حيث يعد نظام الأجور، التحفيز والمكافآت أحد أهم شروط الحوكمة الجيدة للشركات، وقد نص عليه تقرير قرينبوري (green Bury) سنة 1995، كما اشترط ضرورة تكوين لجنة تابعة لمجلس الإدارة تعمل على تحديد الأجور اللازمة لجذب وتحفيز المسيرين ذوي النوعية التي يرغب فيها المساهمون، مع تجنب دفع أكثر مما هو ضروري.[5]
4. **التدقيق الداخلي**: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات الخاصة وتقليل مخاطر

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوليو 2017، ص97.

[3] معين أمين السيد، **إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية**، ط1، مصر، 2010، ص350.

[4] علي عباس، **أساسيات علم الإدارة**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2004، ص170.

[5] محمد الشريف بن زواي، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

الفساد الإداري والمالي،[1] فقد امتد دورها ليشمل أيضا التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في هذا الخصوص.[2]

الفرع الثاني: الآليات الخارجية.

تمثل هذه الأخيرة القوى التي تقع خارج الشركة، خصوصاً في بيئة تتميّز بقوة التشريعات في هذا المجال وهي:[3]

1. **السوق** market for control: تؤدي الآليات الداخلية غير الفعّالة لحوكمة الشركات إلى تدخل السوق من أجل التحكم في الشركة، ومن بين آليات التدخل: عمليات الشراء، الإدماج والاستحواذ، وقد يكون للسوق دور غير مباشر على الشركة يؤدي إلى زيادة كفاءتها عبر تهديد عملية شراء أو أنّ الشركات المحمية من عمليات شراء السوق لها أسعار أسهم أقل، حيث توجد ثلاثة أنواع من الأسواق تتمثل في:[4]

- **أسواق المنتجات (أسواق السلع والخدمات)**: يلعب سوق السلع والخدمات التنافسي دورا كبيرا في زيادة الجهد المبذول من قبل المسيرين بوضع كل البدائل لتحقيق الأهداف المنتظرة المساهمين، "وذلك لأن الشركات التي تستعمل تقنيات إنتاج وتسويق غير فعالة، وتسوق منتجاتها بأسعار مرتفعة وبجودة منخفضة، تتعرض حتما إلى خسائر أمام منافسيها على المدى المتوسط ويتم إبعادها من السوق وتتعرض للإفلاس".
- **أسواق العمل**: تعمل أسواق العمل الديناميكية كآلية للحوكمة، بحيث يتيح للشركة إمكانية تغيير الموظفين غير الفاعلين بسهولة، مما يشجع الشركات على دفع صحيح لقادتهم في وظائفهم بناءا على أدائهم بالاحتفاظ أو جذب موظفين (مسيرين) أفضل، هذا ما يشعر الموظفين بنوع من القلق على أدائهم، بحيث يتولد لديهم نوع من التحفيز بوضع أنفسهم بشكل إيجابي في هذا السوق، ويقول gadhoum في هذا الصدد "المسير أو المدير الذي لا يحقق نتائج إيجابية لا يطلب بإلحاح في سوق العمل من قبل الشكات الناجحة".

---

[1] نور الدين حماد، فاطمة ساسي، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي6-7 ماي 2012، ص11.

[2] سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد9، جامعة غرداية، 2016، ص462.

[3] عثمان عثمانية، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[4] حمزة ضويفي، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص40-41.

- **سوق رأس المال**: تأثير أسواق المال في إدارة الشركة تناولتها العديد من الدراسات، والفكرة الشائعة أنّ أسواق المال لديها الرقابة على الإدارة مما يشجعهم على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تصب في مصلحة المساهمين. وفي الواقع السوق المالية كآلية للحوكمة تعمل على شفافية التسيير والإدارة، وتجعل قراراتهم وتصرفاتهم تنعكس دائما على تنمية وتحسين عوائد وإيرادات الشركة، وخلاف ذلك فإنّ سعر السهم يمكن أن يتأثر بهذه القرارات وينخفض بحدة، وعليه فإن مجلس الإدارة يمكن أن يتخذ إجراءات ضد الإدارة، وهذه الإجراءات تتمثل أساسا في عزل أو توقيف علاوته الدورية أو تنزيل درجته الإدارية، وممكن أن تكون معنوية كالتنبيه أو التأنيب أو الإنذار، كما يجب الإشارة إلى أن تأثير الأسواق المالية على الإدارة لا يكون إلا إذا كانت هذه الأسواق تتمتع بكفاءة عالية. كذلك نجد تأثير الأسواق على الإدارة يكون من خلال العرض العام للشراء الذي هو بمثابة تحفيز سلبي للمديرين، حيث أثبتت العديد من الدراسات أنّ عمليات الاستحواذ هي تأديب لسلوكيات المديرين من خلال تخوفهم من فقدان الوظيفة.

2. **المدقّق الخارجي** eternel auditer: يقوم عموماً بتقسيم البيانات المالية لضمان مطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها، ويقدّم رأياً حول الحالة الحقيقية والعادلة للصحة المالية للشركة، كما يفحص الالتزام من خلال قواعد ومعايير معيّنة، وبالتالي فهو يقدّم نظرة مستقلة لحالة الشركة المالية، ويعتبر التدقيق الخارجي من بين الآليات الخارجية التي تراقب الشركات من خلال ما يهدف إليه: [1]

- إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه؛
- إمداد الطرف الثالث من المستخدمين بالبيانات المالية لمساعدتهم على اتّخاذ القرار.

3. **مراقبة الدائنين** creditors monitoring: ترتبط بعض الشركات بالدائنين بصورة وثيقة بسبب حجم ديونها والتي تكون كبيرة في بعض الأحيان، وبالتالي تكون الشركة عرضة لتدخل هؤلاء الدائنين في حالة حدوث مشاكل في حوكمة الشركات،[2] وفي الواقع تنطوي على الديون التكاليف الثابتة (الفوائد). وبالتالي تقلل السيولة المتاحة للمديرين الذين لا يوجد لديهم خيار آخر سوى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح لسداد الديون، وفي حالة عدم تلبية شروط العقد يمكن للمقرض ممارسة حقوقه بما في ذلك حجز

[1] حمزة ضويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] عثمان عثمانية، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

بعض أصول الشركة أو وضعها في حالة إفلاس،كما لديها الحق بمراجعة أموالها واستردادها. ومن هنا تعتبر الديون من بين آليات الحوكمة الخارجية التي تقلل من تكاليف الرقابة وذلك من خلال الضغط الممارس على القادة من قبل المقرضين، كما أنَه من بين عيوب الدين أنَ الدائنين لديهم حساسية للمخاطر،بحيث يمنعون الشركة المستلمة للقرض من بيع أصولها أومن تخصيص أموال كبيرة للاستثمار في المشاريع الجديدة المحفوفة بالمخاطر على المدى القصير حتى ولو كانت هذه المشاريع مربحة على المدى الطويل.[1] وسنختصر هذه الآليات في الشكل الآتي:

شكل(4.1): آليات حوكمة الشركات.

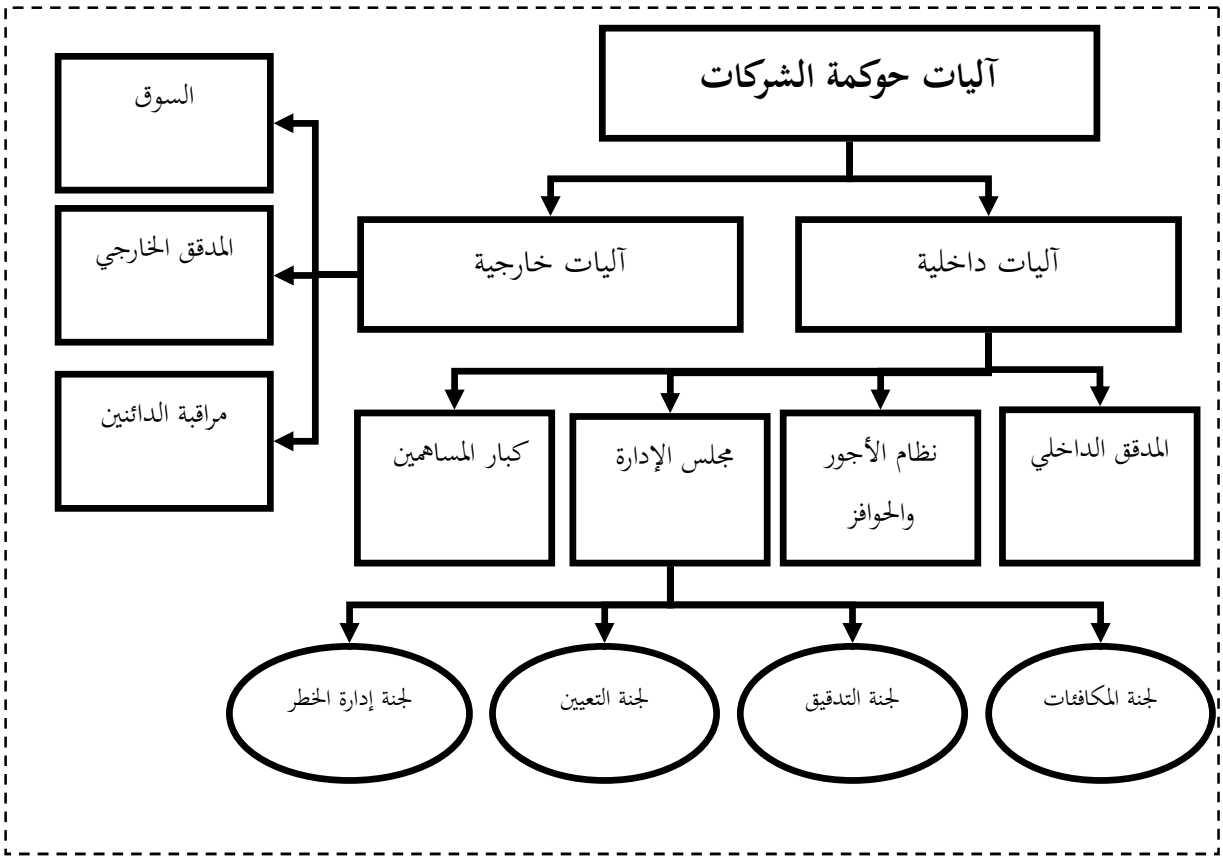

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: النماذج الدولية لحوكمة الشركات.

[1] حمزة ضويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

إنّ اختلاف طبيعة الدول التي تطبق مصطلح حوكمة الشركات وكذا طبيعة الظروف الاقتصادية والتشريعية، الاجتماعية وغيرها، ساهم في اختلاف نماذج حوكمة الشركات والتي يمكننا إيجازها في التالي:[1]

الفرع الأول : النموذج الخارجي لحوكمة الشركات. *

يقوم هذا النموذج على افتراض بأن حوكمة المؤسسات تستخدم لحماية مصالح، واهتمامات حملة الأسهم سواء كانوا أفراداً، أو (مستثمراً مؤسسيا)**، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى المؤسسة لتحقيق مصالحهم، ورغباتهم، والفئة الوحيدة التي لديها القدرة للتأثير على قرارات الإدارة، فالإدارة من منظور هذا النموذج هي وكيل لأصحاب المال حملة الأسهم، ووظيفتها الأولى هي تعظيم ثروة حملة الأسهم، لذا فإن مقياس نجاح المؤسسات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة التي تقدم للمساهمين.

الفرع الثاني: النموذج الداخلي لحوكمة الشركات.***

يأتي النموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات الذي يطبق بشكل أساسي في كل من ألمانيا واليابان، والذي يعتمد بشكل أساسي على مشاركة البنوك والمستثمر المؤسسي في عملية الحوكمة، حيث تزداد نسبة ملكية البنوك والمستثمر المؤسسي في المؤسسات فهؤلاء المساهمين من المستثمرين المؤسسيين والبنوك تتوافر لديهم القدرات والإمكانيات التي تمكنهم الرقابة على الإدارة وضبط أدائها.[2]

ويمكن التمييز بين النموذجين في الجدول الموالي:

الجدول (1.1): مقارنة بين نماذج حوكمة الشركات.

*__النموذج الخارجي__: يسمى كذلك النموذج المفتوح أو نظام هياكل الملكية المشتتة، يطبق هذا النموذج في العديد من البلدان على رأسها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أستراليا، نيوزلندا، كندا، جنوب إفريقيا وبعض بلدان الكومنولث.

**__المستثمر المؤسسي__:هو المستثمر الذي تدار أمواله من قبل المختصين داخل الشركة التي تستثمر لمجموعة من الأفراد أو منظمة أخرى أو مجموعة من المنظمات كمصارف وشركات التأمين وصناديق التقاعد وشركات الاستثمار.

[1]نبيل حمادي، عمر علي عبد الصمد، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة لو.م. أ وفرنسا، واقع حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال في التنمية الجزائرية في إطار المستجدات الحالية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص831.

***__النموذج الداخلي__:يسمى كذلك النموذج المغلق أو النموذج الموجه بكبار الملاك على نقيض النموذج الأنجلوسكسوني للحوكمة، والقائم بشكل أساسي على تشتت ملكية المؤسسات وسيطرة الإدارة وتحكمها في عملية اتخاذ القرارات.

[2]نبيل حمادي، **نفس المرجع السابق**، ص832.

وجه المقارنة	نموذج المساهمين "الأنجلوسكسوني"	نموذج أصحاب المصالح "الأوروبي"
بؤرة التركيز	يراعي مصالح المساهمين ويسعى لتعظيم القيمة التي يحصِّلونها	يراعي مصالح كل أصحاب المصلحة والجمهور عامةً
الهدف	يسعى وراء الربحية والكفاءة	يسعى وراء البقاء والاستمرار والنمو طويل الأجل والاستقرار
مدى الاهتمام بالربح	تجاري، يهتم جداً بتحقيق الأرباح	أقل اهتماماً بالأرباح، ويهتم بالقيمة وإضافة المزيد منها
نطاق الملكية	مدى ضيِّق الملكية	ملكية على نطاق واسع
تركز الملكية	تتركز في أيدي مجموعة قليلة تفرض قوّتها وسيطرتها على الإدارة	للإدارة قدر أكبر من الحريّة، ولكنّها مقيّدة إلى حد ما بسبب مشاكل الوكالة
مدى حاجة المساهمين للحماية	لحماية الأقلية من المساهمين تحتاج تلك المجموعة مديراً مستقلاً لدعمهم	هنا يحتاج كل المساهمين إلى الحماية والحذر من أفعال الإدارة
هيكل مجلس الإدارة	مكوّن من طبقة واحدة، وهو يجمع بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين. ويعمل رئيس مجلس الإدارة بشكل لصيق مع المدير التنفيذي الأعلى، وتوجد لجان تابعة لمجلس الإدارة وهي: لجنة المراجعة، لجنة التعيين ولجنة المكافئة.	مكوّن من طبقتين، يطبق في دول ألمانيا، أوروبا الشرقية، فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. ويتكوّن من مجلسين: مجلس إشرافي به مدير تنفيذي فقط وهو مستقلٌ تماماً عن الإدارة التنفيذية، ومجلس إدارة تنفيذي به مديرين تنفيذيين.

المصدر: ماهر موسى درغام، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أوت 2017، ص58.

والجدير بالذكر أنّه لا يمكن تفضيل نموذج على آخر بسبب اختلاف أنماط البيئة والأعمال والممارسات الاجتماعية للشركات والظروف البيئية من دولة لأخرى والمتمثلة في:[1]

1. أنماط الملكية ومدى تركزها؛
2. الاختلاف في مدى إلزام القوانين؛
3. أعمال الجمارك في الدولة وأهمية سوق الأوراق المالية؛
4. طريقة معاملة أصحاب المصالح مثل العمالة والجمهور؛
5. طرق مكافئة المديرين التنفيذيين ومدى تكرار وطريقة معالجة عمليات الإدماج والاستحواذ.

وبصفة عامة، يعتبر أفضل نموذج لحوكمة الشركات هو ذلك الذي يحقق النقاط التالية في ظل الظروف البيئية والسياسية والاجتماعية والقانونية السائدة:

- مراقبة حقوق المساهمين وتعظيم القيمة التي يحصلون عليها؛
- المراقبة الفعّالة على أداء الإدارة وتدعيم المساءلة المحاسبية؛
- الشفافية في التقارير والفحص المنتظم؛
- التأكد من أنّ المراجعين موثوقين وأنّهم يتمتعون بالنزاهة والشفافية؛
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم؛
- تحسين القدرة التنافسية للشركة؛
- العدالة والالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتّفق عليها ومحاربة الفساد.

[1] ماهر موسى درغام، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أوت 2017، ص59.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل والمتمثل في الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وبعد التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية والنظرية يمكننا القول بأن، الحوكمة الجيّدة لها آثار إيجابية دالة عنها في أداء المؤسسات ونستخلص أنّها تساهم في حفظ حقوق جميع العاملين بالمؤسسة من أصحاب مصالح داخليين وخارجيين وتحقيق التوافق بينهم، كما أنّ العمل على تطبيق مبادئها من شأنه فرض الشفافية والنزاهة على الشركات ككل والإفصاح المدقق عن المعلومات والتأكد من اتّساقها وأهميتها وكذا تقليل التكاليف.

وباختصار فإنّ حوكمة الشركات تساهم في تحسين أداء الشركات وتقوية سمعتها وبناء علاقات قويّة مع أصحاب المصالح. وستوضح ذلك في الفصل الموالي من خلال تبيان دور مبادئ وآليات حوكمة الشركات في إدارة المخاطر التي تواجه شركات التأمين.

تمهيد:

إن الفرد في حياته يسعى دوما لتنمية مهاراته والبحث عن الاستقلالية سواء كانت مالية أو مادية وغيرها خصوصا من الجانب المالي، لهذا يسعى للقيام بمشاريع يهدف من ورائها إلى تحقيق أرباح والمساهمة في تعظيمها، غير أنه يتناسى بأن هذه الأرباح والعوائد يقابلها مخاطر عليه تحملها باعتبار العلاقة الطردية مابين العائد والمخاطرة لهذا يبحث بكل الطرق عن وسائل وتقنيات لمجابهة هذه المخاطر والتقليل منها.

ومن هذا المنطلق ظهرت أهم وسيلة لإدارة المخاطر وتلافي الخسائر المتوقعة والتي تتمثل في التأمين، فهو يساهم في الحفاظ على ثروات المؤسسات وطاقاتها الإنتاجية، وتوفير الحماية والأمان للأفراد والشركات، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا الفصل من خلال تبيان الآليات والخطوات التي تعتمدها شركات التأمين في إدارة مختلف المخاطر التي تواجهها كما يلي:

المبحث الأول: ماهية إدارة الخطر.

المبحث الثاني: مدخل للتأمين.

المبحث الثالث: حوكمة شركات التأمين.

المبحث الأول: ماهية إدارة الخطر.

إنّ الخطر هو أمر محتمل ومجهول الوقوع، وينجم عنه أضرار تمّس المؤسسات والأفراد والاقتصاد ككل، لذا توجّب وجود استراتيجيات ومراحل لقياس الخطر وإدارته وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الخطر وإدارة الخطر.

يتضمن كل من الخطر وإدارة الخطر مجموعة من المفاهيم تختلف باختلاف المجالات والتي سنتطرق لها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الخطر.

اختلفت آراء الباحثين حول مفهوم الخطر فكل يعرفه حسب الزاوية التي ينظر منها، أو حسب مجال تخصصه، ويمكن إيجاز هذه التعاريف في الآتي:

1. **عموما:** "يعرف الخطر على أنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة".[1]
2. **اقتصاديا:** "هو توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه".[2]
3. **الخطر من وجهة نظر التأمين:** "هو حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين".[3]
4. **ماليا:** "يعرف الخطر من المنظور المالي بأنه إمكانية حدوث انحراف مستقبلي يؤدي إلى اختلاف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو هو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتم اتخاذه في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي".[4]
5. **قانونيا:** "هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه".

---

[1] Jean-Paul louisot**, gestion des risques**, édition anfor, paris, 2005, p25.

[2] لطيفة عبدلي، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بسعيدة**، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011/ 2012، ص03.

[3] بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر "إدارة المخاطر، المشتقات المالية والهندسة المالية"**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص31.

[4] عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر "مدخل مالي"**، ط1، دار إي-كتب للنشر، لندن، 2018، ص25.

6. رقابيا: "تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة".[1]

نستنتج مما سبق أنّ الخطر هو احتمال تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية، وتعد هذه المخاطر من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة نظرا لارتباط باقي المخاطر بها. ويمكن تمثيل الخطر في الشكل الآتي:

الشكل (1.2): تمثيل الخطر.

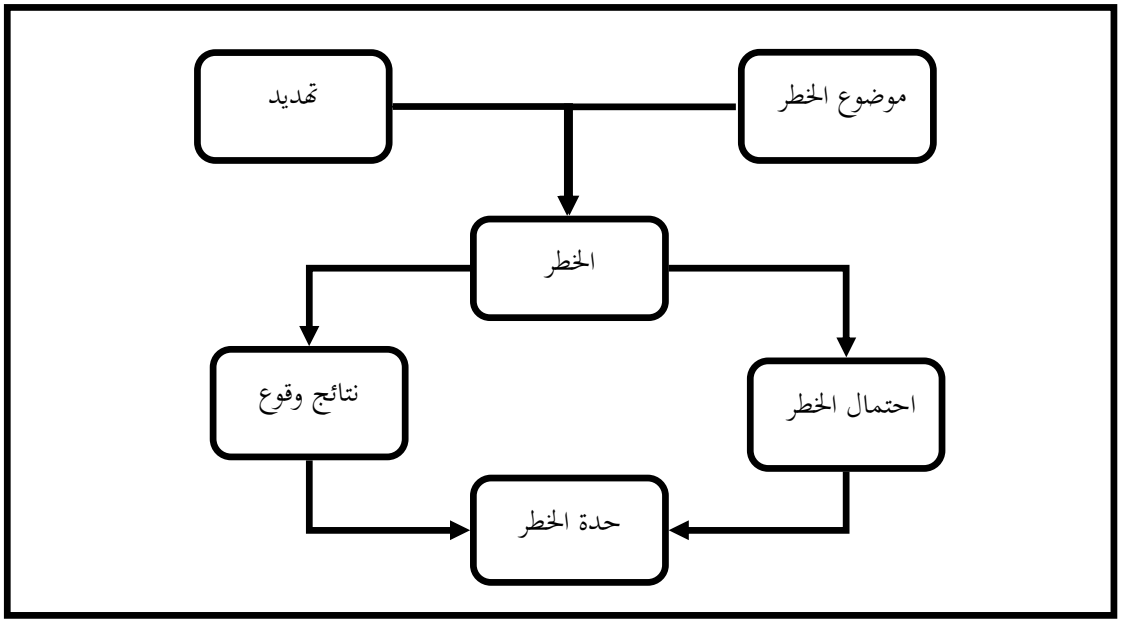

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على فاطمة الزهراء مُحَّد طاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014، ص 19.

الفرع الثاني: مفهوم إدارة الخطر.

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر؛[2] ويمكن تعريف إدارة الخطر كما يلي:

[1] بن علي بلعزوز، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف، الجزائر، 2010/2009، ص332.

[2] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص34.

1. **التعريف الأول**: "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".[1]
2. **التعريف الثاني**: "هي أسلوب فني متخصص بمجالات واسعة من الصناعة متعلق بإدارة المخاطر البحتة وغير المتعلقة بالمضاربات، والتي تتعرض لها كل من الأصول، الدخل والعاملون في مشروع ما".[2]
3. **التعريف الثالث**: "هي عملية اتخاذ قرار محدد في مجال التعامل مع الأخطار البحتة، من قبل صانع أو متخذ القرار في أثناء التوقف عند البديل الأفضل من بين البدائل التي يسعى إلى تحقيقها".[3]
4. **التعريف الرابع**: "هي النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس وتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة.[4]
5. **التعريف الخامس**: يعرفها معهد إدارة المخاطر IRM على أنها "الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط".[5]
6. **التعريف السادس**: "هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المنشأة وأصولها وإيراداتها ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن القضاء على مصدرها".[6]

---

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص55.

[2] سامي نجيب، **إدارة الأخطار "الجزء الأول"**، دار التأمينات للنشر، مصر، 1997، ص14-15.

[3] سلمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2010، ص72.

[4] عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر: المحور الأول "استراتيجيات ومجالات تطبيق إدارة المخاطر"**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص04.

[5] سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد9، جامعة غرداية، 2016، ص464.

[6] وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 106-107.

من خلال ما سبق نستنتج أنَ إدارة الخطر هي عملية تحديد الخطر الذي يؤثر على قيمة المؤسسة وقياسه وأخذ الإجراءات والسياسات المناسبة لتقليله أو لتجنبه مرورا بعدة خطوات ومراحل تساهم في بلوغ أي مؤسسة الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر والعوامل المتسببة في حدوثها.

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات إلى عدّة أقسام ويمكن تصنيفها إلى عدّة تصنيفات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب إضافة إلى أهم العوامل التي تتسبب في حدوثها.

الفرع الأول: أنواع المخاطر.

تختلف المخاطر باختلاف العوامل المسببة لها وبذلك فهي تنقسم إلى عدّة أنواع كما يلي:

أولاً: حسب تأثيرها: يمكن تقسيم المخاطر وفق هذا التصنيف إلى:[1]

1.الأخطار التي تصيب الممتلكات: وهي الأخطار التي تصيب أموال وممتلكات الشخص كحرائق الدور والمحلات والمصانع والسرقات والغرق والتلف التي تصيب الأموال المنقولة بحرا أو أية أخطار تتعرض لها الأموال سواء كانت منقولة أو غير منقولة.

2.الأخطار التي تصيب الأشخاص: وهي التي تصيب الشخص نفسه بسبب تعرضه إلى حادث معين يؤدي به إلى الوفاة أو الغرق.

3.أخطار المسؤوليات: وهذه الأخطار لا تصيب الشخص في ذاته أو ماله بصورة مباشرة بل تصيب أشخاص آخرين في أرواحهم أو أموالهم ويكون الفرد المتسبب مسئولا عنها أمام القانون وتسمى المسؤولية هذه بالمسؤولية المدنية اتجاه الغير ومن أمثلتها الأخطار المهنية.

ثانيًا: حسب نتائجها: تنقسم المخاطر وفق هذا النوع إلى قسمين أساسيين هما:[2]

1. أخطار اقتصادية: وهي الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية مثل خطر الحريق، السرقة أو حوادث السيارات، ويمكن تقسيم الأخطار الاقتصادية إلى:

---

[1] يوسف حجيم الطائي وآخرون، **إدارة التأمين والمخاطر**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص16.

[2] برعي عثمان الشريف عبد العزيز، **تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الإسلامية في السودان في الفترة 2014/2005**، أطروحة دكتوراه، التأمين، جامعة الرباط الوطني، 2016، ص34.

- **الأخطار البحتة:** وهي الأخطار التي يتسبب في وجودها ظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل فيها وفي نفس الوقت لا يستطيع تجنبها وهي التي إذا ما تحققت مسبباتها ينتج عنها خسارة مالية فقط ولا تنطوي على أي فرص للربح مثل الوفاة والعجز والشيخوخة.
- **أخطار المضاربة:** وهي الأخطار التي يتسبب الإنسان في نشأة الظواهر المسببة لها أملا في تحقيق الأرباح من ورائها وهي التي ما إذا تحققت مسبباتها ينتج عنها خسارة أو ربحا مثل شراء الأسهم في سوق الأوراق المالية، فالمستثمر الذي يشتري أسهم منشأة معينة قد يحقق ربحاً إذا ارتفع سعر هذه الأسهم أو قد يتحمل خسارة إذا انخفض سعرها وكذلك التاجر الذي يشتري بضاعة بغرض إعادة بيعها فيحقق ربحاً أو يتحمل خسارة في بعض الحالات، وهي من الأخطار التي يصعب التنبؤ بها وبالتالي يصعب قياسها وهذا النوع من الأخطار لا يضمنها التأمين. ويمكن التمييز بين أخطار المضاربة والأخطار البحتة من خلال الجدول أدناه:

الجدول (1.2): التمييز بين مخاطر المضاربة والمخاطر البحتة.

	المخاطر البحتة	**مخاطر المضاربة**
طبيعته	المخاطر البحتة يحتمل فيها احتمالان: حدوث الحدث أو عدم حدوثه.	في مخاطر المضاربة هناك ثلاثة احتمالات هي: حدوث شيء جيد (ربح)، حدوث شيء سيء (خسارة)، عدم حدوث أي شيء (البقاء على الحالة الأولى).
قابلية التأمين	قابل للتأمين لدى شركات التأمين.	رغم أن مخاطر المضاربة غير قابلة للتأمين في السوق التقليدية للتأمين، فقد أوجد الإبداع المالي طرقا للتحوط ضد مخاطر المضاربة،منها التنويع والمشتقات المالية.

المصدر: عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي**، ط1، دار إي –كتب للنشر، لندن، 2018، ص43.

كما يوجد تقسيم آخر للأخطار الاقتصادية يتمثل في الآتي:[1]

- **أخطار السكون:** ويقصد بأخطار السكون الخوف من التغيير غير المنتظم المتوقع من قوى الطبيعة مثل الفيضانات والبراكين والزلازل، أو ذلك المتوقع نتيجة أخطاء أو انحراف الأفراد أو الجماعات مثل الثورات والإضرابات والشغب.
- **أخطار الحركة:** ويقصد بأخطار الحركة الخوف من تغيير سلوك الأفراد مثل التغيير الذي يصيب أذواقهم، أو سلوك التنظيم خاصة في القطاعين الصناعي والتجاري نتيجة ظهور تحسينات أو اختراعات جديدة.

2. **الأخطار غير الاقتصادية:** تعرف الأخطار الغير اقتصادية بأنها تلك الأخطار التي يؤدي تحققها إلى خسارة معنوية لا يمكن تقييمها نقديا، ونظراً عدم تحديد قيمة هذه الخسارة لا تستطيع شركات التأمين في جميع دول العالم تغطية مثل هذه الأخطار.[2]

ثالثًا: حسب طبيعتها: تنقسم المخاطر حسب طبيعتها إلى:[3]

1. **الأخطار العامة:** وهي تلك الأخطار التي تصيب مجموعات كبيرة من الأفراد ومن الصعب أن يكون مصدرها أو سببها عادة فرد معين، ومن أمثلة هذه التأمينات تأمين البطالة، التأمينات التي تغطي أخطار الحرب والتأمينات التي تغطي أخطار الأمطار.
2. **الأخطار الخاصة:** وهي تلك الأخطار التي تصيب فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد ويكون مصدرها أو سببها عادة فرد معين ومن أمثلة هذه التأمينات تأمين الحريق، تأمين السرقة وتأمينات الحوادث.

رابعًا: حسب مسبباتها أو مصدرها: يمكن تقسيم المخاطر وفق مصدرها إلى ما يلي:[4]

1. **الأخطار الطبيعية:** الخطر الطبيعي هو الخطر الناجم عن حوادث طبيعية أو جزء منه سببه طبيعي مثل العواصف والهزات الأرضية والأعاصير التي تسبب الخسائر والأضرار.
2. **الأخطار البشرية:** الخطر البشري هو الخطر الذي يكون مصدره فعل بشري مثل حادث مروري أو الإهمال وعدم الالتزام بشروط السلامة وغيرها.

---

[1] سلامة عبد الله، **الخطر والتأمين "الأصول العلمية والعملية"**، ط4، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1974، ص11.

[2] سلامة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص34-35.

[3] شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، ط3، القاهرة، 1999/1998، ص21.

[4] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص148.

خامسًا: حسب طرق التعامل معها: قام بهذا التقسيم كل من Oldfield & Santomero حيث يعتبران أن المؤسسات "المالية خاصة" تواجه المخاطر التالية:[1]

1. **المخاطر التي يمكن التخلص منها:** وهي في العادة المخاطر التي تجد المؤسسة أن بإمكانها التعامل معها بطرق معينة، كالتنويع على سبيل المثال، ويتم التخلص منها عادة بتكلفة منخفضة نسبيا؛
2. **مخاطر يمكن تحويلها للأطراف الأخرى:** هناك بعض أنواع المخاطر التي لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها ولا التحوط ضدها، في هذه الحالة تستطيع المؤسسة تحويلها لأطراف أخرى لديها الاستعداد لتحملها أو التعامل معها لكن بمقابل، ولعل التأمين والمشتقات وحتى التوريق من أبرز الطرق التي يمكن من خلالها تحويل المخاطر؛
3. **المخاطر التي بإمكان المؤسسة نفسها أن تديرها:** بالإضافة إلى المخاطر السابقة، فهناك نوع من المخاطر التي تجد المؤسسة مضطرة لتحملها، بحيث لا يمكن تحويلها لجهات أخرى، ولا يمكن التخلص منها وهنا يكون على المؤسسة السعي لتقليل آثارها قدر الإمكان.

الفرع الثاني: العوامل المتسببة في حدوث الخطر.

تنقسم العوامل المتسببة في حدوث الخطر إلى عوامل طبيعية وأخرى شخصية كالتالي:[2]

1. **مسببات الخطر الطبيعية:** تعبر عن وجود ظواهر طبيعية تكون مصدرا للخطر كوجود ظاهرة الحريق يمثل مسببا طبيعيا لخطر الحريق، كما توجد ظواهر مساعدة كظاهرة الشغب، وارتفاع درجات الحرارة خصوصا في فصل الصيف تؤدي إلى حدوث حرائق.
2. **مسببات الخطر الشخصية:** هي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الفرد بالدرجة الأولى ويكون متعمدا ذلك، أو تقع من دون قصد، وتنقسم العوامل الشخصية إلى نوعين هما:[3]

- **العوامل الشخصية غير العمدية لتحقق الخطر:** وتدخل في إطار الإهمال الغير مقصود مثل قيام الشخص بالتحدث بالهاتف أثناء قيادة السيارة مما يؤدي إلى احتمال وقوع حادثة لهذه السيارة أو التدخين في مصنع مواد قابلة للاشتعال مثل مصانع الورق، مصانع الكيماويات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع حرائق في تلك المصانع.

---

[1] عبد الكريم قندوز، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر «النظرية والتطبيق"**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص12 بتصرف.

[3] برعي عثمان الشريف عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

- **العوامل الشخصية العمدية لتحقق الخطر**: ويقصد بها المسببات التي يختلقها الفرد أو يشارك في تحقيقها بغرض زيادة مقدارها مثل الانتحار وإشعال الحرائق فكل هذه الظواهر تزيد من درجة الخطورة فظاهرة الانتحار تزيد درجة خطورة ظاهرة الوفاة وإشعال الحرائق تزيد درجة خطورة ظاهرة الحريق. ويمكن اختصار مسببات الخطر من خلال الشكل أدناه:

الشكل (2.2): مسببات الخطر.

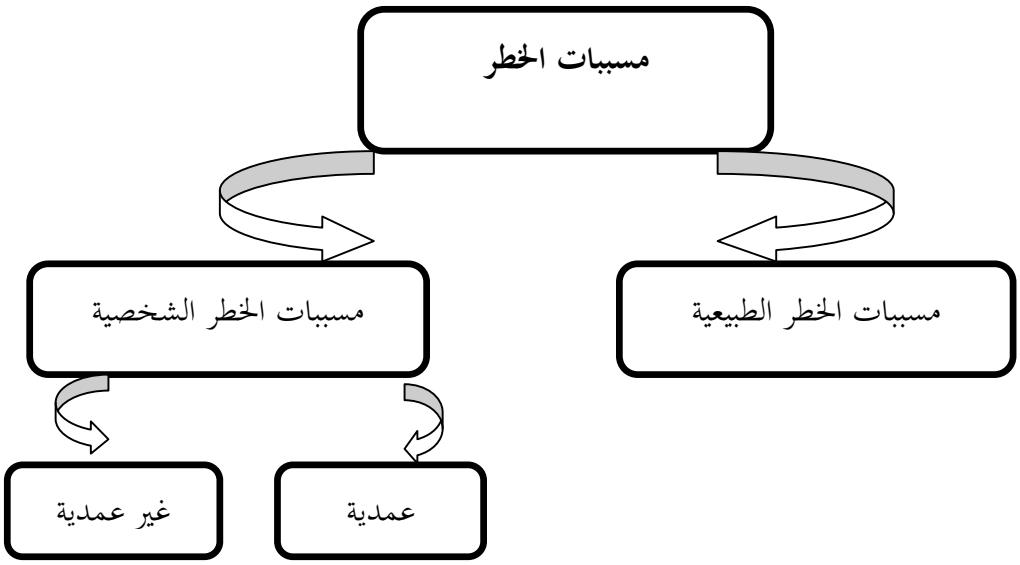

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: خطوات وسياسات إدارة المخاطر.

تتم إدارة الخطر مروراً بعدّة مراحل وبسياسات مختلفة حسب نوع الخطر والتي سنتناولها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: خطوات إدارة المخاطر.

قبل عملية إدارة المخاطر يتم التخطيط لهذه العملية، ثم تأتي المرحلة الفعلية المتمثلة في القيام بالخطوات التالية:

1. **تحديد الهدف**: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي تبنى من خلالها المراحل الأخرى، كما تعتبر الخطوة الأولى قبل القيام بعملية إدارة المخاطر داخل أي مؤسسة فمن خلالها يتم تحديد احتياجات المؤسسة، كما يتم رسم الطموحات التي تسعى لبلوغها، حيث يعد الحصول على أكبر عائد وأقل تكلفة ممكنة من أهم هذه الأهداف والطموحات.[1]
2. **تحديد المخاطر**: أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية، والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. وعندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.[2]
3. **اختيار الطريقة المناسبة لمواجهة الخطر**: عقب تحديد وقياس الخطر فإنّه يتم تحديد الطريقة أو الطرق التي سيتم بها مواجهة الأخطار التي يتعرض لها المشروع بأقل تكلفة ممكنة، وذلك باستخدام طريقة أو أكثر من طرق مواجهة الخطر كتجنب الخطر كلياً أو جزئياً، التحكم في الخسارة، التوزيع، التجميع، التحويل والتحمل.[3]
4. **تنفيذ القرار**: بعد دراسة الطرق المختلفة لإدارة الأخطار واختيار الطريقة المناسبة التي تستقر عليها إدارة الخطر فإنه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ، فإذا استقر الرأي على اختيار وسائل تخفيض الخطر فإنه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الأخطار وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، أما إذا استقر الرأي على تحويل الخطر إلى شركات التأمين، فإنه يتوجب دراسة جميع الظروف المحيطة بهذه الشركات واختيار الشركة المناسبة بما يكفل الحصول على التغطية الأفضل وبأقل تكلفة ممكنة،[4] كما سيتم التطرق بالتفصيل إلى أهم السياسات المتبعة لإدارة مخاطر شركات التأمين في الفرع الموالي.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 56-57 بتصرف.

[2] المنصور كاسر نصر، **إدارة المخاطر وإستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 نيسان 07، ص06.

[3] حمزة أحمد ممدوح، ناهد عبد الحميد، **إدارة الخطر والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص 149-151.

[4] مصعب بالي، **التأمين كأداة لإدارة الأخطار: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "caat"**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011 /2012، ص 104-105.

5. **التقييم والمراجعة**: هناك حاجة للتقييم المستمر والمراجعة المستمرة لاحتمالات الخطر، لأن هناك أخطار جديدة تظهر، في حين أن هناك أخطار قديمة تتلاشى، لذا فإن خطوات مواجهة الخطر قد تتغير، وتعمل المراجعة المستمرة على اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها، وقبل أن تستفحل وتصبح مكلفة للمنشأة.[1] ويمثل الشكل أدناه خطوات إدارة الخطر باختصار كما يلي:

الشكل (3.2): خطوات إدارة المخاطر.

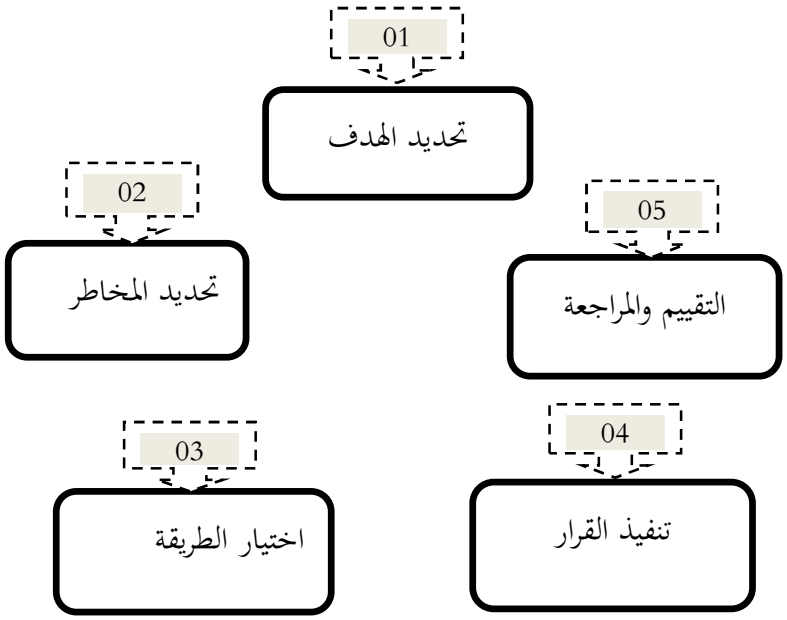

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: سياسات إدارة المخاطر.

إن وقوع المخاطر بشكل مفاجئ يحتم البحث عن سبل وإستراتيجيات لإدارتها:

1. **سياسة تجنب الخطر**: يرى البعض أن هذه السياسة من أهم طرق مجابهة الخطر فعالية استناداً إلى أن إتباعها يؤدي في نظرهم إلى انعدام الخطر كلية، في حين يرى البعض الآخر أنها تمثل إحدى الطرق السلبية التي تؤدي بالفرد أو المشروع إلى الابتعاد عن اتخاذ القرارات التي ينتج عنها أخطار، ويرى البعض الآخر ضرورة استبعادها من مجموعة السياسات الخاصة بإدارة الخطر واعتبارها مجرد قرار سلبي يؤدي إلى عدم اتخاذ القرار الذي يوجد نوعاً من الخطر، ويطلق عليها مجازاً سياسة عدم إدارة الخطر، وتصبح طريقة

[1] محمد هشام جبر، **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2012، ص25.

تجنب الخطر ضرورية في الحالات التي تزيد فيها الأعباء المالية المترتبة على تحمل الخطر عن المزايا المتوقع الحصول عليها من وراء ذلك.[1]

2. **سياسة الاحتفاظ بالخطر (تحمل الخطر)**: يقصد بطريقة أو أسلوب الاحتفاظ بالخطر، أن الفرد يقع على عاتقه تحمل ظاهرة الخطر عند حدوثه، وتعد هذه الطريقة من أكثر طرق مواجهة الخطر شيوعاً، ذلك أن الفرد غالبا يواجه عددا كبيرا من الأخطار، وفي معظم الأحوال لا يتخذ الفرد إجراء إيجابي لتجنب أو تقليل الخطر، طريقة الاحتفاظ بالخطر قد تستخدم في حالة الأخطار الصغيرة الحجم النادرة الحدوث على أن تكون الموارد الطبيعية لصاحب الخطر (سواء كان شخص طبيعي أو اعتباري) كافية لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق الخطر؛[2]

3. **سياسة تحويل الخطر**: وهنا ينقل عبء الخطر من الفرد أو المشروع إلى الغير الذي يتحمل الخسارة والذي عادة ما يكون على دراية باحتمالاتها وبالتالي قدرة أكبر على قياس الخطر.[3]

4. **سياسة الوقاية والمنع**: تهدف هذه الوسيلة إلى تخفيض درجة احتمال تحقق الخطر وتخفيض مداه إذا ما تحقق، وهي وسيلة قد تكون مكلفة في بعض الأحيان حيث تقتضي إنفاق مبالغ ليست بالبسيطة بالنظر إلى درجة التقدم التكنولوجي التي بلغها المشروع، لكنها تبدو في النهاية عملية مربحة، فمردودها السريع هو توفير جانب من المبالغ التي كانت ستدفع لشركات التأمين نظير تغطيتها للخطر لو نقل إليها بحالته، أي دون معالجته بهذا الأسلوب، إذ تجري عادة شركات التأمين تخفيض نسبة القسط بنسبة ما تتخذه المشروعات الصناعية من وسائل الوقاية من الخطر الذي تتعرض له إما على المدى الطويل فإنها تؤدي فضلا عن ذلك إلى تحسين صفة الخطر نفسها، ومن ثم تحسين الدلالات التي تعطيها الإحصائيات عنه، حيث يظهر فيها مع شيوع استعمال هذا الأسلوب في صورة أفضل من حيث درجة تواتره وحجم الكارثة الناجمة عن تحققه، بما يشجع شركات التأمين على وضع تعريفة جديدة لتغطيته أقل سعرا.[4]

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **مرجع سبق ذكره**، ص68-69.

[2] توفيق غفصي، **سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني: دراسة ميدانية خلال الفترة (1995–2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص09.

[3] سامي نجيب، **التأمين عماد الاقتصاد القومي والعالمي واقتصاديات الأسرة والمشروع**، ط2، دار التأمينات للنشر، القاهرة، 1996، ص30.

[4] حمزة بالي، منور أوسرير، **التأمين كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر"2013/2000"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد8، المجلد1، جامعة الوادي، ص275.

5. **سياسة التأمين:** إن التأمين ليس وسيلة لتفادي الأخطار عند وقوعها أو منع وقوعها ولكن هو مجرد وسيلة لتخفيف عبء الخسائر التي تنتج عن وقوع الأخطار، فالتأمين وسيلة لتعويض الشخص عن الخسائر التي تحل به نتيجة وقوع الخطر وذلك بسبب توزع هذه الخسارة،[1] وهذا ما سنتعرف عليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: مدخل للتأمين.

يعتبر التأمين من السياسات التي تتم بها إدارة المخاطر سابقة الذكر، وسنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم ونشأة التأمين، أركانه وأنواعه وأهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين.

إن الإنسان في حياته معرض لعدة أخطار مما جعله يبحث باستمرار عن وسيلة لمواجهتها خصوصا في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث.مما أدى إلى ظهور التأمين والذي سنتناوله من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة التأمين.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص215.

إنّ التأمين قديم قدم البشرية فقد كان في شكل عملية التعاون والتكافل التي يتحملها بعض الأفراد نتيجة لوقوع خسائر وأخطار للبعض الآخر حسب عدد الأعضاء المشاركين فيه.

وقد ظهر منذ آلاف السنين لدى قدماء مصر من خلال جمعيات دفن الموتى، وتشييد القبور كما أنه برز كذلك من خلال قوافل التجارة التي كانت قائمة آنذاك في رحلتي الشتاء والصيف، حيث يتم الاشتراك ما بين الأعضاء لتعويض من ماتت دابته.[1]

كما أن التأمين البحري يعد من أقدم أنواع التأمينات نظرا لأن النشاط الاقتصادي آنذاك كان يقوم على الملاحة البحرية وانتشارها خاصة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تواجهها مخاطر كبيرة في ظل وجود وسائل بدائية لمواجهتها، ولتقليلها ظهرت أنظمة قانونية تساهم في نقل العبء من أصحاب السفن والسلع إلى مقرضي الأموال مما أدى إلى ظهور القرض البحري وفكرة التأمين، وتقوم هذه الأخيرة أساسا على وجود رهن على السفينة أو البضاعة ضمانا لمال يؤدى حسبه القرض خلال رحلتها، فإذا وصلت السفينة بسلام يتعهد المقترض بإرجاع القرض مع فوائد محددة مسبقا في العقد. أما إذا هلكت من غير خطأ من المقترض (ملك السفينة أو مالك البضاعة) لا يلتزم بشيء ويحتفظ بمبلغ القرض ويشطب القرض ويطلق على هذا القرض بعقد المخاطرة الجسيمة.

في حين أن هذا النوع من التأمينات ظهر بشكله الحديث في إيطاليا مع ازدهار التجارة في مدنها خصوصا في فلورنسا في النصف الأول من القرن 14، غير أن ظهوره كنظام لمواجهة الأخطار لم يكن إلا في القرن 16.

أما في القرن 17 ظهر على شكل تأمين ضد الحريق، وكان بسبب ظهور حادثة الحريق في لندن سنة 1666م، حيث تم تسجيل حريق مهول بما يعادل 85 بالمئة من مباني المدينة، ومن هنا دعت الضرورة إلى البحث عن سبل لمواجهة هذا الخطر، فأنشأت بعض المكاتب المتخصصة في هذا المجال كمكتب فونكس سنة 1696م، حيث كانت شركات التأمين قبل نهاية القرن 17 تخص العقارات فقط ثم تطورت وأصبحت تشمل المنقولات والعقارات وغيرها، وفي سنة 1750م أنشأت في فرنسا وانتشرت في كل الولايات المتحدة لأمريكية وغيرها من دول العالم.[2]

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخصصة "البنوك، منشآت التأمين والبورصات"**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009، ص222 بتصرف.

[2] غازي خالد أبو عرابي، **أحكام التأمين، دراسة مقارنة**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص27-30 بتصرف.

وفي أواخر القرن 18 ومع ظهور الثورة الصناعية، وازدهار النشاط الصناعي ظهرت أنواع جديدة من الأخطار نتيجة استعمال آلات ومعدات ميكانيكية ضخمة، فبرز التأمين على حوادث العمل والأخطار المهنية والتأمين على الحياة ومن المسؤولية المدنية.

ومع بداية القرن 20 ودخول العالم مرحلة جديدة من التكنولوجيا ازدادت الحاجة للتأمين خاصة بالنسبة لوسائل النقل بشتى أنواعها مما أدى إلى ظهور صور جديدة للتأمين من حوادث المرور والسرعة.

ونتيجة للحركات العمالية والمطالبة بتحسين شؤون العمال ظهر التأمين الاجتماعي وأنواع عديدة أخرى، ومع التطور المستمر والمذهل الذي صاحبه ظهور أخطار جديدة أصبحنا نسمع بالتأمين على الأقمار الصناعية والتأمين ضد أخطار الأطباق الطائرة.[1]

الفرع الثاني: مفهوم التأمين.

1. **تعريف التأمين لغة:** "مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وله معاني عديدة منها إعطاء الأمان مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء وهو قول آمين أي استجب".[2]
2. **تعريف التأمين اقتصادياً:** "يمكن تعريفه بأنه أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر كالسيارة، المنزل والمستودع، لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب مستوى إلى ذلك الخطر".[3]

[1] هواري معراج وآخرون، **تسويق خدمات التأمين: واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل**، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص96.

[2] عز الدين فلاح، **التأمين "مبادئه وأنواعه"**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص06.

[3] **نفس المرجع**، ص14-15.

3. **تعريف التأمين فقهيا:** عرفه الفقيه سوميان Sumien بأنه عقد يلتزم بمقتضاه شخص ويسمى المؤمَن بالتبادل مع شخص آخر ويسمى المؤمَن له، بأن يقدم لهذا الأخير الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ معين من المال يدفعه المستأمن إلى المؤمن ليضيفه إلى رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الأخطار".[1]

4. **تعريف التأمين قانونيا (المشرع الجزائري):** "حسب المادة 619 من القانون المدني الفقرة 2 من الأمر95-07 التأمين هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراد مرتب أو عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[2]

5. **تعريف التأمين فنيا:** "هو وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر".[3]

6. **تعريف التأمين عموما:** "عقد بين طرفين المؤمن والمؤمن له يتعهد بموجبه الطرف الأول بتقديم تعويض للطرف الثاني في حال وقوع حادث حسب شروط العقد مقابل قسط متفق عليه مسبقا يدفعه المؤمن له للمؤمن (شركة التأمين).[4] هذه الأخيرة تعرف على أنها:" مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال أو جذب المدخرات على شكل أقساط، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة".[5]

مما سبق يمكننا القول بأن التأمين مثله مثل بقية العقود يتطلب وجود طرفين (المؤمن والمؤمن له) إذا كان المؤمن له هو المستفيد نفسه، وأحيانا ثلاثة أطراف إذا اختلفا عن بعضهما البعض، من خلاله يقوم المؤمن (شركة التأمين) بتعويض الطرف الآخر عندما يقع الخطر المؤمن ضده في مقابل ذلك يقوم المؤمن له بتقديم قسط للشركة التي ستتحمل عبء هذا الخطر.

المطلب الثاني: أركان وأنواع التأمين.

---

[1] جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص10.

[2] الجمهورية الجزائرية، أمر، **أمر رقم 95-07 يتعلق بالتأمينات**، الجريدة الرسمية، العدد13، مؤرخ في 25 يناير 1995، المادة 619، الفقرة 02.

[3] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص249.

[4] إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية "البنوك وشركات التأمين"**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص422.

[5] أيمن زيد، الطاهر العمودي، **إدارة المخاطر في شركات التأمين: دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد9، الجزائر، ديسمبر 2015، ص175.

يختلف نوع التأمين باختلاف موضوع التأمين كما أنّ للتأمين عدة أركان أهمها ما سيتم عرضه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أركان التأمين.

تتمثل العناصر الأساسية للتأمين فيما يلي:[1]

1. **المؤمِن**: وهو ممثّل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى (المؤمن هو شركة التأمين).
2. **المؤمَّن له (المؤمن عليه)**: وهو الطرف الثاني في العملية التأمينية، والذي يتولى دفع الأقساط وفقاً للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.
3. **المستفيد**: وهو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.

4. **وثيقة التأمين**: وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.[2]
5. **قسط التأمين**: وهو المبلغ الذي يلتزم به المؤمَّن له وفقاً لما هو محدّد في عقد التأمين.
6. **التعويض (مبلغ التأمين)**: يمثّل قيمة التزامات المؤمِن تجاه المؤمَّن له عند تحقق الخطر المؤمَّن عليه.
7. **الخطر**: ويتمثّل في الحادث المستقبلي المجهول، حيث إذا ما تحقق وجب على المؤمِّن دفع تعويض مالي مقابل القسط الذي دفعه المؤمَّن له؛حيث يجب توفر مجموعة من الشروط حتى يكون قابلا للتأمين أهمها مايلي:[3]

- أن تكون الخسارة الناجمة عن الخطر واضحة ولا لبس فيها والموت هو أكثر أنواع الخطورة وضوحا وعليه فإن أبسط عمليات التأمين من ناحية الحساب هي التأمين على الحياة لأن التعويض فيه مرتبط بواقعة لا يختلف عليها أحد؛

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، **مدخل إلى أساسيات التأمين**، المعهد المالي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 76-80.

[2] سالم رشدي سيد، **التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015، ص35.

[3] علاء فرحان طالب وآخرون، **إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص147.

- أن يكون وقوع الخطر غير متعمد، وأن لا يكون للمستأمن يد في وقوعه فإذا احترق مستودع التاجر بفعله لن تدفع مؤسسة التأمين له أي مقابل؛
- يجب ألاَّ يقع لأعداد كبيرة واحدة ولذلك لا يوجد تأمين ضد البطالة لأنها تحدث لأعداد كبيرة في وقت واحد وبالتالي تتسبب بالإفلاس للشركة؛
- أن يكون أثر الخطر قابلا للحساب أي تكون هناك إمكانية لقياسه بشكل لا يؤدي إلى نزاع على مقدار الأذى أو الضرر؛
- أن يكون للمؤمن له مصلحة مباشرة في التأمين، فلا يمكن فرد أن يدفع قسط تأمين ضد الحريق على منزل جاره بحيث لو وقع مكروه تسلم هو التعويض لأنه لا مصلحة مباشرة له في منزل جاره فهو لن يخسر شيئا بطبيعة الحال. ويمثل الشكل في الأسفل العلاقة بين أطراف عقد التأمين وعناصره باختصار كما يلي:

الشكل (4.2): العلاقة بين أطراف عقد التأمين وعناصره.

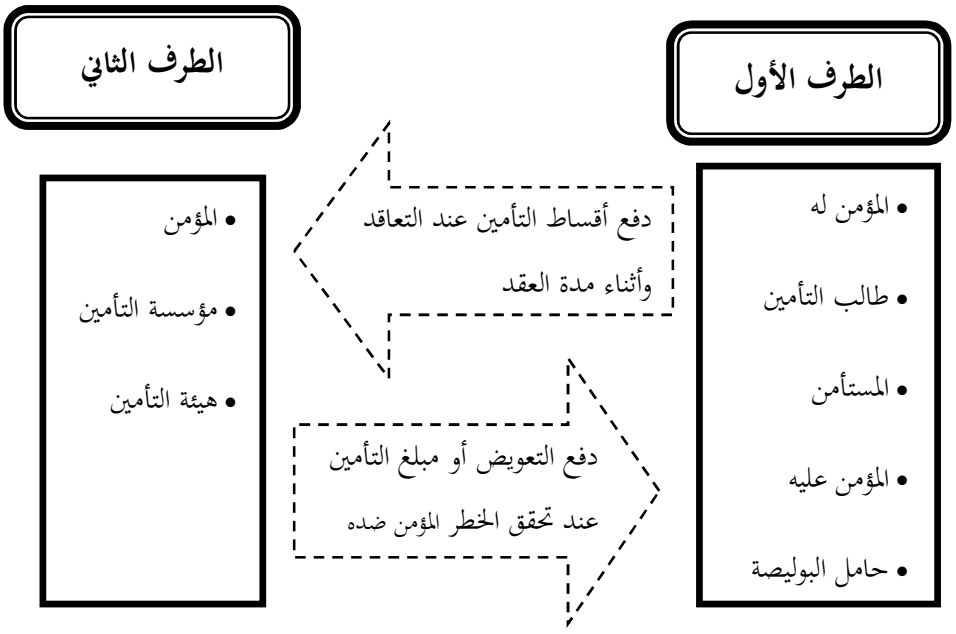

المصدر: علاء فرحان طالب وآخرون، **إدارة المؤسسات المالية "مدخل فكري معاصر"**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص135.

الفرع الثاني: أنواع التأمين.

يمكن تقسيم التأمين إلى أنواع مختلفة تتمثل في الآتي:

أولاً: من حيث الغرض من التأمين شكل التعاقد فيه: يمكن تقسيم التأمين حسب هذا المعيار إلى:[1]

1. **التأمين الخاص أو التجاري أو الاختياري:** ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح التي تهدف إليها مثل هذه الهيئات. كما يشمل كل أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، ذلك للحاجة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد من أن تتوافر هنا حرية الاختيار كأساس في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد أو المنشأة.
2. **التأمين الاجتماعي أو الإجباري:** ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية أي لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار يتعرضون لها ولا دخل لإرادتهم في حدوثها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، أي أن الإجبار أو الإلزام من قبل الدولة هو أساس التعاقد. ومن بين فروع التأمينات الاجتماعية العجز والوفاة والشيخوخة والبطالة والمرض وإصابات العمل والتأمين الإجباري للسيارات.

ثانياً: من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن عنه: ينقسم التأمين حسب هذا النوع إلى:

1. **التأمين على الأشخاص:** يغطي هذا النوع من التأمين الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له بذاته وتمس هذه الأخطار حياته، موته، الحوادث التي يتعرض لها، مرضه، عجزه، زواجه، ميلاده، وإذا تحقق الخطر أو الحدث المؤمن منه التزم المؤمن بدفع التأمين بصرف النظر عن تحقق الأضرار،ولا يتقيد مبلغ التأمين بجسامة الضرر؛[2] فالمبدأ الرئيسي في التأمين على الأشخاص هو انعدام الصفة التعويضية، ذلك أن عقد التأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض فهو بذلك يختلف عن عقد تأمين الأضرار.[3]

---

[1] أمال هبور، **التأمين: دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012، ص46-47.

[2] محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص55.

[3] عبد القادر العطير، **التأمين البري في التشريع، القواعد العامة والأحكام الخاصة بعقود التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات، التأمين على الحياة والتأمين من الحريق: دراسة مقارنة**، ط11، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص68.

2. **التأمين على الأضرار**: يسعى التأمين على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤمن له مباشرة، وهو يخضع بكافة أنواعه إلى المبدأ التعويضي، وينقسم بدوره إلى قسمين:[1]

- **التأمين على الأشياء**: يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة، ويندرج تحت هذا التأمين ضد الحريق؛ التأمين ضد السرقة، التأمين ضد أضرار المياه والتأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.
- **التأمين على المسئولية**: يهدف إلى تغطية خسائر مادية التي تترتب عن مسئولية المؤمن له بسبب الأضرار التي ألحقت بالغير، والذي يكون مسئولا قانونا، ويطلق على تأمينات المسئولية تأمينات الدين أو الخصوم حيث لا يكون المتضرر طرفا في عقد التأمين. ويسعى هذا النوع إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بفضل الضمان الذي يمنح للمؤمن.

ثالثاً: من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض: يستند هذا التقسيم على إمكانية تحديد الخسارة من عدمها ويمكن توضيح ذلك في الآتي:[2]

1. **التأمين النقدي**: ويشمل كافة أنواع التأمين الذي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنه عند تحقيق مسببات الأخطار المؤمن منها، وذلك لوجود جانب من معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس المشار إليها سابقا للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقيق هذا الخطر فعلا ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك أطلق على تأمينات الحياة بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومة بالنقد والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.
2. **تأمين الخسائر**: ويشمل كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد الخسارة المادية الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية وبحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.
3. **من حيث الالتزام**: وفق هذا التصنيف فإن التأمين يقسم إلى نوعين:[3]

---

[1] عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص32-33.

[2] سهام رياش، **تطوير قطاع التأمين ليتلاءم وتطبيق التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد2، المجلد5، ديسمبر2018، جامعة بومرداس، الجزائر، ص32-33.

[3] علاء فرحان طالب وآخرون، **إدارة المؤسسات المالية، مدخل فكري معاصر**، مرجع سبق ذكره، ص145.

- **تأمين إلزامي:** وفق هذا النوع يكون التأمين إلزامي للمؤمن له أي أنه ملزم بإبرام عقد التأمين مع الجهة المؤمنة وفي هذا النوع غالبا ما يكون المؤمن الحكومة أو إحدى مؤسساتها أو أنه شرط للدخول في عمل أو أنه وظيفة تستلزم التأمين كونها تنضوي على مخاطرة عالية ألزمت بموجبها الأجهزة التشريعية ضرورة التأمين.
- **تأمين اختياري:** في هذا النوع من التأمين يكون للمؤمن له أو الفرد المؤمن حرية إبرام عقد التأمين من عدمه كونه غير مجبر للقيام بذلك وغالبا ما ينتشر هذا النوع من التأمين في الشركات والمصانع الخاصة وفي البلدان ذات النظام الرأسمالي حيث أن الأفراد يؤمنون على ممتلكاتهم وأنفسهم بإرادتهم ومن دون ضغط أو إجبار.

رابعاً: من الناحية العملية: حيث يقسم التأمين إلى:[1]

1. **تأمينات الحياة:** وفي هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له، بأن يدفع إلى المؤَمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤَمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة وذلك حسب ما أُتفق عليه في العقد، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: عقود تأمين حال الوفاة، وعقود التأمين حال الحياة وعقود التأمين المختلطة.
2. **التأمينات العامة:** وتندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة مثل: التأمين من الحريق، تأمين السيارات، التأمين من السرقة والسطو، التأمين الجوي وكذا التأمين البحري، تأمين المسؤولية المدنية، التأمين الهندسي، التأمين الطبي وغيرها.

المطلب الثالث: مخاطر شركات التأمين.

تتعرض شركات التأمين لأخطار تمس ملاءتها المالية* مما يؤثر عليها بالسلب ومن بين الأخطار التي تتعرض لها أخطار الاكتتاب وأخطار الاستثمار وغيرها من الأخطار التي تسبب لشركة التأمين خسائر في حال تحققها، ويمكن ذكر أهم الأخطار التي تمس شركات التأمين على النحو التالي:

[1] آمال زبار، **دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى: دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف1، 2014/2013، ص10.

1. **خطر الاكتتاب**: هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند إصدار وثائق التأمين، حيث تسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب من خلال بيع عدد كبير من وثائق التأمين وتقديم أنواع مختلفة من المنتجات التأمينية وفي مناطق جغرافية مختلفة، بمعنى تشتيت وتوزيع الخطر.[1]
2. **خطر الاستثمار**: قد يطلق عليه أحيانا خطر الأصول وذلك من منطلق أن تعكس محفظة الاستثمارات في شركة التأمين مخاطر الاستثمار المختلفة، بالإضافة على العائد على الاستثمار في كل وجه من الأوجه الاستثمارية، كما يأخذ في الاعتبار المبادئ التي يجب أن تتوفر في استثمارات شركة التأمين والتي تتمثل في الضمان والربحية والسيولة والتنويع وذلك عند تحديد السياسات الاستثمارية المختلفة لأي من شركات التأمين،كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال شركة التأمين، ومنه يمكن القول أن تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل السابقة عند تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية.[2]
3. **خطر الائتمان**: وهي المخاطر المرتبطة بعدم قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته من خلال ما يستدل عليه من تأخر المؤمن له في سداد الأقساط ووضع الاقتصاد بشكل عام على مخاطر الائتمان، وهذه المخاطر تعتبر من المعيقات اليومية التي تتعرض لها بعض شركات التأمين.[3]
4. **خطر التشغيل**: تتمثل في أخطاء أو بطء أو توقف في سير أعمال الشركة بسبب مشاكل ناتجة عن أنظمة تقنية المعلومات التي تستعملها الشركة، حدوث أعطال فنية وتقنية في الأجهزة المستخدمة وتضررها، سرقة المعلومات والعبث المتعمد بقاعدة البيانات وضعف الخبرات في تقييم المخاطر.[4]

---

*__خطر الملاءة المالية__: يمثل خطر الملاءة المالية عدم القدرة على تغطية الخسائر الناتجة عن كل أنواع الأخطار التي تهدد الشركات المالية، أي هو خطر التوقف عن دفع التعويضات والمصروفات في شركات التأمين عندما يحل أجل استحقاقها.

[1] محمد الأمين معوش، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية: دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف1، 2014/2013، ص43.

[2] محمد الأمين معوش، **مرجع سبق ذكره**، ص71-72.

[3] المعهد المالي، **مدخل إلى أساسيات التأمين**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016، ص244.

[4] سامية شارفي، بن علي بلعزوز، **دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2017، ص205.

*__إلغاء وثيقة التأمين__: معناه إلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ الاستحقاق فتكون شركة التأمين مجبرة على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة.

5. **خطر السيولة**: ينطوي هذا الخطر على جهتين:[1]

- فمن جهة يتعلق هذا الخطر بالتزامات شركة التأمين إذ في بعض الحالات تفوق قيمة التعويضات الحقيقية ماهو متوقع، إضافة إلى هذا احتمال زيادة أو ارتفاع الطلبات الغير عادية لإلغاء وثائق التأمين *نتيجة فقدان الثقة بين حملة الوثائق وشركة التأمين؛
- أما من جهة أخرى فخطر السيولة يرتبط باستثمارات شركة التأمين، أين تصبح هذه الشركة غير قادرة على تسييل الأصول المستثمرة لتسوية الالتزامات أو تقوم ببيع الأصول بقيمة منخفضة.

6. **خطر الاحتيال**: الاحتيال بالتأمين متعدد الأشكال والصور يعتمد بتقديم إحدى أو كل الحقائق المادية المتصلة بالقرار المالي التأميني أو عملية تؤثر على وضع شركة التأمين، الإعفاء عن التحمل دون سبب مقنع كإساءة المسؤولية وموقع الثقة وعلاقة وكالة وسوء توزيع الموجودات المؤمنة لتعدد المطالب، مثلا تعويض المتضرر بأكثر من المستحق ومطالبات عن حوادث وهمية وتغطية مخاطر لا تغطيها الوثائق كوقوع المخاطر عمداً وإتاحة الظروف لنشوئها.[2]

7. **خطر فسخ العقد**: ويتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معيّن من المال لحامل الوثيقة، وهذا الخطر ليس له أهمية كبيرة في التأمينات العامة لقِصَرْ مدة عقودها، بينما يشكل أهمية كبيرة في التأمينات على الحياة.[3]

8. **مخاطر إعادة التأمين**: ويمكن أن نقسم المخاطر في هذا المجال إلى:مخاطر تقنية والتي تنتج عن عدم ملائمة اتفاقيات إعادة التأمين، ويمكن أن يعزى الكثير من الإخفاقات في شركة التأمين لسوء اختيار خطة إعادة التأمين، وفي كثير من الأحيان تكون نتيجة لأخطاء إدارية، والنوع الثاني هو خطر تخلف المدين عن السداد والمتمثل في عجز شركة إعادة التأمين عن الوفاء بالتزاماتها.[4]

---

[1] سعاد لفتاحة، **إدارة المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة2: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين** "SAA"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس"سطيف1"، 2015/2014، ص70.

[2] سامية شارفي، بن علي بلعزوز، **مرجع سبق ذكره**، ص205.

[3] مريم حسناوي، حسين حساني، **دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد7، 15 جوان 2018، ص33.

[4] فطيمة يحياوي، **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني: دراسة حالة**، رسالة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011 /2012، ص56.

9. مخاطر الحوكمة: تتعلق مخاطر الحوكمة بالعلاقات داخل الشركة وإدارتها وتوزيع المسؤوليات والمهام بين مختلف الجهات المعنية في الشركة، وترتبط بمخاطر الحوكمة مخاطر عدم الالتزام والتي تنتج عن عدم الالتزام بالتشريعات والقرارات الحكومية الناظمة لعمل سوق التأمين، بالإضافة لعدم الالتزام بأنظمة الشركة ولوائحها الداخلية.[1]

المبحث الثالث: حوكمة شركات التأمين.

تعتبر شركات التأمين شركات مالية، وهي بدورها تواجه عدّة مخاطر سبق التطرق إليها، كما أنّها تعتمد استراتيجيات وخطوات في إدارتها، إلاّ أنّ هذه الأخيرة غير كافية وهنا يبرز دور الحوكمة في فعالية وكفاءة متابعة هذه المخاطر وإدارتها، وهذا ما سنتناوله من خلال مبحث حوكمة شركات التأمين.

المطلب الأول: مبادئ إدارة المخاطر في شركات التأمين.

لقد وضعت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين Iais* مجموعة من المعايير الدولية لإدارة المخاطر التي تواجهها شركات التأمين، وذلك من خلال مبدأ التأمين الأساسي رقم 18 الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها، ومبدأ التأمين الأساسي رقم 19 المتعلق بنشاط التأمين، وسنبرز كليهما من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مبدأ التأمين الأساسي رقم 18 الخاص بتقييم المخاطر وإدارتها.

يتعين على هيئة الإشراف أن تطلب من شركات التأمين الإقرار بنطاق المخاطر التي تواجهها، وتقييمها وإدارتها بشكل فاعل، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:[2]

1. تتطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين أن تضع موضع التنفيذ سياسات وأنظمة إدارة شاملة، قادرة على تعريف، وقياس، وتقييم، وإصدار التقارير الخاصة بالمخاطر وضبطها؛
2. سياسات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة على المخاطر مناسبة لدرجة تعقيد، وحجم، وطبيعة عمل شركة التأمين، وتحدد شركة التأمين مستوى الاحتمال الملائم أو أحد المخاطر اللازم للمصادر المادية للمخاطر؛
3. يرصد نظام إدارة المخاطر جميع المخاطر المادية ويضبطها؛

---

[1] مريم حسناوي، حسين حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

***Iais**: تم إنشاء هذه الهيئة عام 1994، تمثل السلطة الرقابية على التأمين وتم اعتمادها من قبل أكثر من 100 دولة.

[2] الجمعية الدولية لهيئات التأمين Iais، **مبادئ التأمين الأساسية والمنهجية**، ترجمة هيئة التأمين، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الأول 2003، ص47-48.

4. تعمل شركات التأمين على المراجعة المستمرة لبيئة السوق التي تتحرك فيها، وتستخلص النتائج المناسبة من حيث المخاطر المفروضة عليها وتتخذ الإجراءات الملائمة لإدارة الآثار السلبية للبيئة على عمل شركة التأمين.

5. تعمل شركات التأمين الكبرى على إنشاء دائرة لإدارة المخاطر وتشكل لجنة لإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: مبدأ التأمين الأساسي رقم (19) المتعلق بنشاط التأمين.

يوضح هذا المبدأ المتعلق بنشاط التأمين بأن "التأمين عبارة عن نشاط محاط بالمخاطر، ولذلك تطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين تقييم وإدارة المخاطر التي تواجه الأعمال التي يكتتبون بها، وبشكل خاص من خلال إعادة التأمين، وأن تكون لديها الأدوات اللازمة لتحديد المستوى الكافي للأقساط"، ويتكون هذا المبدأ الأساسي بدوره من المعايير الأساسية الموالية:[1]

1.تتطلب هيئة الإشراف من شركات التأمين تنفيذ إستراتيجية اكتتاب وسياسات تسعير يوافق عليها مجلس الإدارة ويخضعها للمراجعة المستمرة.

2.تتأكد هيئة الإشراف من أن شركات التأمين تقيم المخاطر التي تواجه الأعمال التي تكتتب بها، وتحدد مستوى ملائما من الأقساط وتحافظ عليه، ولهذا الغرض يتعين على شركات التأمين أن تطبق أنظمة للرقابة على مصاريفها المتعلقة بالأقساط والمطالبات بما فيها معالجة المطالبات والنفقات الإدارية، ويجب أن تخضع هذه النفقات لرصد ومتابعة الإدارة بشكل مستمر.

3.هيئة الإشراف قادرة على مراجعة الطريقة المستخدمة من قبل شركة التأمين لتحديد الأقساط، بحيث تقرر أنها قد وضعت بناء على فرضيات معقولة لتمكين شركة التأمين من أداء التزاماتها.

4.تتطلب هيئة الإشراف أن تكون لدى شركة التأمين إستراتيجية واضحة للتخفيف من المخاطر وتنويعها، من خلال تعريف محددات المبالغ المحتفظ بها لمواجهة المخاطر، وتوفير تغطية إعادة التأمين المناسبة، أو وضع الترتيبات اللازمة لتحويل المخاطر وفقا لوضع رأس المال فيها، وتشكل هذه الإستراتيجيات جزء لا يتجزأ من سياسة الاكتتاب المعتمدة لدى شركات التأمين، ويجب الموافقة عليها ورصدها ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل منتظم.

[1] الجمعية الدولية لهيئات التأمين Iais، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

5.تراجع هيئة الإشراف ترتيبات إعادة التأمين للتأكد من أنها ملائمة ومن أن المطالبات التي تدخلها شركات التأمين في خطط إعادة التأمين لديها قابلة للأداء والتحصيل وهذا يشمل:

- برنامج إعادة التأمين يوفر التغطية الملائمة لمستوى رأس مال شركة التأمين مع الأخذ بعين الاعتبار التحويل الفعلي للمخاطر وملف المخاطر التي تكتتب بها؛
- حماية شركة إعادة التأمين متوفرة وآمنة، ومن الممكن معالجة هذا الأمر من خلال مختلف الوسائل مثل الاعتماد على نظام الإشراف المباشر لشركات إعادة التأمين أو الحصول على ضمانات بما فيها الأمانات، وخطابات الاعتماد أو الأموال المحجوزة أي المحتفظ بها.

6.تتأكد هيئة الإشراف من أن أدوات تحويل المخاطر قد أعدت بالشكل المناسب بهدف إعطاء فكرة فعلية وعادلة عن مدى تعرّض شركة التأمين للمخاطر.[1]

المطلب الثاني: آليات الحوكمة في شركات التأمين.

أكّد الاتّحاد الدولي لمراقبي التأمين على جملة من الآليات التي يتم من خلالها تطبيق نظام الحوكمة في شركات التأمين، وتنقسم إلى:

الفرع الأول: الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين.

تتمثل أهم الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين فيما يلي:

1.المراجعة الخارجية: تعتبر البيانات المالية المتعلقة بالوضعية المالية لشركة التأمين بما في ذلك تقارير الخبير الاكتواري من مسؤولية مجلس الإدارة إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الخارجي يتمثل في إبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد هذه البيانات وفقا للمعايير السليمة والمتعارف عليها لإعداد هذه التقارير لتكون ذات مصداقية؛ بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المشرفين وغيرهم من أصحاب المصالح كالمساهمين ووكلاء التأمين، ووكلاء التصنيف وسلطات الضرائب. وقد تمتد وظيفة المراجع الخارجي لتشمل توفير الضمانات بشأن هذه التقارير المقدمة للمشرفين على شركة التأمين كالتقارير المالية التكميلية، أو تقارير عن تنفيذ شركة التأمين لإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.[2]

---

[1] الجمعية الدولية لهيئات التأمين Iais، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] كفية شنافي، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين: دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR وشركة AXA للتأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد45، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015، ص342.

2.الخبير الاكتواري: ظهرت هذه المهنة تزامنا مع ظهور التأمين البحري للسفن التجارية في بريطانيا ومستعمراتها ثم توسعت في بداية الثمانينات لتشمل دراسة تحليلية لكل المخاطر المتعلقة بقطاع الخدمات المالية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، كما أنه لهذا الخبير عدة مواصفات تميزه عن غيره كامتلاكه لمؤهلات وقدرات علمية وتقنية تساهم في القبول والاختيار في الأنشطة الخاصة بالرقابة والإشراف، إضافة إلى استقلاليته عن مختلف الأطراف الفاعلة في شركات التأمين باعتباره مسئول من طرف مجالس الإدارة وهيئات الإشراف عن التقارير والمنشورات التي يقدمها، كما يعتبر وسيط فعّال في حساب المخاطر والتعويضات بكل نزاهة وشفافية.[1]

الفرع الثاني: الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين.

تتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات عموما وبصفة خاصة في شركات التأمين في الآتي:

1. **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة بشكل عام من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، وهو عامل مهم وآلية من آليات حوكمة الشركات، إذ أنّ مجلس الإدارة مؤهل بأن يمارس وظيفة الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة. ومن الناحية التنظيمية ونظراً لكثرة المهام يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تهتم بمهمة معينة (لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، لجنة أخلاقيات المهنة، لجنة الحوكمة، لجنة الموارد البشرية، لجنة التنمية والإستراتيجية، لجنة إدارة الخصوم والأصول).
2. **المراجعة الداخلية كآلية للرقابة:** تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتقييم فعالية وكفاءة الضوابط والسياسات والإجراءات الداخلية وآلية رفع التقارير بالشركة ومدى الالتزام بها وتقديم التوصيات لتحسينها،[2] إذ تساعد المراجعة الداخلية –بما تقوم به من مساعدة المؤسسة التأمينية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها– في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة التأمينية،[3] وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة إدارة المخاطر.

---

[1] ساعد بن فرحات، **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين**، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 أفريل 2011، ص09-10 بتصرف.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، **لائحة حوكمة شركات التأمين، الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين**، الفقرة 126، ص41.

[3] يوسف عتشاش، الطيب بالولي، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية كآلية لإدارة المخاطر**، ملتقى وطني حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013، ص727.

3. إدارة المخاطر: تتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه الخدمات التي تقدمها للعملاء، وفي هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة كل ذلك من أجل:[1]

- حماية مصالح أصحاب المصلحة؛
- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجهوداته نحو الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال؛
- ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كافٍ وفعال.

وتتبع لجنة المخاطر عدّة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين منها:

- النماذج الداخلية؛
- اختيار التحمل؛
- استخدامات وكالات التنقيط في إدارة المخاطر.

المطلب الثالث: أثر تطبيق الحوكمة على شركات التأمين.

يشتمل قطاع التأمين على تفاوتات كبيرة في التطبيق الحقيقي للقوانين والأنظمة المعمول بها، فمثلاً بعض الشركات تلجأ إلى تجميل بياناتها عند الإفصاح عن بياناتها المالية، كذلك هناك إشكاليات كبيرة في التزام بعض

[1] نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص60.

الشركات بدفع مبالغ التعويض للمؤمن لهم عند ثبوت الاستحقاق،[1] فتطبيق حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين يحقق ما يلي:[2]

1. **حل مشاكل الوكالة:** وذلك من خلال ضمان الرقابة على أداء مجلس الإدارة داخل شركات التأمين، حماية مصالح حملة الوثائق، تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات، إقامة نظام مالي سليم وضمان بقاءه في الأجل الطويل؛
2. **تنمية كفاءة وفعالية أسواق التأمين:** ويتم من خلال وضع المشرفين عليه لإطار سليم لهذه الصناعة والعمل على إنجاحها ومعالجة الآثار المترتبة عن تردي الأسواق، ما يصب في مصلحة المستهلك والاقتصاد ككل من خلال توفير الحماية لثروة البلاد في الحاضر والمستقبل؛
3. **تحقيق وظيفة التأمين الحمائية:** فباعتبار التأمين أداة لتقليل الخطر يعمل على حماية المستهلك من خلال تطبيق القواعد التنظيمية التأمينية، ويكون هذا في إطار الحوكمة التي تكفل سلامة المؤمن لهم وشركات التأمين في الأجل الطويل.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ مبادئ الحوكمة تساهم فيما يلي:

- زيادة ثقة المستثمرين وخلق الحافز لدى مجلس الإدارة بمتابعة أهداف الشركة؛
- فرض الرقابة الفعالّة على شركات التأمين وخلق الميزة التنافسية بها؛
- توسيع مسؤوليات الرقابة في المؤسسة لكل من الإدارة والمساهمين؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل بعنوان إدارة المخاطر في شركات التأمين تبيّن أنّ لإدارة المخاطر دور أساسي وفعالّ في تسيير مختلف المؤسسات الاقتصادية الناشطة، وبالتطور الراهن ازداد الاهتمام بهذا المجال، وهذا ما أدى إلى جملة

---

[1] سماح محمود حلمي نجم، **حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث): دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014، ص140.

[2] زينة دير، **حوكمة شركات التأمين في الجزائر، واقع وتحديات: دراسة حالة الشركات الوطنية للتأمين" وكالة أم البواقي"**، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية التأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص59-60.

من المخاطر معقدة البنية ومتعددة الأوجه، الأمر الذي فرض على المؤسسات بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة ضرورة تبني خطوات عملية من شأنها الوقوف أمام هذه المخاطر التي تعتبر تهديدا لها، خاصة وأن شركات التأمين هي من تقوم بدور المؤمن في الحياة الاقتصادية من خلال إدارة مختلف المخاطر التي تواجه الأشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين، لذا يتعيّن عليها البقاء والاستمرار للتّحكم على أيّ خطر يهدد وجودها، وهذا من خلال اعتماد جملة من النماذج والتقنيات التي تدعم قرارات وسبل التحكم في الخطر.

والجدير بالذكر أنّ الحوكمة الجيّدة تساهم وتحفّز في أن يكون لدى شركات التأمين آليات رقابية مناسبة تساهم في صنع القرار السليم ونشر المعلومات وتنفيذ المراجعات والتقييمات الدورية بشفافية، كل هذا يساهم في حماية الأشخاص المؤمن عليهم باختلاف طبيعتهم، وسنعكس ذلك في الدراسة الميدانية من خلال تبيان مدى مساهمة الحوكمة في إدارة المخاطر بشركات التأمين.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تحليلا تفصيليا للبيانات وعرض للنتائج وتحديد مستوى الدلالات الإحصائية لموضوع الدراسة "دور وفاعلية الحوكمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين"، فمن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث ونظرا لعدم وجود دراسات ميدانية حول العلاقة بينهما، تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، والمتمثلة في كل وكالات التأمين بمدينة تيسمسيلت ومن ثم قياس النتائج واختبار الفرضيات.

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للاستبيان.

المبحث الثالث: علاقة مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين بإدارة المخاطر.

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين بالجزائر.

عرف قطاع التأمين في الجزائر حركة مالية وسياسية تباينت مع الزمن خاصة بعد الاستقلال إذ تم إنشاء عدّة شركات تأمين وفروع في كل ربوع الوطن، وسنتطرق لذلك من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر.

يمكن التطرق إلى تطور قطاع التأمين بالجزائر من تاريخ الاستقلال 1962 إلى يومنا هذا مرورًا بثلاث مراحل أساسية، حيث تميّزت المرحلة الأولى من 1962 إلى 1965 بغياب اللوائح وباضطراب سياسي واقتصادي، أما المرحلة الثانية والتي امتدت من 1966 إلى 1994 فتميّزت باحتكار الدولة لجميع معاملات التأمين وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي المرحلة الثالثة من 1990 إلى يومنا فهي مرحلة تحرر لهذا القطاع. ويمكن التفصيل في هذه المراحل كما يلي:[1]

1. **المرحلة الانتقالية "من 1962 إلى 1965"**: كان نشاط التأمين في الجزائر وخلال فترة الاستعمار خاضعًا للقوانين الفرنسية ومقتصرًا على تأمين الحريق والحوادث وبعض الأخطار، وكان مهملاً نظرًا للوضع الاجتماعي والثقافي للأفراد الجزائريين ولمداخلهم. وبدأ التأمين في الجزائر يستقل بقوانينه الخاصة بعد عام 1947، إذ حافظت السلطات العامة على القواعد الفرنسية في أعمال التأمين والذي يغلب فيه فرع الأضرار، وكانت أغلب الشركات آنذاك فرنسية، وطوال هذه الفترة حُوِّل جزء كبير من التدفقات المالية لشركات التأمين إلى الخارج من خلال إعادة التأمين. بعد ذلك نظمت السلطات العامة سوق التأمين من خلال وضع القانون رقم 63/197 والقانون رقم 63/201 في جوان 1963، ومنذ ذلك التاريخ لم تتمكن أي شركة من تنفيذ عمليات التأمين دون موافقة مسبقة من وزارة المالية، كما أدى تطبيق هذه القوانين إلى تراجع عدد شركات التأمين بالجزائر حيث بلغت 17 شركة بعدما كانت 300؛
2. **مرحلة احتكار الدولة "1966 إلى 1994"**: في هذه الفترة ظهرت العديد من شركات التأمين بشكل رئيسي، كمركز إعادة التأمين CCR والذي أنشئ عام 1975 وتخصص في عمليات إعادة التأمين، مما ألزم شركات التأمين بتحويل كامل أرباحها ومبيعاتها لمركز إعادة التأمين. كما تم إنشاء شركة التأمين الجزائرية CAAT عام 1985 تخصصت في تأمينات النقل وأخذت جزء من حصة سوق شركة CAAR

[1]Nour el Houda Sadi, Mohamed Achouche, **l'évolution du secteur des assurances en Algérie, depuis l'indépendance**, p233-235.

التي كانت تسيطر على المخاطر الصناعية. وفي عام 1989 تخلت شركات التأمين عن نموذج التخصص من أجل تنويع الخدمة التأمينية؛

3. **مرحلة التحرر "من 1990 إلى يومنا هذا"**: خلال هذه الفترة أنشئ الاتحاد الوطني للتأمين وإعادة التأمين UAR واعتمد عام 1994، تمثلت مهامه في تمثيل مصالح شركات التأمين، تعزيز أنشطة القطاع والحفاظ على أخلاقيات المهنة. ومع صدور المرسوم 95-07 في جانفي 1955 عرف سوق التأمين انفتاحا، مما سمح بتحرر العمليات التأمينية للشركات بموجب القانون الجزائري، وإعادة إدخال الوساطة من خلال الوكلاء المعتمدين من قبل وزارة المالية والوكلاء العاميين المعتمدين من قبل شركات التأمين كما تأسس بموجب المرسوم نفسه المجلس الوطني للتأمين CNA.

وفي عام 2006، عدل المرسوم رقم 04-06 في 20 فيفري 2006 قانون 95-07 وأضحت المساهمات الرئيسية تتمثل في تعزيز النشاط التأميني من خلال تأمينات حياة الأشخاص، تعميم التأمين الجماعي، إصلاح حق المستفيد، إنشاء التأمين المصرفي، إنشاء صندوق ضمان للأشخاص المؤمن عليهم والتزام التحرير التام لرأس المال المعتمد.[1]

[1]Doukani Sara et d'autres**, le secteur des assurances en algérie: un Etat des lieux**, revue Algérienne d'économie et de management, n09, janvier2017, P13-14.

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين في الجزائر.

الملاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 24 شركة تأمين،[1] يمكن تصنيف أهمها فيما يلي:

أولاً: الشركات العامة: تتمثل الشركات العمومية فيما يلي:

1. **الشركة الوطنية للتأمين** (SAA): تأسست بعد الاستقلال بتاريخ 12 ديسمبر 1963، تضم 520 وكالة ولها مهمة تأمين شتى الأخطار، وهي شركة رائدة في الجزائر إذ يقدر رأسمالها بـ3.1 مليار دج ولها أكثر من 2 مليون عميل.[2]
2. **الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين** (CAAR): أنشئت في جوان 1963 باسم صندوق التأمين وإعادة التأمين وهي شركة حكومية، وتعد أقدم شركة تأمين في الجزائر إذ كانت مسئولة آنذاك عن النقل القانوني بهدف تفويض الدولة الجزائرية في السيطرة على سوق التأمين وتحتل المرتبة الثانية من حيث حجم التداول والمركز الأول من حيث النتائج وتضم 43 وكالة على مستوى الوطن.[3]
3. **الشركة الجزائرية للتأمينات النقل** (CAAT): نشأت الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل في أفريل 1985 وذلك بعد إعادة هيكلة قطاع التأمين وبدأت العمل في جانفي 1986 بصدد احتكار الدولة لعمليات التأمين وتخصص الشركات. وتساهم CAAT كباقي شركات التأمين في دعم النمو الاقتصادي من خلال حماية الشركات والأفراد من المخاطر القابلة للتأمين بأعلى جودة وبأفضل الأسعار.[4]
4. **شركة تأمين المحروقات** (CASH): تأسست عام 1999 وتعد أصغر شركة تأمين على الممتلكات العامة، لازالت تحتفظ بمكانتها الرائدة في التحوط من مخاطر الذروة في قطاعي التأمين والبناء، وهي ثاني أكبر شركة تأمين في التحوط من المخاطر غير المتعلقة بالسيارات ورابع مؤمن في جميع فروع السوق، لها ما يقارب 20.000 عميل منهم 1.806 مؤسسة.[5]

ثانياً: الشركات الخاصة: تنقسم الشركات الخاصة بدورها إلى:

---

[1] مصعب بالي، مسعود صديقي، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص347.

[2] **Société Nationale d'assurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.saa.dz/home/presentation-de-la-societe.html, vue le 28/04/2019.

[3] **Compagnie Algérienne d'assurance et de réassurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://caar.dz/historique-la-caar/, vue le 26/04/2019.

[4] **Compagnie Algérienne des assurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.caat.dz/index.php/pre-sentation/de%CC%81couvrez-la-caat.html, vue le 26/04/2019.

[5] **compagnie d'assurance des Hydrocarbures,** Rapport annuel cash assurances 2014, www.cash-assurances.dz, vue le 29/04/2019, Page 5-7.

1. شركات التأمين على الأضرار: تتمثل في:

- **الشركة الدولية للتأمين ولإعادة التأمين** (CIAR): بعد موافقة وزارة المالية في 5 أوت 1998 شرعت المؤسسة في مزاولة نشاطها التأميني وإعادة التأمين باستثناء تأمينات الأشخاص والتي أوكلتها إلى شركة Macir-Vie.[1]
- **الجزائرية للتأمينات** (2A): هي شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ2.000.000.000 دج مشترك بين Gulf Insurance Group & Spa Neylsar تضم أكثر من 480 موظف و166 وكالة.[2]
- **تراست الجزائر للتأمين** (Trust): تأسست سنة 1997 وتعد أول شركة تأمين خاصة في الجزائر بعد افتتاح سوق الاستثمار الخاص، وهي شركة ذات أسهم وتضم 175 وكالة.[3]
- **سلامة لتأمينات الجزائر** (SALAMA): هي شركة ذات أسهم يقدر رأسمالها بـ2.000.000.000 دج، بدأت نشاطها في 26 مارس 2000 بعد موافقة وزارة المالية.[4]
- **آليانس للتأمين** (Alliance assurance): هي شركة ذات أسهم رائدة بين الشركات الخاصة للتأمين وتضم 200 وكالة على مستوى 42 ولاية ولها أكثر من 400.000 عميل.[5]
- **شركة مختلطة لتأمين الأضرار** (AXA Algérie Assurance Dommage): هي شركة تأمين عامة على الممتلكات والحوادث، بدأت تزاول نشاطها في نوفمبر 2011، تمتلك 49 بالمائة من رأس المال مكون من 36 بالمائة من قبل FNI و15 بالمائة من BEA.[6]

2. شركات التأمين على الأشخاص:يمكن حصرها فيما يلي:

[1]**Compagnie Internationale d'Assurance et de réassurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.laciar.com/#presentation, vue le 29/04/2019.

[2]**L'Algérienne des assurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.2a.dz/presentation/index.php, vue le 29/04/2019.

[3]**Trust Alegria Assurances et Réassurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.trust-assurances.dz/fr/trust-assurance/qui-sommes-nous, vue le 29/04/2019.

[4]**Salama Assurances Algérie**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.salama-assurances.dz/?Presentation, vue le 29/04/2019.

[5]**Alliance Assurances**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous, vue le 29/04/2019.

[6]**Axa Assurances Algérie Dommage**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.axa.dz/, vue le 29/04/2019.

- **كارديف الجزائر** (CARDIF EL DJAZAIR): تأسست سنة 2006 وهي شركة تأمين خاصة بالائتمان المصرفي والحوادث الفردية كتأمين المقترضين والأشخاص.[1]
- **الكرامة للتأمينات** (CARAMA): هي شركة تابعة ومملك لشركة CAAR يقدر رأسمالها ب1.000.000.000دج، أنشأت بموجب قانون 04-06 في فيفري 2006 والذي ينص على فصل النشاط التأميني على الحياة عن التأمين الصحي.[2]
- **شركة التأمين الصحي** (AMANA): تأسست سنة 2011 بعد قانون فصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص، وهي شركة ذات أسهم مختصة في التأمين الصحي والتأمين على الحياة، وتم إنشاؤها من قِبل كل من SAA، MACIF، BADR وBDL.[3]
- **مصير الحياة** (MACIR VIE): تأسست في 11 أوت 2011 وهي أول شركة خاصة بتأمين الأشخاص في الجزائر بعد فصل تأمين الأشخاص والأضرار وهي شركة تابعة لCIAR.[4]

ثالثاً: التعاضديات: أهمها مايلي:

1. **تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة** (MAATEC): تأسست 16 ديسمبر 1964، تختص في تأمين السيارات والممتلكات وتضم 26 وكالة.[5]
2. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي** (CNMA): تأسست سنة 1972 وهي مؤسسات ذات طابع تكافلي غير ربحي للتأمين ضد جميع فروع الأخطار، يقدر رأسمالها ب758.700.000 دج وتضم في مجملها 2297 موظف و135.600 عضو.[6]

[1] **Cardiff El-Djazair**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.cardifeldjazair.dz/fr/pid3471/presentation-cardif-djazair.html, vue le 29/04/2019.

[2] **Caarama Assurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.caarama.dz/, vue le 29/04/2019.

[3] **Amana Assurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.amana.dz/presentation/, vue le 29/04/2019.

[4] **Macir Vie**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.macirvie.com/presentation-de-macirvie/, vue le 29/04/2019.

[5] **Mutuelle Assurance Algérienne des travailleurs de l'Education et de culture**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.maatec.dz/spip.php?article10, vue le 29/04/2019.

[6] **Caisse Nationale de Mutualité Agricole**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://cnma.dz/index.php/2016/04/26/presentation-2/, vue le 29/04/2019.

رابعاً: الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): تأسست في أكتوبر 1973 يقدر رأسمالها حالياً بـ 2000 مليون دج وتضم 112 عامل، تساهم في ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال إعادة التأمين وتطوير السوق الوطني لإعادة التأمين.[1]

خامساً: شركات ضمان الائتمان: تتجلى هذه الشركات في:

1. **الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات** (CAGEX): هي شركة مساهمة يقدر رأسمالها بـ 2.000.000.000 دج، تتمثل مهمتها في تشجيع وترويج الصادرات الجزائرية اللاهيدروكربونية، وضمان مبيعات الائتمان لتفعيل السوق الوطني.[2]
2. **شركة ضمان القرض العقاري** (SCGI): هي شركة مساهمة يقدر رأسمالها بـ2.000.000.000 دج وهي شركة عامة اقتصادية، تأسست عام 1997 من أجل تأمين البنوك والمؤسسات المالية وضمان أعمالهم العقارية والمساهمة في تطوير سوق الرهن العقاري في الجزائر.[3]

ويوضح الجدول الموالي تطور إنتاجية قطاع التأمين خلال الخمس سنوات الأخيرة في كل من فرع التأمين على الأضرار والأشخاص.

الجدول رقم (1.3): إحصائيات حول إنتاج قطاع التأمين في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

الوحدة: مليون دينار

السنوات		2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص		7499	8564	8976	10316	11461	13253
التغير	بالقيمة	-	1065	412	1340	1145	1792
	بالنسبة(%)	-	14.20	4.81	14.92	11.09	15.63
تأمينات الأضرار		92683	106321	117008	118802	119192	121717
التغير	بالقيمة	-	13638	10687	1794	390	2525

[1] **Compagnie Centrale de Réassurance**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://a7mar.blogspot.com/2016/11/CCR-Central-Reinsurance-Corporation.html, vue e 29/04/2019.

[2] **Compagnie Algérienne d'Assurance de Garantie des Exportations**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.cagex.dz/index.php?page=12, vue le 29/04/2019.

[3] **Société de Garantie de Crédit Immobilier**, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.sgci.dz/?p=5, vue le 29/04/2019.

	بالنسبة(%)	-	14.71	10.05	1.53	0.32	2.11
المجموع		100182	114885	115107	125472	129118	134970
التغير	بالقيمة	-	14703	222	10365	3646	5852
	بالنسبة(%)	-	14.67	0.19	9.00	2.90	4.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للتأمينات CNA، متاح على« https://www.cna.dz/Actualite/Chiffres »، اطلع عليه بتاريخ 10/05/2019.

التحليل: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن سوق التأمين في الجزائر محتكر من قبل فرعين أساسيين وهما فرع تأمينات الأشخاص وفرع تأمينات الأضرار، في حين يعد الفرع الأخير هو المستحوذ الرئيسي، إذ يمتلك أكبر نسبة من رقم الأعمال المحقق خلال سنوات الدراسة كما أنه يسجل معدل نمو مستمر وزيادة تدريجية حيث حقق سنة 2013 أعلى نسبة نمو قدرت بـ 14.71 بالمائة أي ما قيمته 13.6 مليار دينار، وبنسبة 10.05 بالمائة سنة 2014، غير أنه ورغم التحسن الايجابي إلا أن نسبة النمو سنتي 2015، 2016 كانت ضئيلة إلى حد ما، أما سنة 2017 فقد عرفت تحسن مقارنة بالسنتين الماضيتين أي ما قيمته 2.52 مليار دينار، في مقابل ذلك سجل فرع تأمينات الأشخاص تذبذب في إنتاج الشركات حيث كانت نسبة النمو سنة 2013 تقدر بـ14.20 بالمائة، ثم لوحظ انخفاض كبير في نسبة النمو في السنة الموالية، ثم تحسن سنة 2015 ليُقدر بنسبة 14.92 بالمائة أي ما قيمته 10.3 مليار دينار، أما في سنة 2017 فقد وصلت نسبة النمو بـ15.63 بالمائة وتعد أكبر نسبة نمو شهدها القطاع خلال الفترة التي أجريت فيها الدراسة وهذا راجع إلى وعي الأفراد والتطور الحاصل في البيئة الاجتماعية للفرد إذ أصبح يؤمن على حياته، ومرضه وتقاعده...الخ.

ولكن عموما يمكن القول أن قطاع التأمين بفرعيه رغم أنه يشهد تحسن تدريجي ومستمر في رقم أعماله من سنة لأخرى إلا نسبة نموه تبقى ضئيلة نوعا ما ولهذا على شركات التأمين تقديم امتيازات إضافية عن طريق البحث عن أساليب جديدة لكسب ولاء الزبائن خصوصا مع التنافسية الشرسة التي يشهدها هذا القطاع ومن بين هذه الأساليب التي يمكننا طرحها نظرا لتلاءم موضوع دراستنا معها هو تطبيق الحوكمة داخل هذه الشركات مما يكسبها من الشفافية والمصداقية في قوائمها المالية.

ويمكن عكس هذه النتائج في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (1.3): منحنى تطور إنتاج قطاع التأمين من 2012 إلى 2017.

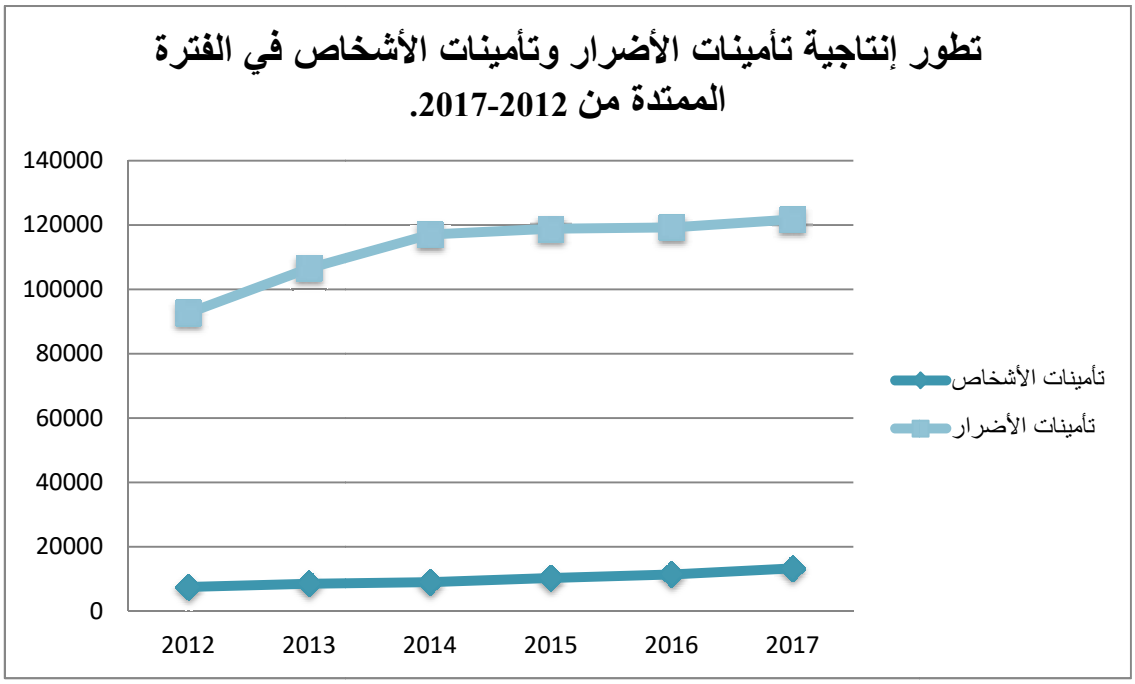

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق الأول.

المطلب الثالث: هيكلة قطاع التأمين في الجزائر.

يمكن التطرق إلى هيكلة قطاع التأمين بالجزائر من خلال العناصر الخمس الآتية:

1. **وزارة المالية:** أو الوزارة الوصية تأسست في 27 سبتمبر 1962، ويمكن ضبطها من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في مراقبة وتسيير نشاط شركات التأمين من خلال هيئات إشراف على التأمين.[1]
2. **الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين** (URA): هي جمعية مهنية تأسست عام 1994، وتم تشكيلها وفقًا لأحكام القانون بموجب الأمر رقم 07/95 المؤرخ 25 يناير 1995 للتأمين المعدل والمكمل بموجب القانون رقم 04/06 المؤرخ 20 فبراير 2006 وتمت الموافقة عليه من قبل وزارة المالية بموجب القرار رقم 001 المؤرخ 06 يناير 2014. يقع مقر الاتحاد في الجزائر العاصمة، ويضم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك فروع الشركات الأجنبية التي تمارس التأمين وإعادة التأمين؛ ويقع الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين على عاتق رئيس ينتخب من قبل الجمعية العامة لمدة أربع سنوات بمساعدة نائبين للرئيس، ويمثل الجمعية في جميع أعمال الحياة المدنية والمهنية مع السلطات العامة والمؤسسات الوطنية والدولية.[2]
3. **المجلس الوطني للتأمين** (CNA)**:** أنشئ المجلس الوطني للتأمين في 25 يناير 1995 بموجب المرسوم رقم 95-07، المعدل والمكتمل بموجب القانون رقم 06-04 الصادر في 20 فبراير 2006، وهو الجهاز الاستشاري للسلطات العامة في شؤون التأمين والقطاع والمهنة: تنظيم السوق، تسعير الجهات الفاعلة وغيرها، ويرأس المجلس وزير المالية، وهو مجلس يتكون من ممثلين عن مختلف الأطراف المشاركة في أعمال التأمين، مثل: (رئيس لجنة الإشراف على التأمين، مدير التأمين بوزارة المالية وممثل عن بنك الجزائر برتبة الرئيس التنفيذي على الأقل ... إلخ).[3]
4. **لجنة مراقبة التأمين في الجزائر** (CSA): حسب ما جاء به نص المادة 209 من القانون 06-04 المؤرخ في فيفري 2006 المعدّل والمتمم للأمر 95-07 المؤرخ في جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، فإنّ لجنة

[1] يوسف بن مسيسة، **تقرير سوق التأمين الجزائري**، المؤتمر العام الثاني والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين، منعقد بتونس، من 24 إلى 27 يونيو 2018، ص11 بتصرف.

[2] Union Algérienne des sociétés d'Assurance et de réassurance, **présentation de l'URA**, disponible sur: http://www.uar.dz/presentation-de-luar/ , vue le 16/05/2019.

[3] Le portail de l'assurance en Algérie, **Organisation du CNA**, disponible sur: https://www.cna.dz/Acteurs/CNA/Organisation-du-CNA, vue le 16/05/2019.

الإشراف والرقابة على التأمين هي هيئة تتصرف كغدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلّف بالتأمينات لدى وزارة المالية، فهي تمارس الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين بفرض حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين، وتهدف إلى ترقية السوق الوطنية للتأمينات وتطهيرها قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.[1]

5. **الهيئة المركزية للمخاطر** (CR): تأسست عام 1995 أما اللوائح الخاصة بها فهي موجودة من سنة 1994 وتتواجد هذه الهيئة ببنك الجزائر BA وبالتحديد في قسم إدارة المخاطر،[2]حيث يتوجب على شركات التأمين وفروع التأمين الأجنبية تقديم كل المعلومات الضرورية لقيام الهيئة بمهامها، والمتمثلة في جمع المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين وإعادة التأمين.[3]

[1] بسمة بلجدوي، **هيئات الرقابة والإشراف على التأمين**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد47، المجلد ب، كلية الحقوق، جامعة الإخوة متنوري، قسنطينة، الجزائر، ص134.

[2] **Centrale des risques: l'élément protecteur**, Disponible sur: https://www.liberte-algerie.com/actualite/centrale-des-risques-lelement-protecteur-204817/print/1, vue le 19/05/2019, P10.

[3] كريم بيشاري، **واقع سوق التأمين في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد27، المجلد1، الجزائر، 2013، ص203-204.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للاستبيان.

تناول هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة التي أُعتمدت لمساعدتنا في تحليل الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات متاحة للقياس والدراسة كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، باعتبار هذا الأخير كمتفاعل معها فقط حيث يصفها ويقوم بتحليلها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم بوضع فرضيات للدراسة ونستعمل مجموعة من الأدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوصول إلى نتائج ذات الدلالة.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

نظرا للأهمية العلمية والعملية للجانب الميداني للدراسة، فقد اعتمدنا في جمع البيانات على مصادر أولية ومصادر ثانوية كما هي موضحة من خلال ما يلي:

أولا: مصادر البيانات الأولية: من أجل جمع البيانات الميدانية، تم تصميم استبيان (انظر الملحق 02)، ومن ثم توزيعه على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وتجميع المعلومات اللازمة عن موضوع هذه الدراسة.

ثانيا:مصادر البيانات الثانوية: تم الاعتماد في الجانب النظري على مصادر ثانوية تمثلت في الكتب، الدوريات، المنشورات ومختلف الرسائل الجامعية الخاصة بموضوع الدراسة.

الفرع الثاني: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الاستبيان:

تم تفريغ البيانات في شاشة Affichage des données ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ومن أجل تحليل النتائج اعتمدنا على الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

أولا: أدوات الإحصاء الوصفي: بغرض التحليل استخدمنا العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة تمثلت كما يلي:

1. اختبار ألفا كرونباخ: للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم؛

2. التكرار والنسب المؤوية لكل عبارة من الاستبيان؛

3. مقاييس النزعة المركزية المتمثلة أساسا في حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من الاستبيان لمعرفة الإجابة التي تتمركز حولها مفردات العينة؛

4. مقاييس التشتت المتمثلة أساسا في حساب الانحراف المعياري لكل عبارة من الاستبيان.

ثانيا: أدوات الإحصاء الاستدلالي: الأساليب الإحصائية المستعملة في الإحصاء الاستدلالي وهي كالتالي:

1. حساب معامل (Pearson) بغرض معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛

2. تقدير نماذج الانحدار المتعدد بهدف اختبار الفروض وتوضيح العلاقة الإحصائية؛

3. اختبار (F-Test) لاختبار جودة النماذج المقدرة وتحديد مدى القبول الكلي لها عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$؛

4. حساب معامل التحديد R^2 لتحديد درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع المتمثل في سياسات وخطوات إدارة المخاطر ومعرفة إمكانية وجود متغيرات عشوائية أخرى لها تأثير على هذا الأخير؛

5. حساب معامل التحديد المصحح R^{-2} يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة، متغيراتها والأدوات المستخدمة فيها.

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف كل من مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومتغيراتها والأدوات المستخدمة فيها على التوالي:

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

من أجل إسقاط الدراسة النظرية وللإجابة على التساؤلات السابقة تم التركيز على مجتمع شركات التأمين باعتباره يتلاءم مع موضوع دراستنا، ونظراً لتعدد مستويات العاملين في هذه الشركات، شملت الدراسة عينة مكونة من الرؤساء والمرؤوسين تتكون من: مدراء هذه الوكالات، رؤساء المصالح، ومديرو المخاطر والكوارث بالإضافة إلى المهندسين المتواجدين داخل هذه الشركات الذين يُطلق عليهم الخبراء الاكتواريين، حيث قمنا بتوزيع (172 استمارة استبيان) على مجموعة من الشركات والمتمثلة أساسا في وكالات التأمين التابعة لمدينة تيسمسيلت، وكان العدد المسترجع منها (105 استمارة) وهي العينة النهائية التي استقرت عليها الدراسة.

ولتحديد حجم العينة نقوم بحساب الحد الأدنى لها، وذلك من خلال المعادلة التالية:[1]

$$N \geq 50+8M$$

حيث: M تمثل عدد المتغيرات المستقلة

وبتطبيق هذه المعادلة على معطيات بحثنا نجد:

$$N \geq 50+(8\times2)$$

$$N = 66<105$$

ومنه يمكننا قبول حجم العينة المدروسة، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

[1] حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام** spss، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص159.

الجدول رقم (2.3): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

البيان	استمارة الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	172	%100
عدد الاستمارات المفقودة والمهملة	67	%38.95
عدد الاستمارات الملغاة	00	%00
عدد الاستمارات الصالحة	105	%61.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة فيها.

من خلال هذا الفرع سنقوم بتوضيح متغيرات الدراسة وأهم الأدوات التي تم استخدامها في هذا الدراسة كالتالي:

أولا: متغيرات الدراسة.

نظرا لطبيعة الموضوع المعالج فإن الدراسة الميدانية تشتمل على متغيرين، كما يلي:

1. **المتغير المستقل**: يتمثل هذا المتغير في مدى تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، وذلك من خلال صياغة مجموعة من العبارات اعتمادا على مبادئ وآليات الحوكمة المتبعة في شركات التأمين.
2. **المتغير التابع**: يتمثل هذا المتغير في إدارة المخاطر في شركات التأمين، وقد تم قياس هذا المتغير باستخدام مدى معين يعكس مستوى إدارة المخاطر القائم فعلا، وذلك من خلال مجموعة من العبارات التي تم صياغتها اعتمادا على الخطوات والسياسات المنتهجة في إدارة مخاطر شركات التأمين.

حيث يمثل الشكل أدناه متغيرات الدراسة:

الشكل(2.3): متغيرات الدراسة الميدانية.

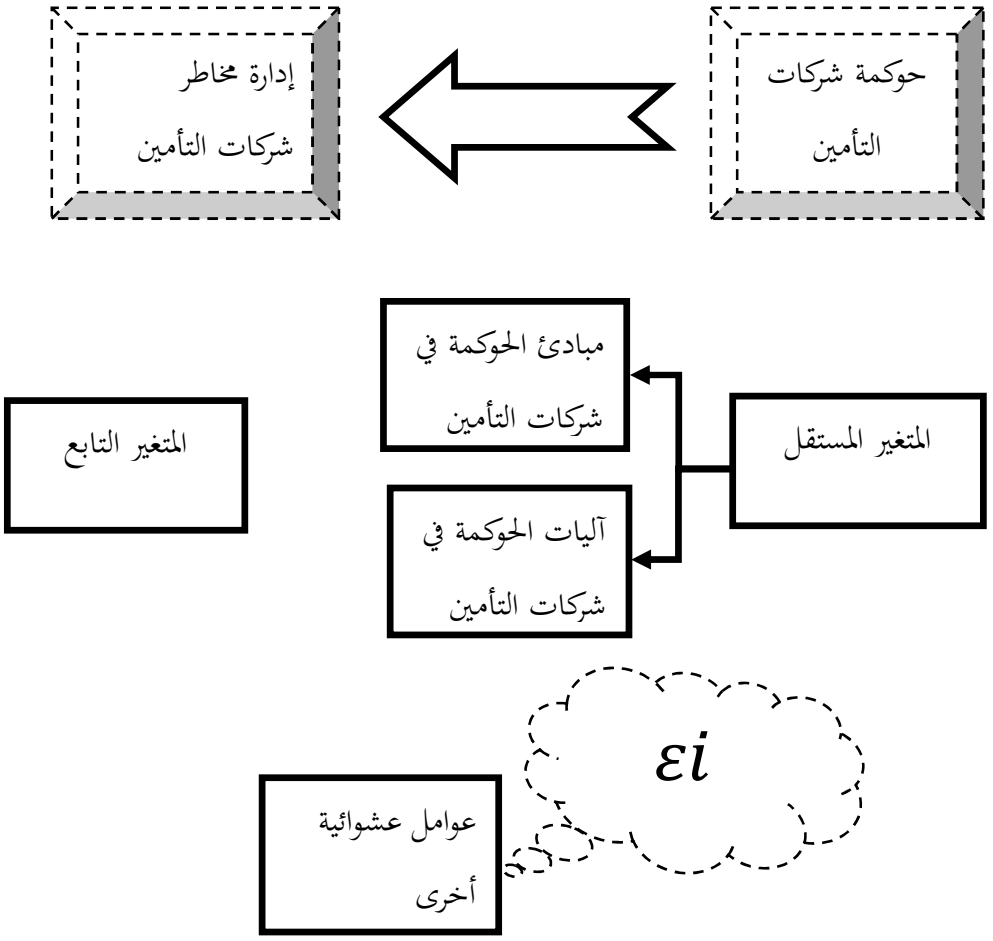

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانياً: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

لمعرفة أدوات الدراسة كان لابد من المرور بتعريفها ثم تصميمها، إلى غاية نشرها وهو ما يتم توضيحه من خلال هذا الفرع.

1. **تعريف الاستبيان:** لقد تم الاعتماد في دراستنا على الاستبيان الذي يعد أحد أدوات جمع البيانات ويتمثل أساسا في مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي يتم إعدادها للحصول على المعلومات أو التعرف على أراء المبحوثين حول حوكمة شركات التأمين وكيف يساهم وجودها في إدارة المخاطر داخلها.

2. **تصميم الاستبيان:** لقد قمنا بتصميم هذا الاستبيان استنادا للعديد من الدراسات السابقة كمرجع اعتمدناه للقيام بهذا الأخير كما استرشدنا كذلك بآراء العديد من الأساتذة والباحثين، حيث قمنا بتصميمه على مرحلتين، في البداية اعتمدنا على 37 سؤال، وبعد التحكيم والتصحيح قمنا باستبعاد الأسئلة المتكررة والتي ليس لها علاقة مباشرة بالموضوع حسب آراء المحكمين، وتم اعتماد الشكل النهائي للاستبيان الذي يضم 27 سؤال (أنظر الملحق الثاني)، وقد قسمنا الأسئلة على ثلاث محاور أساسية تشمل مختلف متغيرات الدراسة كما يلي:

- **المحور الأول:** يتضمن 04 أسئلة تخص البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وهي كالتالي: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية والوظيفة المشتغلة.
- **المحور الثاني:** يتعلق بمبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين، حيث يتضمن 21 عبارة مقسمة على 7 أجزاء تتمثل في:

* **الجزء الأول:** يحتوي على مبدأ وجود إطار فعال لإدارة شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (01) إلى (03).
* **الجزء الثاني:** يحتوي على مبدأ العلاقة بين أصحاب المصالح وشركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (04) إلى (06).
* **الجزء الثالث:** يحتوي على مبدأ الإفصاح والشفافية داخل شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (07) إلى (09).
* **الجزء الرابع:** يحتوي على مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة داخل شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (10) إلى (12).
* **الجزء الخامس:** يحتوي على مبدأ نظام الأجور والحوافز المعمول به داخل شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (13) إلى (15).
* **الجزء السادس:** يحتوي على آلية الخبرة الاكتوارية في شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (16) إلى (18).
* **الجزء السابع:** يحتوي على آلية التدقيق الخارجي في شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (19) إلى (21).

- **المحور الثالث:** يتعلق بخطوات وسياسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين، حيث يتضمن 6 عبارات مقسمة على جزأين هما:

* **الجزء الأول:** يحتوي على خطوات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (22) إلى (24).

* **الجزء الثاني:** يحتوي على سياسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين، ويتكون من 3 عبارات من (25) إلى (27). ويمثل الجدول الموالي مكونات استمارة الاستبيان وعدد العبارات الخاصة بكل محور:

الجدول رقم (3.3): مكونات استمارة الاستبيان وعدد العبارات الخاصة بكل محور.

المحاور	عنوان المحور	عدد العبارات
المحور الأول	البيانات الشخصية	–
المحور الثاني	وجود إطار فعال لإدارة شركات التأمين.	3
	العلاقة بين شركات التأمين وأصحاب المصالح.	3
	الإفصاح والشفافية.	3
	مسئوليات مجلس الإدارة .	3
	نظام الأجور والحوافز.	3
	الخبرة الاكتوارية.	3
	التدقيق الخارجي.	3
المحور الثالث	خطوات وسياسات إدارة المخاطر في شركات التأمين.	6
مجموع العبارات		**27**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق الثاني.

3. **نشر وإدارة الاستبيان:** اعتمدنا في توزيعه على طريقة التسليم والاستلام المباشر وذلك عن طريق المقابلة مما مكننا من شرح الاستبيان لهم والإجابة عن تساؤلاتهم واستفساراتهم، الأمر الذي سهل من إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقصر وقت ممكن، بالإضافة إلى هذه الأداة تم الاعتماد على أداة أخرى مكملة لضمان فهم أسئلة الاستبيان من قبل المستجوبين حيث تتمثل هذه الأداة في المقابلة التي

هي: "إحدى وسائل جمع البيانات من مصادرها، وتتم بين طرفين حول موضوع محدد، منطلقا من أسباب ومحققا لغايات، وتهدف المقابلة العلمية إلى التعرف على الظاهرة أو الموضوع، بالبحث عن العلل والأسباب، من خلال التقاء مباشر بين الباحث، والمبحوث، سواء كان فرداً، أو اثنين أو جماعة وحسب علاقتهم بالموضوع، وتطرح فيها أسئلة تهدف إلى استيضاح الحقائق من ذوي العلاقة بالحالة أو الظاهرة، وتشخص فيها المعلومات بربط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والمتداخلة لإظهارها قيد البحث والدراسة".[1]

المطلب الثالث: اختبار صدق وثبات الاستبيان.

لمعرفة صحة ودقة هذه الدراسة لابد من معرفة صدق وثبات هذا الاستبيان وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: اختبار صدق الاستبيان.

قمنا بعرض هذا الاستبيان على المشرف وأعضاء من هيئة التدريس في المركز الجامعي تيسمسيلت والمتخصصين في مجال التأمينات، وتمت الاستجابة لأراء السادة المحكمين، خاصة من حيث:

1. دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات؛

2. مدى شمولية الاستمارة؛

3. توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛

4. الوقوف على مشكلة التصميم والمنهجية.

وقد تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض، وبذلك خرجت الاستبانة النهائية ولتحديد الصدق الداخلي لأداة الدراسة تم استخراج معامل الارتباط بين كل محاور الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ حيث كان معامل الارتباط قويا وبذلك يعتبر المجال صادقا لما و ضع لقياسه، بالإضافة إلى حساب معامل الصدق الذي يمثل جذر معامل الثبات ويتم حسابه من خلال الجدول الموالي.

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبيان.

[1] عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مكتبة مدبولي للنشر، 1999، ص182.

والمقصود هنا بثبات الاستبيان هو أنه لو تم إعادة توزيع الاستبيان وفق نفس الشروط، وتحت نفس الظروف خلال مدة زمنية محددة أكثر من مرة على أفراد العينة، فإنه سيتم الحصول على نفس النتيجة أي استقرار النتائج إلى حد ما، ولاختبار ثبات أداة القياس في هذه الدراسة تم استخدام معامل Alpha Cronbach، ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم(4.3): توزيع معامل Alpha Cronbach

عدد العبارات	معامل الثبات Alpha Cronbach	معامل الصدق
27	0.899	0.948

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss v21، الملحق الثالث.

التحليل: بما أن معامل الثبات محصور بين الصفر والواحد فإنه إذا كان هناك ثبات مطلق يكون قيمة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach مساوية للواحد، والعكس صحيح إن كان مساوية للصفر، غير أنه في دراستنا هذه وحسب الجدول المبين أعلاه وجدنا أن المعامل يساوي 89 بالمائة، وهي نسبة أعلى من النسبة المقبولة أي الحد الأدنى والذي يقدر بـ 60 بالمائة، ويمكن اعتبار النسبة التي حصلنا عليها أنها نسبة جيدة ومقبولة من الناحية الإحصائية، وتقترب من الثبات التام، أما عبارات الاستبيان فقد تراوحت مابين 89 بالمائة و90 بالمائة،[1] وبالتالي يمكن اعتماد نتائج هذا الاستبيان والاطمئنان إلى ثبات أداة القياس وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

في حين أن معامل الصدق قُدر بـ0.948 فيعد مرتفع وبالتالي فإن عبارات الاستبيان تمكن من الوصول إلى هدف الدراسة التي أعد من أجلها الاستبيان.

[1] الملحق الثالث، توزيع معامل Alpha Cronbach.

المبحث الثالث: علاقة مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين بإدارة المخاطر

لمعرفة مدى تأثير مبادئ وآليات الحوكمة على خطوات وسياسات إدارة المخاطر لابد من تحديد العلاقة بينهما وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة.

سنقوم بعرض البيانات المتعلقة بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها من حيث المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة المشتغلة والخبرة المهنية من خلال الفرع الآتي:

الفرع الأول: تحليل البيانات الشخصية.

سيتم التطرق إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية من خلال الجدول الموالي الذي يلخص مواصفات المجيبين على هذا الاستبيان:

الجدول رقم (5.3): تقديم خصائص عينة الدراسة.

البيان		التكرار	النسبة%
المؤهل العلمي	ثانوي	20	19.0
	ليسانس	25	23.8
	ماستر	26	24. 8
	دراسات عليا	34	32.4
المجموع		105	%100
التخصص	إدارة أعمال	16	15.2
	تسويق وتجارة	21	20.0
	قانون	21	20.0

العلمي	مالية وبنوك وتأمينات	47	44.8
المجموع		105	%100
الخبرة المهنية	أقل من 5سنوات	31	29.5
	من 5سنوات إلى 10 سنوات	36	34.3
	أكثر من 10سنوات	38	36.2
المجموع		105	%100
الوظيفة المشتغلة	خبير اكتواري	16	15.23
	مدير مخاطر وكوارث	38	36.19
	رئيس مصلحة	33	31.42
	مدير	18	17.14
المجموع		105	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spssv21، الملحق الرابع.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المشاركين في الاستبيان هم من الذين لديهم دراسات عليا أي من الذين لديهم ماجيستر ودكتوراه...إلخ، إذ قُدر عددهم بـ34 عاملا، حيث بلغت نسبة المجيبين 32.4 بالمائة وهذا ما يعود إلى شروط التوظيف ففي الآونة الأخيرة أصبحت معظم شركات التأمين توظف الإطارات وتركز على استقطاب الكوادر البشرية ذات المستويات العلمية العالية وهذا ما يعكس قدرتها على التقليل من مخاطرها وإدارتها بكفاءة، أما من حيث التخصص العلمي فنلاحظ أن غالبية أفراد العينة من تخصص مالية وبنوك وتأمينات بنسبة 44.8 بالمائة وهذا ما يعكس طبيعة العمل فالتوظيف على أساس التخصص الذي يتناسب مع عمل هذه الشركات يساهم بدرجة كبيرة في تحسين أدائها وبالتالي التقليل من مخاطرها، حيث تم تعبئة الاستبيان بنسبة كبيرة من قبل مدراء الخواطر والكوارث الذين تتلاءم وظائفهم مع موضوع دراستنا بالإضافة إلى ذلك يعتبر النشاط السائد والمسيطر على غالبية أفراد العينة بنسبة تصل إلى36.19 بالمائة، أما من حيث الخبرة المهنية فنلاحظ أن معظم هؤلاء ذوو خبرة تتجاوز 10 سنوات بنسبة 36.2 بالمائة وهذا يدل على كفاءة أفراد العينة وهذا ما التمسناه من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها.

الفرع الثاني: تحليل فقرات الاستبيان وتفسيرها.

لقد اعتمدنا في الإجابات على مقياس ليكارت الخماسي Likert Scale الذي كانت الإجابات فيه منحصرة على 5 خيارات وهي كالتالي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان

وبالتالي فهو يسهل على الباحث ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6.3): مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009، ص07.

ومن أجل حوصلة النتائج، تم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم حساب النتيجة من خلال المتوسط الحسابي عن طريق حساب المدى (5-1=4)، حيث 4 تمثل عدد المسافات ثم نقسمه على عدد الفئات (الخيارات) فنحصل على طول الفئة (4/5=0.8)، ثم نضيف النتيجة بالتدرج كما في الجدول التالي:

الجدول (7.3): المتوسطات الحسابية والاتجاهات التي تتبعها.

المتوسط الحسابي	الاتجاه
من1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد

من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: عبد الفتاح عز، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**، ط1، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007، ص240.

أولا: تحليل فقرات الاستبيان للمحور الأول: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

لمعرفة مدى تحقق العنصر الأول من وجهة نظر المهنيين تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول(8.3): نتائج آراء عينة الدراسة حول مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

اسم المحور: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.	المقياس	الإجابات					مؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
A1	التكرار	57	28	20	-	-	4.28	0.675	موافق بشدة
	النسبة	54.3	26.7	19.0	-	-			
A2	التكرار	54	26	25	-	-	4.21	0.700	موافق بشدة
	النسبة	51.4	24.8	23.8	-	-			
A3	التكرار	52	22	31	-	-	4.31	0.609	موافق بشدة
	النسبة	49.5	21.0	29.5	-	-			
B1	التكرار	43	37	25	-	-	4.23	0.764	موافق بشدة
	النسبة	41.0	35.2	23.8	-	-			
B2	التكرار	29	51	25	-	-	4.24	0.720	موافق بشدة
	النسبة	27.6	48.6	23.8	-	-			
B3	التكرار	42	40	23	-	-	4.28	0.769	موافق

	النسبة	40.0	38.1	21.9	-	-			بشدة
C1	التكرار	38	43	24	-	-	4.32	0.760	موافق
	النسبة	36.2	41.0	22.9	-	-			بشدة
C2	التكرار	31	53	21	-	-	4.30	0.701	موافق
	النسبة	29.5	50.5	20.0	-	-			بشدة
C3	التكرار	25	42	38	-	-	4.26	0.768	موافق
	النسبة	23.8	40.0	36.2	-	-			بشدة
D1	التكرار	31	42	32	-	-	3.99	0.778	موافق
	النسبة	29.5	40.0	30.5	-	-			
D2	التكرار	44	29	32	-	-	4.21	0.765	موافق
	النسبة	41.9	27.6	30.5	-	-			بشدة
D3	التكرار	32	47	26	-	-	4.26	0.745	موافق
	النسبة	30.5	44.8	24.8	-	-			بشدة
E1	التكرار	43	36	25	-	-	4.15	0.818	موافق
	النسبة	41.0	34.3	23.8	-	-			
E2	التكرار	47	34	24	-	-	4.24	0.741	موافق
	النسبة	44.8	32.4	22.9	-	-			بشدة
E3	التكرار	42	32	31	-	-	4.31	0.778	موافق
	النسبة	40.0	30.5	29.5	-	-			بشدة
F1	التكرار	22	51	32	-	-	3.90	0.714	موافق
	النسبة	21.0	48.6	30.5	-	-			
F2	التكرار	40	42	23	-	-	4.26	0.761	موافق

	النسبة	38.1	40.0	21.9	-	-			**بشدة**
F3	التكرار	59	26	20	-	-	4.24	0.663	**موافق**
	النسبة	56.2	24.8	19.0	-	-			**بشدة**
G1	التكرار	28	46	31	-	-	3.97	0.753	**موافق**
	النسبة	26.7	43.8	29.5	-	-			
G2	التكرار	29	49	27	-	-	4.02	0.734	**موافق**
	النسبة	27.6	46.7	25.7	-	-			
G3	التكرار	54	24	27	-	-	4.27	0.700	**موافق**
	النسبة	51.4	22.9	25.7	-	-			**بشدة**
نتيجة المحور	التكرار	842	800	562	-	-	**4.20**	**0.739**	**موافق**
	النسبة	38.19	36.3	25.48	-	-			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان ومخرجات البرنامج الإحصائي SPSSV21، الملحق الرابع.

التحليل: يتضح من خلال الجدول السابق أن إجابات أغلبية مجتمع عينة الدراسة كانت إيجابية حيث بلغت نسبة الموافقة بشدة 38.19 بالمائة، بينما بلغت نسبة الموافقة على المقياس 36.3 بالمائة، وهو ما يؤكد رضا غالبية أفراد العينة، حيث نلاحظ أن متوسط ممارسة أفراد العينة لمبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين يقع بين 3.90- 4.32 أي أن عينة الدراسة تطبق هذه المبادئ والآليات بدرجة موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي أما بالنسبة لنتيجة المحور الإجمالية فيقدر متوسطها الحسابي بـ 4.20 بالمائة، كما سُجل أعلى متوسط حسابي لهذه المبادئ والآليات من خلال العبارة "تحرص شركات التأمين على ضمان مستوى كافي من الإفصاح والشفافية (c1)"، من خلال عرض قوائمها المالية ومختلف التقارير الأخرى للأطراف ذات العلاقة"، ويظهر هذا جليا من تعامل هذه الشركات واحتكاكها الدائم بأصحاب المصالح كالزبائن بحكم طبيعة نشاطها باعتبارها مؤسسات اقتصادية تقدم منتجاتها على شكل خدمات ولهذا تسعى باستمرار لكسب ولاء هذه الأطراف لضمان استمراريتها وديمومة نشاطها، أما أقل الفقرات من حيث الممارسة هي الفقرة التي تنص على: "يتوفر لدى شركات التأمين أشخاص متخصصين لتسيير مختلف المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها هذه الشركات (f1)"، على اعتبار أن شركات التأمين تشهد نقصا معتبرا في هذه

الوظيفة (الخبرة الاكتوارية) وهذا ما يُصعب تعاملها مع المخاطر التي تتعرض لها، في حين نرى أن تشتت العبارات عن أوساطها الحسابية يقل عن الواحد أي صغر الانحراف المعياري الذي قُدر بـ 0.739 وهذا يدل على عدم وجود تباين كبير في أجوبة أفراد عينة الدراسة وبالتالي التجانس في تطبيق هذه المبادئ والآليات داخل هذه الشركات.

الجدول رقم (9.3): نتائج آراء عينة الدراسة حول خطوات وسياسات إدارة المخاطر في شركات التأمين.

اسم المحور: خطوات وسياسات إدارة المخاطر في شركات التأمين.	المقياس	الإجابات					المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
H1	التكرار	40	33	19	11	2	4.21	0.791	موافق بشدة
	النسبة	38.1	31.4	18.1	10.5	1.9			
H2	التكرار	27	49	29	-	-	3.18	0.734	محايد
	النسبة	25.7	46.7	27.6	-	-			
H3	التكرار	43	35	12	5	10	4.28	0.768	موافق بشدة
	النسبة	41.0	33.3	11.4	4.8	9.5			
I1	التكرار	40	33	22	10	-	4.23	0.791	موافق بشدة
	النسبة	38.1	31.4	21.0	9.5	-			
I2	التكرار	39	24	30	9	3	4.33	0.778	موافق بشدة
	النسبة	37.1	22.9	28.6	8.5	2.9			
I3	التكرار	48	32	25	-	-	4.27	0.737	موافق بشدة
	النسبة	45.7	30.5	23.8	-	-			
نتيجة المحور	التكرار	237	206	137	35	15	4.22	0.767	موافق بشدة
	النسبة	37.61	32.7	21.75	55.5	2.38			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان ومخرجات البرنامج الإحصائي SPSSV21، الملحق الرابع.

التحليل: حسب النتائج السابقة نلاحظ أن جميع متوسطات الفقرات في محور خطوات وسياسات إدارة المخاطر تفوق متوسط أداة القياس (3) وهذا ما يدل على توافق وإجماع أراء أفراد العينة اتجاه المحتوى والمضمون الذي تضمنته فقرات هذا المحور، كما أن قيم الانحرافات المعيارية التي تشير إلى مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لجميع الفقرات المستخدمة كانت منخفضة وهذا يعكس مدى تقارب وتوافق إجابات أفراد العينة حيث يوضح الجدول أعلاه أن متوسطات محور خطوات وسياسات إدارة المخاطر تتراوح مابين (3.98-4.33)، حيث تم تسجيل أعلى قيمة في الفقرة التي تنص على: "تقوم شركات التأمين بتنويع أساليب إدارة المخاطر وتقوم بمراجعتها باستمرار (i2)" فنرى أن شركات التأمين تتحمل المخاطر التي تتعرض لها، أو تقوم بتحويلها عن طريق التأمين والتنويع لمحفظتها الاستثمارية مما يساهم في تقليل هذه المخاطر، كما يُلاحظ أن شركات التأمين لا تهتم كثيرا بالنتائج المحققة في السنوات السابقة لدراسة اتجاه المخاطر التي تواجهها وكذلك التي تهدد ملاءتها المالية، وهو ما جاء في الفقرة الثانية من هذا المحور والتي تنص على: "تعتمد شركات التأمين على دراسة البيانات السابقة لاكتشاف أكثر الأخطار المؤثرة على سلامة مركزها المالي (H2)"، غير أنه بصفة عامة يمكننا القول أن عبارات الاستبيان كانت إيجابية إلى حد كبير وهذا يدل على رضا غالبية أفراد العينة، فقد بلغ الانحراف المعياري حوالي 0.77 .

المطلب الثاني: التعريف بنموذج الدراسة

في هذا النموذج تعتبر المتغيرات الفرعية لحوكمة شركات التأمين في المحور الأول من الجزء الأول إلى الجزء السابع متغيرات مستقلة، أما خطوات وسياسات إدارة المخاطر في المحور الثاني تعتبر المتغير التابع، ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي **spssv21** ولتحديد العلاقة خطية أم لا نُورد الشكل التالي:

الشكل (3.3): تمثيل العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

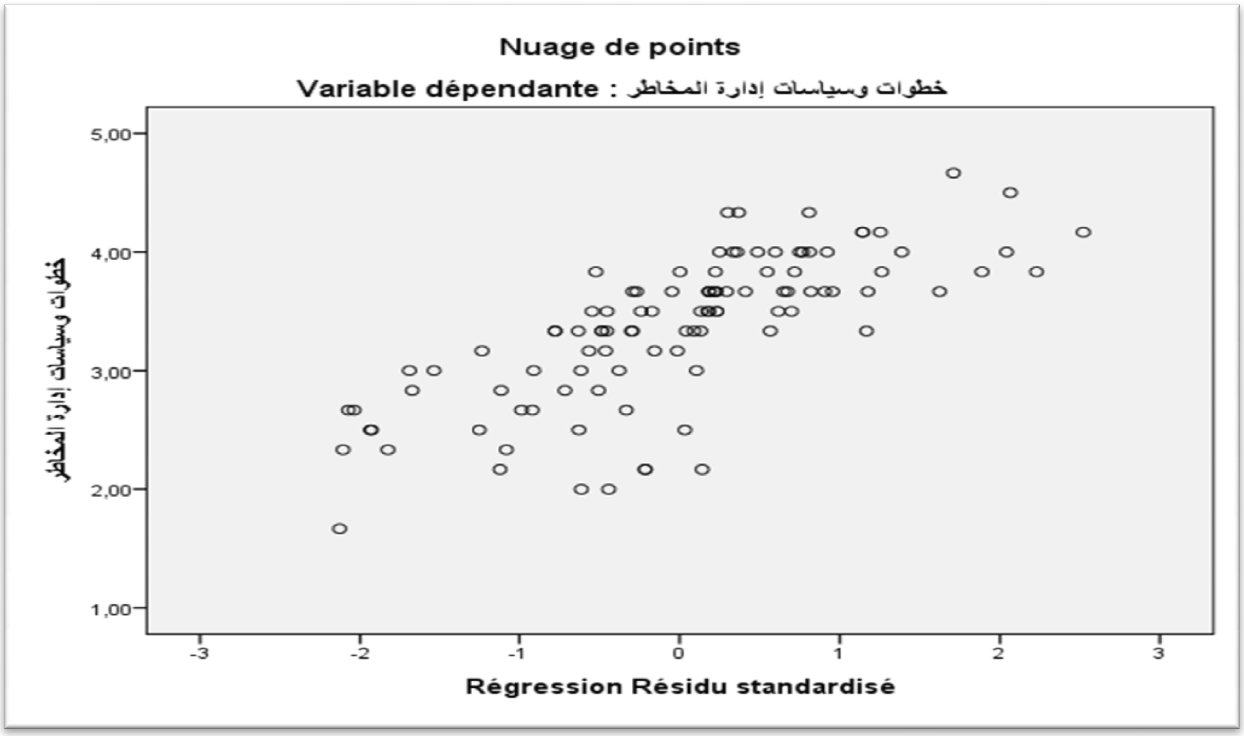

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائيspssv21، الملحق الخامس.

التحليل: الشكل الأخير أعلاه هو لفحص العلاقة الخطية التي أشرنا إليها سابقاً، حيث نلاحظ أن توزيع البيانات وإن لم يتخذ شكل خط مستقيم إلا أنه لم يتخذ شكلا منحنيا واضحاً، وبالتالي يمكن القول أن هذا الافتراض قد تحقق أيضاً،[1] كما نلاحظ أن معظم النقاط منتشرة من أسفل يسار الشكل إلى أعلى يمينه، كما نلاحظ أن معظم النقاط منتشرة من أسفل يسار الشكل إلى أعلى يمينه ومنه توجد علاقة خطية طردية مستقيمة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وشرط العلاقة الخطية قد تحقق حيث تقدر قيمة الخطأ المعياري للتقدير Error Standard de l'estimation 0.044، وهي قيمة صغيرة مما يعني صغر الأخطاء العشوائية،

[1] حمزة محمد دودين، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

من هنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد سيكون مناسبا لهذه العلاقة ويمكن أن يأخذ الصيغة التالية:

$$y = a + b1(x1) + b2(x2) + \varepsilon i$$

- Y: القيمة التقديرية لخطوات وسياسات إدارة المخاطر، وهي تمثل المتغير التابع؛
- x2 ; x1: هي متغيرات مستقلة وتمثل على التوالي:
- x1: مبادئ الحوكمة في شركات التأمين؛
- x2: آليات الحوكمة في شركات التأمين؛
- a: مستوى إدارة المخاطر عند انعدام المتغيرات المستقلة الخاصة بالحوكمة، أو عند غياب ممارسة الحوكمة داخل شركات التأمين؛
- b1: الميل الحدي لمبادئ الحوكمة، وتعني أنه كلما توفرت هذه المبادئ كلما كانت هناك ارتفاع في إدارة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين بمقدار b1؛
- b2: الميل الحدي لآليات الحوكمة، وتعني أنه كلما توفرت هذه الآليات ارتفعت إدارة المخاطر داخل شركات التأمين بمقدار b2؛
- εi:متغيرات عشوائية.

المطلب الثالث: تقدير واختبار النموذج الحوكمة – إدارة المخاطر.

لتحديد العلاقة بين مبادئ حوكمة شركات التأمين وإدارة المخاطر نستعمل نموذج معادلة الانحدار المتعدد، ولكي تكون دراستنا مرتكزة على أسس علمية صحيحة نفرض الفرضيتين الجزئيتين من الفرضية الثالثة الخاصة بالدراسة الميدانية.

الفرضية الأولى H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين وإدارة مخاطرها يمكن صياغتها في شكل نموذج الانحدار المتعدد.

الفرضية الثانية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين وإدارة مخاطرها يمكن صياغتها في شكل نموذج الانحدار المتعدد

الفرع الأول: تقدير النموذج.

من أجل تقدير نموذج العلاقة بين مبادئ وآليات الحوكمة، وخطوات وسياسات إدارة المخاطر في شركات التأمين نقوم بإدخال المعطيات إلى برنامجspssv21 ونحصل على المعلومات التالية المبينة في الجدول الموالي والذي يمثل مصفوفة الارتباط.

أولا: مصفوفة الارتباطات الجزئية: تبين لنا هذه المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الداخلة في الانحدار من جهة وبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10.3): مصفوفة الارتباطات الجزئية.

معامل الارتباط Pearson	خطوات وسياسات إدارة المخاطر	مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	آليات الحوكمة في شركات التأمين
خطوات وسياسات إدارة المخاطر	1	0.774	0.750
مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	0.774	1	0.287
آليات الحوكمة في شركات التأمين	0.750	0.287	1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spssv21، الملحق الخامس.

التحليل: نلاحظ من خلال هذه المصفوفة أن:

- الارتباط بين المتغير التابع (خطوات وسياسات إدارة المخاطر) وكل من المتغيرين المستقلين (مبادئ الحوكمة في شركات التأمين، وآليات الحوكمة في شركات التأمين) قوي حيث بلغ 0.774، 0.750 على التوالي؛
- الارتباط بين المتغيرات المستقلة (مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين) ضعيف حيث بلغ 0.287. ومنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي (أي عدم وجود علاقة ارتباط قوية) بين المتغيرات المستقلة لأن معاملات الارتباط تتراوح بين +0.7، -0.7.[1] فقد بلغ هنا 0.287 .

ثانيا: مصفوفة الارتباطات الكلية: تبين لنا درجة التفسير والارتباط للمتغيرات المستقلة المجتمعة مع المتغير التابع ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول (11.3): الارتباطات الكلية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^{-2}	الخطأ المرافق لاختبار (T_test) T_Sig
1	80.5	64.8	64.4	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spssv21، الملحق الخامس.

من خلال الجدول يمكن تقديم التحليلات التالية:

1. **معامل التحديد** (مربع معامل الارتباطR^2): بلغ 0.648، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تستطيع معاً أن تفسر64.8 بالمائة من التغيرات التي تحصل في خطوات وسياسات إدارة المخاطر (من تباين المتغير التابع)، وبالباقي 35.2 بالمائة يعود إلى عوامل عشوائية أخرى؛
2. **معامل الارتباط** R: بلغ 0.805 ناتج عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يعني أن المتغيرات المستقلة ترتبط بالمتغير التابع "خطوات وسياسات إدارة المخاطر" بـ80.5 بالمائة، والباقي 19.5 بالمائة يرتبط بعوامل عشوائية أخرى؛ وذلك عند درجة ثقة 95 بالمائة وذات دلالة إحصائية يبلغ علامة عشرية 0.000؛

[1] أسامة ربيع أمين سليمان، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**، الجزء الثاني، القاهرة، يوليو 2008، ص145.

3. القيمة المعدلة (معامل التحديد المصحح R^{-2}): سبب التعديل هو أن معادلة الانحدار ناتجة أصلا عن استخدام عينة وليس مجتمع، وبالتالي فإن قيمة R^2 فيها نوع من الزيادة، وهو ما يتم تعديله لتكون أقرب إلى الواقع، وتحسب القيمة المعدلة بالمعادلة التالية:[1]

$$\text{Ajusted } R^2 = 1-(n-1)/(n- k -1)(1-R^2)$$

حيث k: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

N:حجم العينة.

وفي دراستنا هذه تُقدر القيمة المعدلة R^{-2} بـ: 0.644 أي 64.4 بالمائة مما يعني أن المتغيرات المستقلة (مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين) استطاعت أن تفسر 0.64 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي يعود إلى عوامل أخرى.

بالإضافة إلى ذلك يُقدر النموذج المستخدم بناءا على مجموعة من المعايير يتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

[1] حمزة محمد دودين، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

الجدول (12.3): تقدير النموذج $Y = F(x1, x2)$

المعلمة	قيمة المعلمة	*قيمة التأثير على خطوات وسياسات إدارة المخاطر	**نسبة التأثير على جودة سياسات وخطوات إدارة المخاطر	اختبار T	الخطأ المرافق لاختبار T_Sig(T_test)	Béta	مقياس**VIF**(معامل تضخم التباين)
A	0.702	0.702	2.808	2.348	0.021		
b1	0.180	0.760	3.04	2.013	0.043	0.185	1.554
b2	0.619	2.612	10.448	5.873	0.000	0.540	1.554

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spssv21، الملحق الخامس.

من خلال الجدول الذي يبين قيمة معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات يمكن صياغة النموذج المقدر **y=f**(x1, x2) بالإضافة إلى تقديم التحليلات التالية:

1. النموذج المقدر للعلاقة بين مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين وخطوات وسياسات إدارة المخاطر يأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(x1,x2) = a + b1(x1) + b2$$
$$Y = 0.70 + 0.18x1 + 0.61x2$$

2. القيمة الابتدائية لخطوات وسياسات إدارة المخاطر (a) في حالة عدم وجود ممارسة حقيقية لمبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين تساوي 0.70 نقطة من مجموع 25 نقطة أي بنسبة 2.80 بالمائة؛

3. بالنسبة للمتغير المستقل الأول: x1=0.18، يعني أنه كلما كانت هناك خاصية واحدة لمبادئ الحوكمة في شركات التأمين– كوجود إطار فعّال للحوكمة داخل شركات التأمين–مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى

---

* **قيمة التأثير على خطوات وسياسات إدارة المخاطر=** (قيمة المعلمة 4.22x) لأن قيمة المعلمة تعبر عن قيمة التأثير على خطوات وسياسات إدارة المخاطر بعد زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة وهذه الأخيرة تم إعطاءها علامة 4.22 أي الإجابة بموافق بشدة التي ظهرت في النتيجة، لكن الملاحظ بالنسب للمعلمة الأولى Aلم تطبق عليها هذه العلاقة وهذا راجع إلى طبيعتها في النموذج أي أنها لا تؤثر فيها الزيادة والنقصان في قيمة المتغيرات المستقلة.

** **نسبة التأثير على جودة خطوات وسياسات إدارة المخاطر=** (قيمة التأثير على خطوات وسياسات إدارة المخاطر/القيمة الكلية لخطوات وسياسات إدارة المخاطر)100X، علما أن القيمة الكلية لخطوات وسياسات إدارة المخاطر في المحور الثالث والتي بلغت 25 نقطة (5 عبارات خطوات وسياسات إدارة المخاطر 5x علامة الإجابة بموافق بشدة).

زادت خطوات وسياسات إدارة المخاطر بقيمة 0.760 نقطة من مجموع 25 نقطة أي بنسبة 3.04 بالمائة؛

4. بالنسبة للمتغير المستقل الثاني(x2=0.61)، يعني أنه كلما كان هناك خاصية واحدة لآليات الحوكمة في شركات التأمين-كتوفر الخبرة الاكتوارية داخل شركات التأمين-مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى زادت خطوات وسياسات إدارة المخاطر بقيمة 2.612 نقطة من مجموع 25 نقطة أي بنسبة 10.448؛
5. حسب قيم Béta القيم المعيارية المرادفة للقيم العادية فإن المتغير المستقل (آليات الحوكمة في شركات التأمين) أكثر أهمية من المتغير التابع (مبادئ الحوكمة في شركات التأمين) حيث أنه في حالة انعدام القيمة الابتدائية (A) يؤثر المتغير الأول b1 بـ 0.185 نقطة على المتغير التابع مع ثبات المتغير الثاني، أما هذا الأخير b2 يؤثر المتغير التابع بـ0.540 نقطة مع ثبات المتغير الأول (غير يجب استخدام Béta غير المعيارية الحد الثابت) للوصول إلى معادلات الانحدار؛
6. حسب اختبار (T-test): الذي يقدر الأهمية النسبية لكل متغير مستقل فإنه من الجدول السابق نستنتج أن كل المتغيرات المستقلة (مبادئ وآليات الحوكمة) كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية $p\leq 0.05$)، وبالتالي نرفض صحة الفرضية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين وإدارة مخاطرها، ونقبل الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين وإدارة مخاطرها حيث بلغ مستوى الدلالة 0.043 و0.000 على التوالي، وبالتالي يمكن صياغته في شكل خط الانحدار المتعدد؛
7. حسب الجدول السابق نلاحظ أن مقياس VIF يُقدم تشخيص إضافيا إذ تدل قيمه التي تزيد عن 2 على وجود مشكلة ارتباطات بين المتغيرات المستقلة غير أنه في الجدول أعلاه تم تسجيل قيمة 1.554 وبالتالي لا توجد هذه المشكلة؛
8. تتبع متغيرات النموذج التوزيع الطبيعي للبيانات أي اختبار الفرضيات من خلال الأساليب الإحصائية المعلمية ويمكن توضيح هذا التوزيع من خلال الشكل التالي:

الشكل(4.3): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

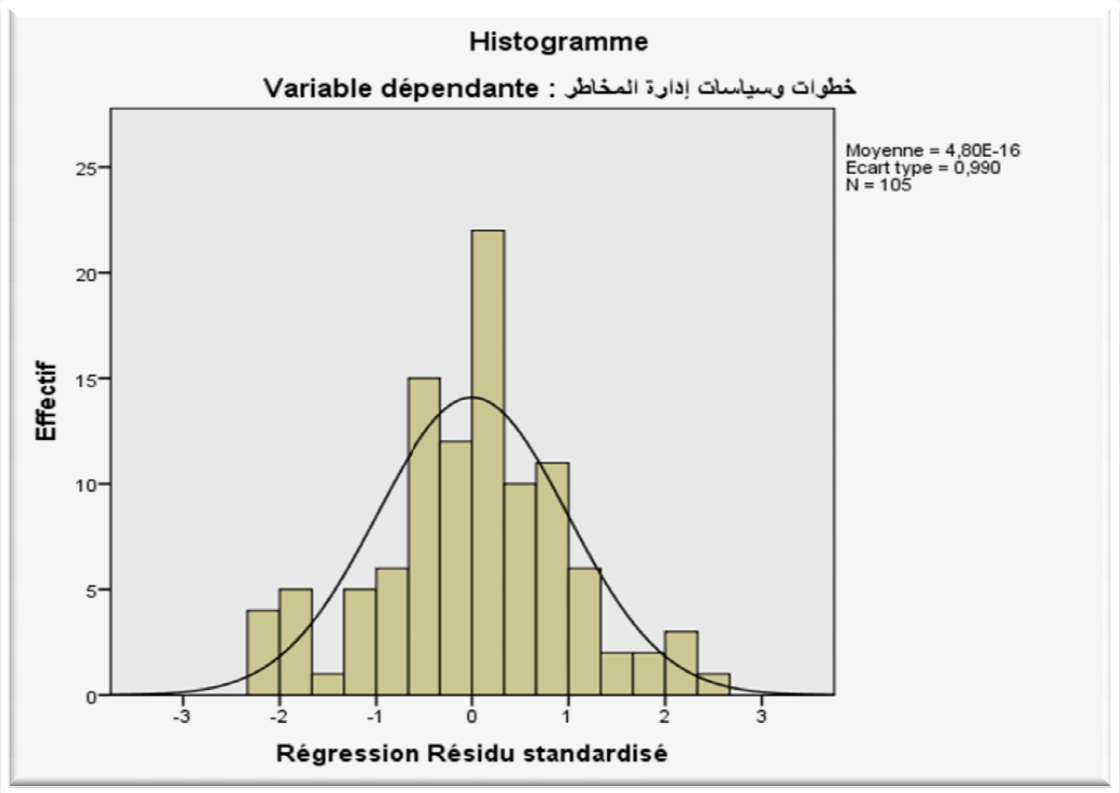

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss، الملحق الخامس.

التحليل: حسب الشكل أعلاه والذي يمثل تكرارات البواقي أي الأخطاء المعيارية للانحدار، يمكن التأكد من أنّ بيانات الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، إذ نلاحظ أنّ هذه البيانات والمتعلقة بالبواقي المعيارية لانحدار المتغير التابع "خطوات وسياسات إدارة المخاطر" مع القيم المعيارية المتنبأ بها في شكل الانتشار "الشكل 3.3" ليس لها نمط محدد أي أنّ توزيعاتها كانت عشوائية مما يشير إلى أنّ توزيعات الأخطاء كانت طبيعية.

الشكل(3-5): اختبار توزيع البواقي.

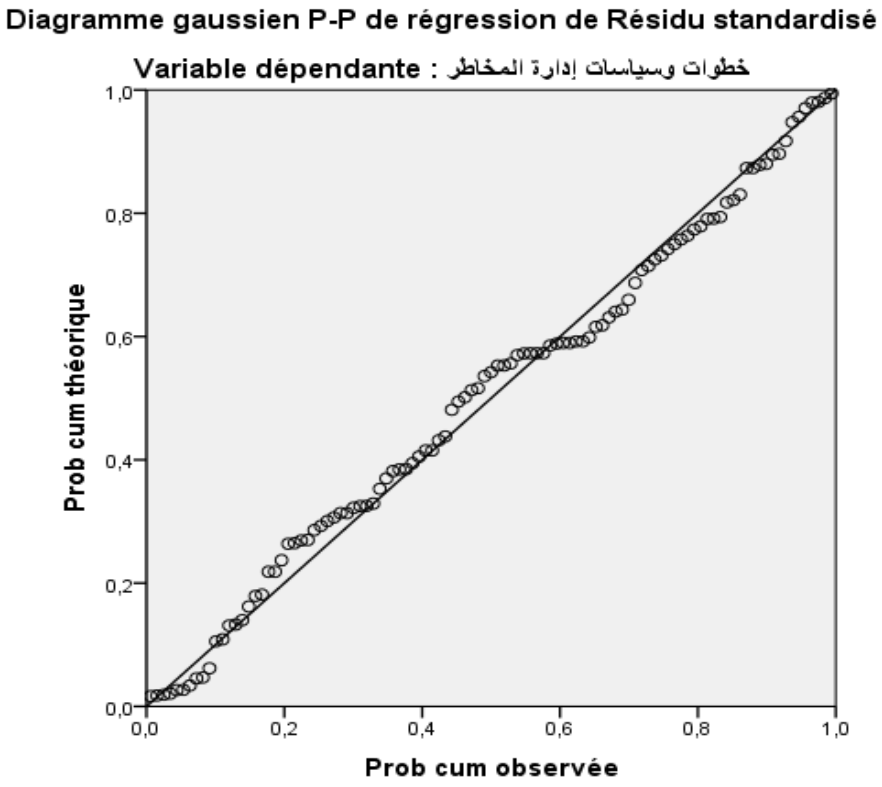

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss، الملحق الخامس.

التحليل: من الشكل أعلاه نلاحظ أنّ منحنى التوزيع التكراري يشبه إلى حد كبير منحنى التوزيع الطبيعي، ونلاحظ أنّ النقاط في منحنى الاحتمال الطبيعي تنطبق كثيراً على الخط المائل والذي يمثل منحنى التوزيع الطبيعي، ولذلك فإنّ الشكل يبيّن أنّ البيانات والتي هي البواقي القياسية في هذه الحالة تتبع توزيعاً طبيعياً.

الفرع الثاني: اختبار نموذج الحوكمة – إدارة المخاطر.

لاختبار النموذج نقوم بتحليل التباين ANOVA[b] كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (13.3):اختبار ANOVA[b] الحوكمة- إدارة المخاطر.

النموذج	مجموع مربعات الانحدار	درجات حرية الانحدار	متوسط المربعات	قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار F	الخطأ المرافق لاختبار-F sig(F-test)
الانحدار	17.924	2	8.962	40.923	0.000
المتبقي	22.337	102	0.219		
المجموع	40.261	104			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي spssv21، الملحق الخامس.

نلاحظ حسب هذا الجدول الذي يُستخدم لفحص مدى قبول نموذج الانحدار من الناحية الإحصائية أن اختبار (F-test) الخطأ المرافق لF (مستوى دلالة الاختبار) بلغ P=0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05= ∝، مما يؤكد القبول الكلي للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين على خطوات وسياسات إدارة مخاطرها.

خلاصة:

قمنا من خلال الدراسة الميدانية بعرض أهم مراحل تطور سوق التأمين الجزائري، كما قمنا بتعريف مختلف شركات التأمين الناشطة فيه، وذكر هيكلة هذا القطاع، وكذلك عرض لأهم الإحصائيات المتعلقة بشركات التأمين سواء كانت على الأضرار أو على المتلكات، إذ تم تحديد طبيعة ومنهجية الدراسة من خلال التعرف على بياناتها ومتغيراتها، وتحديد مجتمع وأداة الدراسة، كما قمنا بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق إجابات أفراد العينة المتمثلة في العمال بوكالات التأمين لمدينة تيسمسيلت، باستعمال البرنامج الإحصائي SPSSv21، لإيجاد العلاقة بين فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بعد تحليل خصائص ونتائج أفراد العينة تم الإثبات أن الأفراد الذين وزع عليهم الاستبيان يتمتعون بالصفات اللازمة التي تزيد من صدق إجاباتهم على فقراته، وتم ملاحظة تركز تلك الإجابات ضمن محاور الدراسة في الاختبار بين موافق وموافق بشدة؛
- بدراسة الجانب المتمثل في تقدير واختبار العلاقة بين مبادئ وآليات حوكمة شركات التأمين، وخطوات وسياسات إدارة المخاطر داخلها من خلال النموذج الخطي المتعدد، أظهر تأثير مبادئ وآليات الحوكمة على سياسات وخطوات إدارة المخاطر الذي يأخذ شكل العلاقة الطردية الموجبة حيث بلغت نسبة الارتباط 80.5 بالمائة؛
- هناك وعي لدى العمال بأهمية الحوكمة ودورها في تفعيل إدارة المخاطر بوكالات التأمين بمدينة تيسمسيلت.

1.خلاصة البحث:

إن التطور الذي يشهده العالم، والتوسع الذي يمسُ المؤسسات المالية عموماً وشركات التأمين خصوصا ومع تحرر اقتصاديات السوق، العولمة، كبر شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى تزايد المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات، كما أدى تضارب المصالح بهذه الأخيرة إلى ضرورة تحليل هذه المخاطر وإيجاد وسائل وآليات تساهم في الحد والتقليل منها، ومن هنا برزت آلية حوكمة الشركات التي أصبحت أهم وسيلة لتقييم أنشطة هذه الشركات، حيث ساهمت مبادئها كالإفصاح والشفافية في جذب المزيد من المستثمرين للتعاقد معها، وتفعيل أنظمة الإشراف والرقابة داخلها وبالتالي التحسين من أدائها والحد من مخاطرها.

ومن خلال ما سبق قمنا في هذه الدراسة بمعالجة موضوع دور وفاعلية الحوكمة في إدارة المخاطر في قطاع التأمين من الجانب النظري والتطبيقي، حيث تناولت إشكالية الدراسة مدى فاعلية تطبيق الحوكمة في إدارة المخاطر في شركات التأمين. وتطلب ذلك الاعتماد على ثلاثة فصول وفقا للمناهج المذكورة سابقا، وتم الإلمام بكل من مفهوم حوكمة الشركات وعرض لأهم آلياتها ومبادئها، بالإضافة إلى علاقتها بإدارة المخاطر داخل شركات التأمين، ثم تطرقنا إلى خطوات وسياسات إدارة المخاطر داخلها، وكذا إلى كيفية مساهمة آليات ومبادئ حوكمة الشركات في إدارة المخاطر بشركات التأمين، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة قدر المستطاع إبراز هذا التأثير عبر الدراسة الميدانية إذ قمنا باختبار عينة مشكلة من كل وكالات التأمين المتواجدة في مدينة تيسمسيلت، ولقد واجه موضوع الدراسة قبولا من طرف الموظفين والمديرين بالوكالات محل الدراسة إذ أنه يتناول أغلب المخاطر التي تواجه شركات التأمين وكيفية التصدي لها من خلال تطبيق حوكمة الشركات.

كما قمنا بمقارنة بسيطة لسنوات تطور إنتاجية قطاع التأمين بالجزائر من حيث تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص خلال الفترة 2012 حتى 2017 ولاحظنا من خلال المراجع المعتمدة والدراسات السابقة أنّ قطاع التأمين عرف تطورا وتغيرا موجباً مع تطور الاقتصاد في الجزائر، إلاّ أنّه ورغم هذا النمو لا يزال قطاع التأمين في الجزائر يشهد ضعفاً مقارنة بالدول العربية والأجنبية وهذا راجع لنقص ثقافة التأمين عند المستهلك أو المواطن الجزائري خصوصا فيما يتعلق بفرع تأمينات الأشخاص.

ومنه استطعنا اختبار جملة من الفرضيات، مكنتنا من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

2.اختبار صحة الفرضيات:

قامت دراستنا على ثلاثة فرضيات تعد كإجابات أولية للإشكالية المطروحة يمكن التحقق من مدى ثباتها أو نفيها من خلال الآتي:

- تمثلت الفرضية الأولى في أنه "يقصد بحوكمة الشركات الإدارة الجيّدة والفعّالة لها، كما تعتبر الفضائح والأزمات المالية، والتعثر الذي شهدته العديد من الشركات المالية في العالم من أهم دوافع تبني هذا المصطلح "، وتبيّن أنّ الإدارة الجيّدة والفعّالة للشركات تكون عن طريق تبني مفهوم الحوكمة، الذي ساهمت الفضائح المالية والأزمات التي شهدها العالم كانهيار شركة Enron-World.com في بروزه"، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تمثلت الفرضية الثانية في أنه "تعمل آليات حوكمة الشركات عموما وآلية مجلس الإدارة خصوصا من خلال لجنة إدارة المخاطر على تسيير مخاطر شركات التأمين"، وتبيّن أنّ شركات التأمين تتعرض للعديد من المخاطر أوجب ضرورة إيجاد وابتكار آليات تعمل على تسيير وإدارة هذه المخاطر والتي تمثلث أساسا في آلية مجلس الإدارة عن طريق أهم لجانه التي تسمى بلجنة إدارة المخاطر"، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تمثلت الفرضية الثالثة في أنه: "توجد علاقة إحصائية ذات مستوى ثقة 95 بالمائة لممارسة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بشركات التأمين يمكن بناءها في شكل نموذج"، وبعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها بوكالات التأمين ببلدية تيسمسيلت، وذلك بتوزيع استبانة تتضمن متغيرين مستقلين متعلقين بحوكمة الشركات ومتغير تابع متعلق بإدارة المخاطر، ثم دراسة وتحليل النتائج وبناء العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في شكل نموذج انحدار خطي متعدد، تبين لنا وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3.عرض نتائج الدراسة:

من خلال الجانب النظري للدراسة تبين لنا ما يلي:

- الحوكمة هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي تساهم في إدارة ورقابة الشركات بشكل فعّال؛
- يساهم الاهتمام بأصحاب المصالح سواء الرئيسيين أو الثانويين في تحسين أداء الشركات وبالتالي التقليل من مخاطرها؛
- تسعى حوكمة الشركات إلى القضاء على الصراعات وتضارب المصالح داخلها، رغم أنها جاءت بنظرية الوكالة التي تنفي ذلك؛

- تساهم لجنة إدارة المخاطر في الإدراك والمعرفة التامة بالمخاطر المحيطة بالشركات ومنه توخي الحيطة والحذر؛
- يعد التأمين من أهم سياسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين؛
- تعد مخاطر الحوكمة من أهم المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين.

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة تبين لنا ما يلي:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95 بالمائة بين المتغيرين المستقلين مبادئ وآليات الحوكمة داخل شركات التأمين، والمتغير التابع خطوات وسياسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين يمكن صياغتها في شكل نموذج الانحدار الخطي المتعدد؛
- وجود علاقة طردية بين مبادئ وآليات الحوكمة داخل شركات التأمين، خطوات وسياسات إدارة المخاطر داخل شركات التأمين؛
- وجود ارتباط خطي قوي بين كل من المتغيرين المستقلين "مبادئ وآليات الحوكمة داخل شركات التأمين" مع المتغير التابع والذي يقدر بـ0.774 و0.750 على التوالي، مع وجود ارتباط خطي ضعيف بين المتغيرات المستقلة بلغ 0.287؛
- عدم وجود مشكلة ارتباطات بين المتغيرات المستقلة لأن VIF معامل تضخم التباين قُدر ب 1.554؛
- التماس وعي كبير لمصطلح حوكمة الشركات داخل وكالات التأمين بولاية تيسمسيلت.

4.مقترحات وتوصيات:

بناءاً على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي، فإنه يمكن تلخيص أهم التوصيات التي ترى الباحثتان أنها ضرورية ويمكن الاستفادة منها في تفعيل أداء شركات التأمين في تسيير المخاطر بشركات التأمين، وذلك على النحو التالي:

- إيجاد حلول جديدة لمشكلة تضارب المصالح ونشر ثقافة حوكمة الشركات؛
- ضرورة التطبيق الفعلي للحوكمة داخل الشركات من خلال تفعيل النصوص والتشريعات الخاصة بها؛
- زيادة تحسيس إدارات مؤسسات التأمين بضرورة تبني حوكمة الشركات والعمل بمبادئها؛
- إنشاء لجان جديدة لتسيير الأخطار بقطاع التأمين ككل والتي تدفع إلى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر؛
- دعم موظفي مؤسسات التأمين على تبني مفهوم حوكمة الشركات من خلال رحلات علمية ودورات تدريبية؛

- ضرورة تواجد لجنة مستقلة لإدارة المخاطر داخل شركات التأمين، لقياس وتحليل ورقابة كل المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات؛
- ضرورة دخول شركات التأمين للبورصة للمساهمة في تفعيل مبادئ الحوكمة فيها؛
- العمل على تفعيل الرقابة بشكل مستمر لشركات التأمين؛
- يجب أن تعمل شركات التأمين على تعزيز الحوكمة داخلها.

5.آفاق دراسة:

بدراستنا لموضوع حوكمة الشركات وعلاقته بإدارة المخاطر وبعد الانتهاء من معالجة إشكالية هذا البحث المتمحورة حول دور وفعالية حوكمة الشركات في إدارة المخاطر بقطاع التأمين لاحظنا أن هذا الموضوع خصب ويحتوي على جوانب مهمة جديرة بالدراسة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ولعل من أهم هذه المواضيع ما يلي:

- كيفية مساهمة آليات حوكمة الشركات في زيادة قوة وسلامة أداء مؤسسات التأمين وتقليل المخاطر؛
- تطوير قطاع التأمين وتذليل المخاطر التي تواجهه بأحدث الطرق؛
- أهمية تطبيق حوكمة الشركات في تسيير القطاعات بصفة عامة وقطاع التأمين بصفة خاصة؛
- دور لجنة إدارة المخاطر داخل شركات التأمين؛
- أهمية التدقيق الداخلي والخارجي داخل شركات التأمين؛
- فعالية الحوكمة للحد من المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين مع دراسة حالة لشركة تأمين معينة؛
- دراسة سبل إدارة المخاطر عن طريق تعزيز حوكمة الشركات؛
- دور وظيفة الخبرة الاكتوارية في تحسين أداء شركات التأمين.

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

I.**الكتب:**

1.اتحاد الشركات الاستثمارية، **حوكمة الشركات**، مكتبة الآفاق للنشر والتوزيع، سبتمبر 2011.

2. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، **حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوليو 2017.

3.أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

4.أسامة ربيع أمين سليمان، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامجSPSS**، الجزء 2، القاهرة، يوليو 2008.

5.أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

6.أنيسة سدرة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية: دراسة حالة الجزائر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.

7.إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، **محاسبة المنشآت المالية "البنوك وشركات التأمين"**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8.بن علي بلعزوز، عبد الكريم أحمد قندوز، عبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر "إدارة المخاطر، المشتقات المالية والهندسة المالية"**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9.جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

10.حربي مُحَمَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر «النظرية والتطبيق"**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

11.حمزة أحمد ممدوح، عبد الحميد ناهد، **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2003.

12.حمزة مُحَمَّد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

13.خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

14.سالم رشدي سيد، **التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"**، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015.

15.سامي نجيب، **إدارة الأخطار "الجزء الأول"**، دار التأمينات للنشر، مصر، 1997.

16.سامي نجيب، **التأمين عماد الاقتصاد القومي والعالمي واقتصاديات الأسرة والمشروع**، ط 2، دار التأمينات للنشر، القاهرة، 1996.

17.سلامة عبد الله، **الخطر والتأمين "الأصول العلمية والعملية"**، ط 4، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1974.

18.سلمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2010.

19.شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب، إيناس ظافر الراميني، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

20.شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، ط 3، القاهرة، 1999/1998.

21.طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005.

22.طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات)**، طبعة مزيدة ومنقحة، الدار الجامعية، 2008/2007.

23.عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخصصة "البنوك، منشآت التأمين والبورصات"**، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2009.

24.عبد الفتاح عز، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**، ط1، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2007.

25.عبد القادر العطير، **التأمين البري في التشريع، القواعد العامة والأحكام الخاصة بعقود التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات، التأمين على الحياة والتأمين من الحريق: دراسة مقارنة**، ط 11، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

26.عبد القادر بليمان، **الأسس العقلية للسياسة**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2007.

27.عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة الخطر "مدخل مالي"**، ط 1، دار إي-كتب للنشر، لندن، 2018.

28.عبد الله جوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات: القيادة، التسويق، العمل المؤسسي تخطيط وإدارة القوة العاملة، الحوكمة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2014.

29.عبد الله حسن مسلم، **إدارة التأمين والمخاطر**، ط 1، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

30.عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007/2006.

31.عز الدين فلاح، **التأمين "مبادئه وأنواعه"**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

32.عطا الله وارد خليل، مُحَمَّد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

33.عقيل حسين عقيل، **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مكتبة مدبولي للنشر، 1999.

34.علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

35.علاء فرحان طالب، حيدر يونس الموسوي، مُحَمَّد فائز حسن، **إدارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

36.علي عباس، **أساسيات علم الإدارة**، ط 1، دار المسيرة، عمان، 2004.

37.عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

38.غازي خالد أبو عرابي، **أحكام التأمين، دراسة مقارنة**، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

39.فاطمة الزهراء مُحَمَّد طاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014.

40.مُحَمَّد الشريف بن زواي، **حوكمة الشركات والهندسة المالية**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.

41.مُحَمَّد عيد علي بلبع، **حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية: دراسة تطبيقية على قطاع الغزل والنسيج في مصر**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2016.

42.مُحَمَّد مصطفى سليمان، **الفساد المالي والإداري**، ط 2، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2009.

43.مُحَمَّد هشام جبر، **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة بير زيت، رام الله، فلسطين، 2012.

44.مدحت مُحَمَّد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة وفن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015.

45.محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

46.مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات: جذورها، أسبابها، تداعياتها وآفاقها**، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

47.معهد المالي، **مدخل إلى أساسيات التأمين**، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016.

48.معين أمين السيد، **إدارة الموارد البشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية**، ط 1، مصر، 2010.

49.منظمة العربية للتنمية الإدارية، **الحوكمة والإصلاح المالي والإداري**، جمهورية مصر العربية القاهرة، 2009.

50.مؤسسة النقد العربي السعودي، **مدخل إلى أساسيات التأمين**، المعهد المالي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2016.

51.هواري معراج، جهاد بوعزوز، أحمد مجدل، **تسويق خدمات التأمين: واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل**، ط 1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

52.هيئة السوق المالي، **حوكمة الشركات**، المملكة العربية السعودية.

53.وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009.

54.وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

55.يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسوي، حسين جميل البديري، هاشم فوزي العبادي، **إدارة التأمين والمخاطر**،ط 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

II.**الأطروحات والمذكرات:**

1.آمال زبار، **دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى: دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف 1، 2014/2013.

2.أمال هبور، **التأمين: دراسة مقارنة مابين الجزائر والمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012.

3.إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

4.توفيق غفصي، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني: دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

5.حاتم رياض مصطفى أصلان، **مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 1436هـ/2015م.

6.حمزة ضويفي، **فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

7.دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

8.ديالا جميل الرزي، **مدى إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات الاقتصادية والمالية وحاجتها للأنظمة والقوانين: دراسة حالة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

9.رامي حسن الغزالي، **دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تحليلية**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

10.ريم راسم محمود عودة، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

11.زينة دير، **حوكمة شركات التأمين في الجزائر، واقع وتحديات: دراسة حالة الشركات الوطنية للتأمين" وكالة أم البواقي"**، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية التأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.

12.سعاد لفتاحة، إدارة **المخاطر الاستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاءة 2: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين "SAA"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015/2014.

13.سماح محمود حلمي نجم، حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث): دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، القانون الخاص، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014.

14.صديقي خضرة، **مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات: دراسة حالة مؤسسة الرياض وحدة مطاحن بشار**، رسالة ماجيستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية علوم اقتصادية التسيير والعلوم التجارية، تلمسان 2009-2010.

15.لطيفة عبدلي، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بسعيدة**، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011/ 2012.

16.كامل يوسف بركة، **دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

17.عثمان الشريف عبد العزيز برعي، **تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتتبة لدى شركات التأمين المباشر: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الإسلامية في السودان في الفترة 2014/2005**،أطروحة دكتوراه في التأمين، جامعة الرباط الوطني، 2016.

18.عثمان عثمانية، **الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركة: دراسة مقارنة بين بعض الشركات الأمريكية والجزائرية**، رسالة ماجيستر، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة تبسة، سنة 2011/2010.

19.فطيمة يحياوي، **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني: دراسة حالة**، رسالة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011 /2012.

20.ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة، غزة، 2009.

21.ماهر أسامة نايف شبير، **أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.

22.ماهر موسى درغام، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، أوت 2017.

23.مُحَّد الأمين معوش، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية: دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات 2A**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف 1، 2014/2013.

24.مُحَّد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية 2013/2008**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

25.مُحَّد عبد الله مُحَّد العبيدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

26.مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، 2004.

27.مريم بن عيسى، **تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء: دراسة حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية**، رسالة ماجيستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

28.مصعب بالي، **التأمين كأداة لإدارة الأخطار: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "caat"**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011 /2012.

29.نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016.

III.**المقالات:**

1.أيمن زيد، الطاهر العمودي، **إدارة المخاطر في شركات التأمين: دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد9، الجزائر، ديسمبر2015.

2.بسمة بلجدوي، **هيئات الرقابة والإشراف على التأمين**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد47، المجلد ب، كلية الحقوق، جامعة الإخوة متنوري، قسنطينة، الجزائر.

3.بلال أحمد متاني، أمين بشير البشير، حمدي جبر بركات، **أثر حوكمة القطاع العام على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية**، مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية، العدد 8، جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر2017.

4.بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف، الجزائر، 2010/2009.

5.حمزة بالي، منور أوسرير، **التأمين كآلية لإدارة المخاطر في الجزائر"2013/2000"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد8، المجلد1، جامعة الوادي.

6.سامية شارفي، بن علي بلعزوز، **دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني2017.

7.سليم طرابلسي، خير الدين معطى الله، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد9، جامعة غرداية، 2016.

8.سهام رياش، **تطوير قطاع التأمين ليتلاءم وتطبيق التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري في الجزائر**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد2، المجلد5، ديسمبر2018، جامعة بومرداس، الجزائر.

9.طرابلسي سليم، معطى الله خير الدين، **المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد9، جامعة غرداية، 2016.

10.عبد القادر بريش، **دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد9، جامعة الشلف، الجزائر، 31ديسمبر2011.

11.عبد الناصر إبراهيم نور، مُحَمَّد غادر، مُحَمَّد محمود بشايرة، **مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن: دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية الأردنية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد2، المجلد14، سنة 2014.

12.عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، مجلة إتحاد المصاريف العربية(مجلة علمية محكمة)، لبنان، 2007، ص64.

13.كريم بيشاري، **واقع سوق التأمين في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد27، المجلد1، الجزائر، 2013.

14.كفية شنافي، **آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين: دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين** CAAR **وشركة** AXA **للتأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد45، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.

15.مُحَمَّد خليفة، هلال درهمون، **جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد1، المجلد4، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2008.

16.مراد كواشي، **أهمية الحوكمة في تحسين الأداء الشامل لمنظمات الأعمال**، مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد1، المجلد25، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

17.مريم حسناوي، حسين حساني، **دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السابع، 15 جوان 2018.

18.مصعب بالي، مسعود صديقي، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

19.نبيل حمادي، عمر علي عبد الصمد، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة لـو.م.أ وفرنسا، واقع حوكمة المؤسسات في بيئة الأعمال في التنمية الجزائرية في إطار المستجدات الحالية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

IV. **التظاهرة العلمية والندوات والمؤتمرات:**

1.بلال مسعي، عبد السلام طبيب، **تأثير مبادئ حوكمة المؤسسات العائلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول دور تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 19-20 نوفمبر 2013.

2.حمزة رملي، إسماعيل زحوط، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر2012.

3.ساعد بن فرحات، **بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين: مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين**، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 أفريل 2011.

4.سعاد عبو وآخرون، **مساهمة حوكمة الشركات في رأس المال الفكري**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف19-20 نوفمبر 2013.

5.عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر شلالي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر: المحور الأول "استراتيجيات ومجالات تطبيق إدارة المخاطر"**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

6.مُحَّد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، ليبيا، 15-17 ديسمبر 2012.

7.منصور كاسر نصر، **إدارة المخاطر وإستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي السابع ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 نيسان 07.

8.نور الدين حماد، فاطمة ساسي، **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، يومي6-7 ماي 2012.

9.يوسف بن مسيسة، **تقرير سوق التأمين الجزائري**، المؤتمر العام الثاني والثلاثون للاتحاد العام العربي للتأمين، منعقد بتونس، من 24 إلى 27 يونيو 2018.

10.يوسف عتشاش، الطيب بالولي، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات التأمينية كآلية لإدارة المخاطر**، ملتقى وطني حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013.

V.**التقارير والوثائق والمنشورات:**

1.بهاء الدين سمير علام، **أثر الآليات لحومة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية: دراسة تطبيقية**، إدارة أعمال، كلية التجارة، القاهرة، 2009.

2.جمعية الدولية لهيئات التأمين Iais، **مبادئ التأمين الأساسية والمنهجية**، ترجمة هيئة التأمين، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الأول 2003.

3.مؤسسة النقد العربي السعودي، **لائحة حوكمة شركات التأمين، الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين**، الفقرة 126.

VI. **القرارات، القوانين والمراسيم:**

1.جمهورية الجزائرية، أمر، **أمر رقم 95-07 يتعلق بالتأمينات**، الجريدة الرسمية، العدد13، مؤرخ في 25 يناير 1995، المادة 619، الفقرة 02.

VII.**مواقع الانترنت المحكمة:**

1.Alliance Assurances, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous.

2.Amana Assurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.amana.dz/presentation/.

3.Axa Assurances Algérie Dommage, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.axa.dz/.

4.Caarama Assurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.caarama.dz/.

5.Caisse Nationale de Mutualité Agricole, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://cnma.dz/index.php/2016/04/26/presentation-2/.

6.Cardiff El-Djazair, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.cardifeldjazair.dz/fr/pid3471/presentation-cardif-djazair.html.

7.Centrale des risques: l'élément protecteur, Disponible sur: https://www.liberte-algerie.com/actualite/centrale-des-risques-lelement-protecteur-204817/print/1.

8.-Compagnie Algérienne d'Assurance de Garantie des Exportations, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.cagex.dz/index.php?page=12.

9.Compagnie Algérienne d'assurance et de réassurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://caar.dz/historique-la-caar/.

10.Compagnie Algérienne des assurances, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.caat.dz/index.php/pre-sentation/de%CC%81couvrez-la-caat.html.

11.Compagnie Centrale de Réassurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://a7mar.blogspot.com/2016/11/CCR-Central-Reinsurance-Corporation.html.

12.compagnie d'assurance des Hydrocarbures, Rapport annuel cash assurances 2014, www.cash-assurances.dz .
13.Compagnie Internationale d'Assurance et de réassurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.laciar.com/#presentation.
14.L'Algérienne des assurances, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur : https://www.2a.dz/presentation/index.php .
15. Le portail de l'assurance en Algérie**, Organisation du CNA**, disponible sur: https://www.cna.dz/Acteurs/CNA/Organisation-du-CNA.
16.Macir Vie, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.macirvie.com/presentation-de-macirvie/.
17.Mutuelle Assurance Algérienne des travailleurs de l'Education et de culture, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.maatec.dz/spip.php?article10.
18.Salama Assurances Algérie, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.salama-assurances.dz/?Presentation.
19.Société de Garantie de Crédit Immobilier, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.sgci.dz/?p=5.
20.Société Nationale d'assurance, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: https://www.saa.dz/home/presentation-de-la-societe.html.
21.Trust Alegria Assurances et Réassurances, notes de conjonctures du marché des assurances, disponible sur: http://www.trust-assurances.dz/fr/trust-assurance/qui-sommes-nous.
22. Union Algérienne des sociétés d'Assurance et de réassurance, **présentation de l'URA**, disponible sur: http://www.uar.dz/presentation-de-luar/.

ثانياً: المراجع بالغة الأجنبية:

I.الكتب:

1.Jean-Paul louisot**, gestion des risques**, édition anfor, paris, 2005.

2.Ronald Perret**, la gouvernance de l'entreprise**, éditions la découverte, paris 2009.

II.المنشورات:

1.N our el Houda Sadi, Mohamed Achouche, **l'évolution du secteur des assurances en Algérie, depuis l'indépendance**.
2.D oukani Sara et d'autres**, le secteur des assurances en algérie: un Etat des lieux**, revue Algérienne d'économie et de management, n09, janvier2017.
3.The Organisation for Economic Corporation and Development, (OECD), **Principales of corporate gouvernement**, 2004.
4.International association of insurance supervisors**, insurance core principales, standards, guidance & assessment methodology**, 2003, principales 9.

الملحق رقم (01): إحصائيات حول إنتاج تأمينات الأضرار والأشخاص.

6. EVOLUTION DE LA PRODUCTION DES ASSURANCES DOMMAGES ET DES ASSURANCES DE PERSONNES (2004-2013)

En millions de DA	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Assurances de Personnes	2 081	2 602	3 045	3 547	5 430	5 760	7 180	7 044	7 499	8 564
Assurances Dommages	53 767	39 045	43 459	50 314	62 579	71 918	75 903	80 286	92 683	106 321
TOTAL	55 849	41 647	46 504	55 861	68 009	77 678	81 082	87 329	100182	114 885

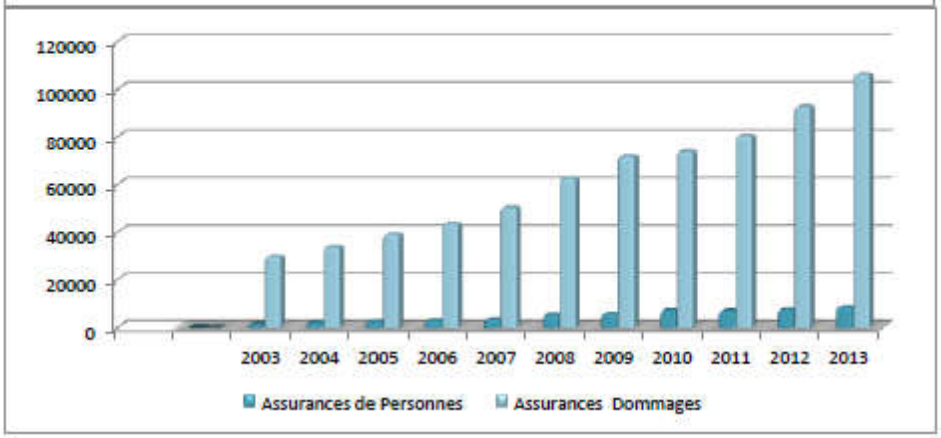

1. PRODUCTION DU SECTEUR DES ASSURANCES

En millions de DA	Chiffre d'affaires			Structure du marché			Evolution	
	2015	2016	2017*	2015	2016	2017	2016/2015	2017/2016
Assurances de dommages	118 802	119 192	121 717	90,5%	89,3%	87,7%	0,3%	2,1%
Assurances de personnes	10 316	11 461	13 253	7,9%	8,6%	9,6%	11,1%	15,6%
Marché Direct	129 118	130 653	134 970	98,4%	97,8%	97,3%	1,2%	3,3%
Acceptations internationales	2 133	2 884	3 765	1,6%	2,2%	2,7%	35,2%	30,5%
Total	131 251	133 537	138 735	100%	100%	100%	1,7%	3,9%

*Données provisoires

2. ETAT DES SINISTRES PAR TYPE D'ACTIVITE

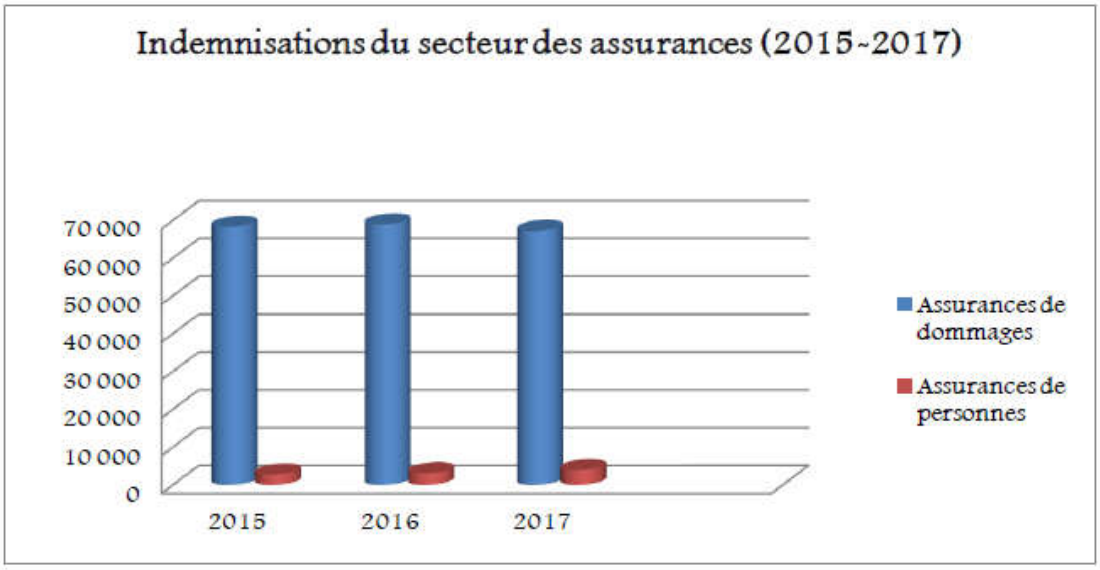

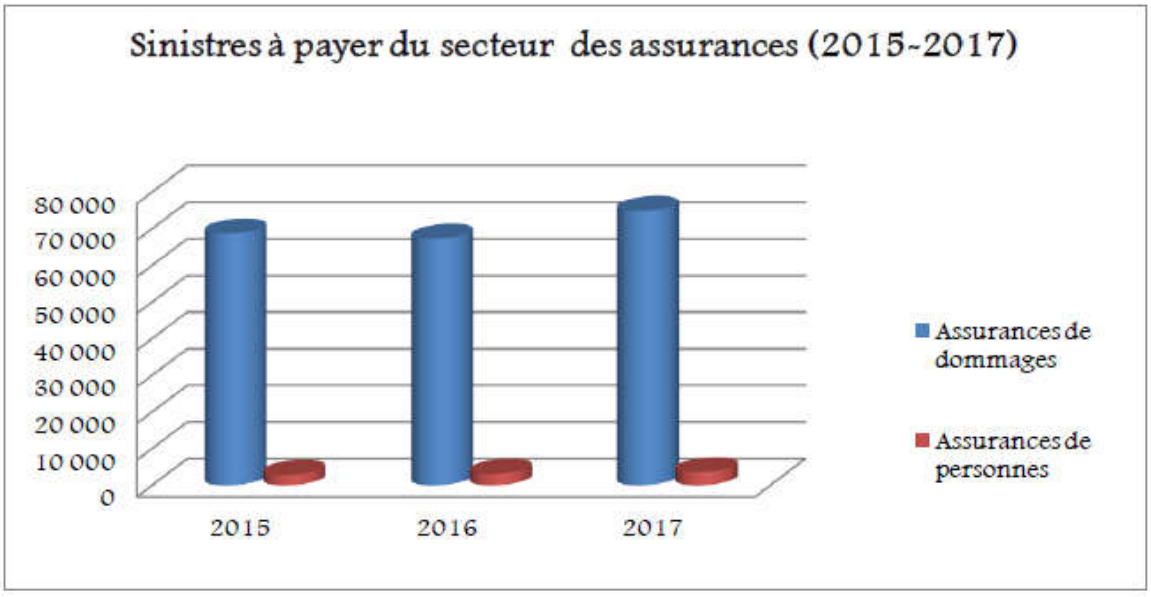

الملحق رقم(02): الاستبيان.

بسم الله الرَحمن الرحيم

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحية طيبة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد...

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسة.

الموسومة تحت عنوان: "دور وفاعلية الحوكمة في إدارة المخاطر في قطاع التأمين"

وبغرض إتمام هذه الدراسة نستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة، وهذا للتعرف على آرائكم كمهنيين متخصصين في مجال التأمين، ولكي نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ومصداقية.

كما نحيطكم علما بأن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط كما نتشرف بتزويدكم بنتائج البحث إن رغبتم في ذلك.

لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان بدقة مع العلم بأن صحة نتائج هذه الاستمارة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

وشكرا جزيلا

من إعداد الباحثتين:

بايس الأميرة نزيهة **سوفي فريال صبرينة**

المحور الأول: البيانات الشخصية.

الرجاء وضع علامة **(x)** في الخانة المناسبة لإجاباتكم.

المؤهل العلمي:

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا ☐

التخصص العلمي:

إدارة أعمال ☐ تسويق وتجارة ☐ قانون ☐ مالية وبنوك وتأمينات ☐

الخبرة:

أقل من5سنوات ☐ من 5سنوات إلى10سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

الوظيفة:

خبير اكتواري ☐ مدير المخاطر والكوارث ☐ رئيس مصلحة ☐ مدير ☐

المحور الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين.

الرمز	المحور	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
Ai	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن الإطار الفعال لإدارة شركات التأمين معمول بها في مؤسستكم؟**					
A1	يتوفر لدى شركات التأمين هياكل تنظيمية يحدد من خلالها المسؤوليات والصلاحيات المخولة.					
A2	يضمن تطبيق الأسس السليمة والإدارة الجيدة داخل شركات التأمين منع وصول الموظف غير كفء إلى المناصب العليا.					
A3	يوجد توزيع للمسؤوليات داخل شركات التأمين بين المهام الإشرافية، التنفيذية والتنظيمية وفقا لأحكام القانون وقواعده.					
Bi	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن العلاقة بين شركات التأمين وأصحاب المصالح معمول بها في مؤسستكم؟**					
B1	يتم مشاركة العمال في وضع خطط العمل بما يفيد شركات التأمين ويحسن أدائهم.					

B2	تقوم شركات التأمين بحفظ حقوق العمال، الزبائن والدائنين...وغيرهم.					
B3	يوجد توافق بين منتجات شركات التأمين ورغبات زبائنها.					
Ci	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن الإفصاح والشفافية معمول بها في مؤسستكم**					
C1	تحرص شركات التأمين على ضمان مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال عرض قوائمها المالية ومختلف التقارير الأخرى للأطراف ذات العلاقة.					
C2	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى شركات التأمين مع إظهار فاعليته وقوته في توقع المخاطر المحتملة لها.					
C3	تقوم شركات التأمين بالإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.					
Di	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن مسئوليات مجلس الإدارة معمول بها في مؤسستكم؟**					
D1	يفصل مجلس الإدارة بين مهامه ومهام الإدارة التنفيذية داخل شركات التأمين.					
D2	يقوم باتخاذ القرارات السليمة، والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة لتحقيق أفضل مصلحة للشركات وكذا معرفة الانحرافات.					
D3	فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة داخل شركات التأمين من قبل لجنة المراجعة الداخلية بشكل دوري وتقييم الأداء.					
Ei	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن نظام الأجور والحوافز معمول بها في مؤسستكم؟**					
E1	تعمل شركات التأمين على ربط الحوافز بسياساتها من أجل تحفيز العاملين على بلوغ تلك الأهداف.					
E2	تعمل شركات التأمين على تنويع الحوافز بين ماهو مادي ،وما هو معنوي لتتناسب مع طبيعة أنشطتها.					
E3	يوضع نظام الحوافز في شركات التأمين وفق أسس واضحة ومفهومة، ومقبولة من طرف العاملين مع الإعلان عنه.					
Fi	**في رأيك هل العناصر التالية التي تدخل ضمن الخبرة الاكتوارية معمول بها في مؤسستكم؟**					

F1	يتوفر لدى شركات التأمين أشخاص متخصصين لتسيير مختلف المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها هذه الشركات.					
F2	تسعى شركات التأمين للحفاظ على مركزها المالي من خلال ملاحظات خبراء التأمين.					
F3	يوجد لدى شركات التأمين وسطاء يهتمون بإضفاء الشفافية في حساب المخاطر.					
Gi	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن التدقيق الخارجي معمول بها في مؤسستكم؟**					
G1	ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقلا تماما عن شركات التأمين.					
G2	يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية.					
G3	يعتمد المراجع الخارجي على نظم مراجعة متطورة.					

المحور الثالث: خطوات وسياسات إدارة الخطر في شركات التأمين.

Hi	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن خطوات إدارة المخاطر معمول بها في مؤسستكم؟**					
H1	تعتبر عملية تحديد الأهداف أهم خطوة لإدارة المخاطر في شركات التأمين.					
H2	تعتمد شركات التأمين على دراسة البيانات السابقة لاكتشاف أكثر الأخطار المؤثرة على سلامة المركز المالي لها.					
H3	تقوم شركات التأمين بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها كوسيلة للحد والتقليل ولو بنسبة قليلة من المخاطر التي سبق وأن تعرضت لها.					
Ii	**في رأيك هل العناصر التالية المندرجة ضمن سياسات إدارة المخاطر معمول بها في مؤسستكم؟**					
I1	تتوفر لدى شركات التأمين طرق وأساليب فعالة ومتطورة لمواجهة المخاطر.					
I2	تقوم شركات التأمين بتنويع أساليب إدارة المخاطر وتقوم بمراجعتها باستمرار.					
I3	توجد أطراف مختصة بها علاقة بشركات التأمين تهتم بتسعير المنتجات التأمينية لهذه الأخيرة.					

شكرا على تعاونكم

الملحق رقم (03): معامل ألفا كرونباخ.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,899	27

Statistiques de total des éléments

يتوفر لدى شركات التأمين هياكل تنظيمية يحدد من خلالها المسئوليات	87,29	262,865	,652	,891
يضمن تطبيق الإدارة الجيدة منع وصول الموظف غير الكفء إلى المناصب العليا	87,66	270,523	,550	,893
يوجد توزيع للمسئوليات داخل شركات التأمين وفقا لأحكام القانون	87,48	275,336	,554	,894
يتم مشاركة العمال في وضع خطط العمل بما يفيد شركات التأمين ويحسن أدائهم	87,18	279,952	,406	,896
تقوم شركات التأمين بحفظ حقوق العمال والزبائن والدائنين	87,39	284,405	,240	,900
يوجد توافق بين منتجات شركات التأمين ورغبات زبائنها	87,08	272,141	,541	,894
تضمن شركات التأمين مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال عرض قوائمها المالية	87,73	272,268	,509	,894
يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى شركات التأمين	87,31	265,691	,653	,891
تقوم شركات التأمين بالإفصاح عن مكافئة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين	87,52	289,401	,188	,900
يفصل مجلس الادارة بين مهامه ومهام الادارة التنفيذية داخل شركات التأمين	87,03	287,835	,192	,900
يقوم باتخاذ القرارات السليمة والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة	87,48	284,713	,307	,898
فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة داخل شركات التأمين من قبل لجنة المراجعة الداخلية	87,00	281,246	,408	,896
تعمل شركات التأمين على ربط الحوافز بسياساتها من أجل تحفيز العاملين على بلوغ تلك الأهداف	87,02	278,705	,366	,897
تعمل شركات التأمين على تنويع الحوافز بينما ماهو مادي ومعنوي	87,19	267,568	,594	,892
يتم وضع نظام الحوافز في شركات التأمين وفق أسس واضحة ومفهومة ومقبولة	87,58	274,903	,483	,895

يتوفر لدى شركات التأمين أشخاص متخصصين لتسيير مختلف المخاطر	87,37	279,418	,434	,896
تسعى شركات التأمين للحفاظ على مركزها المالي من خلال ملاحظات خبراء التأمين	88,10	279,368	,341	,898
يوجد لدى شركات التأمين وسطاء يهتمون بإضفاء الشفافية في حساب المخاطر	87,24	268,514	,659	,891
ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن شركات التأمين	87,15	276,552	,537	,894
يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية	87,13	272,672	,580	,893
يعتمد المراجع الخارجي على نظم مراجعة متطورة	87,13	274,770	,580	,893
تعتبر عملية تحديد الأهداف أهم خطوة لادارة المخاطر فى شركات التأمين	87,03	274,228	,543	,894
تعتمد شركات التأمين على دراسة البيانات السابقة لاكتشاف أكثر الأخطار المؤثرة على سلامة مركزها المالى	87,32	272,845	,588	,893
تقوم شركات التأمين بمراجعة وتقييم الأخطار التي تتعرض لها كوسيلة للحد والتقليل من المخاطر السابقة	87,15	265,864	,646	,891
تتوفر لدى شركات التأمين طرق وأساليب فعالة ومتطورة لمواجهة الأخطار	87,40	290,540	,133	,901
تقوم شركات التأمين بتنويع أساليب ادارة الأخطار ومراجعتها باستمرار	87,37	280,499	,454	,896
توجد أطراف مختصة لها علاقة بشركات التأمين تهتم بتسعير المنتجات التأمينية	87,29	275,816	,521	,894

الملحق رقم (04): أدوات الإحصاء الوصفي.

Statistiques

		الوظيفة المشتغلة	الخبرة المهنية	التخصص العلمي	المؤهل العلمي
N	Valide	105	105	105	105
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		2,23	2,07	2,94	2,54
Ecart-type		1,137	,812	1,125	1,065

Statistiques

		يتم اخذ اقتراحات الزبائن بعين الاعتبار بما يحسن مردودية شركات التأمين	يتم مشاركة العمال في وضع خطط العمل بما يفيد شركات التأمين ويحسن أدائهم	يوجد توزيع للمسئوليات داخل شركات التأمين وفقا لأحكام القانون	يضمن تطبيق الإدارة الجيدة منع وصول الموظف غير الكفء إلى المناصب العليا	يتوفر لدى شركات التأمين هياكل تنظيمية يحدد من خلالها المسئوليات
N	Valide	105	105	105	105	105
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		4,04	4,11	3,91	4,01	4,08
Ecart-type		,720	,764	,709	,700	,675

Statistiques

		يفصل مجلس الإدارة بين مهامه ومهام الإدارة التنفيذية داخل شركات التأمين	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى شركات التأمين	يتم الإفصاح عن السياسات داخل شركات التأمين في الوقت المناسب	تضمن شركات التأمين مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال عرض قوائمها المالية	تقوم شركات التأمين بحفظ حقوق العمال والزبائن والدائنين
N	Valide	105	105	105	105	105
	Manquante	0	0	0	0	0
Moyenne		3,99	3,88	4,10	4,13	4,18
Ecart-type		,778	,768	,701	,760	,769

Statistiques

		يتم وضع نظام الحوافز في شركات التأمين وفق أسس واضحة ومفهومة ومقبولة	تعمل شركات التأمين على تنويع الحوافز بينما ماهو مادي ومعنوي	تعمل شركات التأمين على ربط الحوافز بسياساتها من أجل تحفيز العاملين على بلوغ تلك الأهداف	فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة داخل شركات التأمين من قبل لجنة المراجعة الداخلية	يقوم باتخاذ القرارات السليمة والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة
N	Valide	105	105	105	105	105
	Manquante	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,01	4,10	4,15	4,06	3,97
	Ecart-type	,778	,741	,818	,745	,765

Statistiques

		يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية	ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن شركات التأمين	تقوم شركات التأمين بالتعامل مع خبراء يمكنهم حل مختلف مشاكل الاكتتاب والمبيعات	تسعى شركات التأمين للحفاظ على مركزها المالي من خلال ملاحظات خبراء التأمين	يتوفر لدى شركات التأمين أشخاص متخصصين لتسيير مختلف المخاطر
N	Valide	105	105	105	105	105
	Manquante	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,02	3,97	4,06	4,16	3,90
	Ecart-type	,734	,753	,663	,761	,714

Statistiques

		تتوفر لدى شركات التأمين طرق وأساليب فعالة ومتطورة لمواجهة الأخطار	تقوم شركات التأمين بمراجعة وتقييم الأخطار التي تتعرض لها كوسيلة للحد والتقليل من المخاطر السابقة	تعتمد شركات التأمين على دراسة البيانات السابقة لاكتشاف أكثر الأخطار المؤثرة على سلامة مركزها المالي	تعتبر عملية تحديد الأهداف أهم خطوة لادارة المخاطر في شركات التأمين	يعتمد المراجع الخارجي على نظم مراجعة متطورة
N	Valide	105	105	105	105	105
	Manquante	0	0	0	0	0

Moyenne	3,97	4,01	3,98	4,08	4,01
Ecart-type	,700	,791	,734	,768	,791

Statistiques

		تقوم شركات التأمين بتنويع أساليب إدارة الأخطار ومراجعتها باستمرار	توجد أطراف مختصة لها علاقة بشركات التأمين تهتم بتسعير المنتجات التأمينية
N	Valide	105	105
	Manquante	0	0
Moyenne		3,83	4,07
Ecart-type		,778	,737

المؤهل العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	20	19,0	19,0	19,0
	ليسانس	25	23.8	23,8	42,8
	ماستر	26	24,8	24,8	67,6
	دراسات عليا	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

التخصص العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إدارة أعمال	16	15,2	15,2	15,2
	تسويق وتجارة	21	20,0	20,0	35,2
	قانون	21	20,0	20,0	55,2
	مالية وبنوك وتأمينات	47	44,8	44,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	أقل من 5 سنوات	31	29,5	29,5	29,5
	من 5 سنوات الى 10	36	34,3	34,3	63,8
	أكثر من 10 سنوات	38	36,2	36,2	hw100,0
	Total	105	100,0	100,0	

الوظيفة المشتغلة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خبير اكتواري	16	15,2	15,2	15,2
	مدير مخاطر وكوارث	38	36,2	36,2	51,4
	رئيس مصلحة	33	31,4	31,4	82,8
	مدير	18	17,1	17,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتوفر لدى شركات التأمين هياكل تنظيمية يحدد من خلالها المسئوليات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	20	19,0	19,0	19,0
	موافق	57	54,3	54,3	73,3
	موافق بشدة	28	26,7	26,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يضمن تطبيق الإدارة الجيدة منع وصول الموظف غير الكفء إلى المناصب العليا

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	25	23,8	23,8	23,8
	موافق	54	51,4	51,4	75,2
	موافق بشدة	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يوجد توزيع للمسئوليات داخل شركات التأمين وفقا لأحكام القانون

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	محايد	31	29,5	29,5	29,5
	موافق	52	49,5	49,5	79,0
	موافق بشدة	22	21,0	21,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتم مشاركة العمال في وضع خطط العمل بما يفيد شركات التأمين ويحسن أدائهم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	25	23,8	23,8	23,8
	موافق	43	41,0	41,0	64,8
	موافق بشدة	37	35,2	35,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتم اخذ اقتراحات الزبائن بعين الاعتبار بما يحسن مردودية شركات التأمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	25	23,8	23,8	23,8
	موافق	51	48,6	48,6	72,4
	موافق بشدة	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تقوم شركات التأمين بحفظ حقوق العمال والزبائن والدائنين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	23	21,9	21,9	21,9
	موافق	40	38,1	38,1	60,0
	موافق بشدة	42	40,0	40,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تضمن شركات التأمين مستوى كافي من الإفصاح والشفافية من خلال عرض قوائمها المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	24	22,9	22,9	22,9
	موافق	43	41,0	41,0	63,8

	موافق بشدة	38	36,2	36,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتم الإفصاح عن السياسات داخل شركات التأمين في الوقت المناسب

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	21	20,0	20,0	20,0
	موافق	53	50,5	50,5	70,5
	موافق بشدة	31	29,5	29,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى شركات التأمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	38	36,2	36,2	36,2
	موافق	42	40,0	40,0	76,2
	موافق بشدة	25	23,8	23,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يفصل مجلس الإدارة بين مهامه ومهام الإدارة التنفيذية داخل شركات التأمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	32	30,5	30,5	30,5
	موافق	42	40,0	40,0	70,5
	موافق بشدة	31	29,5	29,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يقوم باتخاذ القرارات السليمة والتحقق من تطبيق الخطط والتعليمات الصادرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	32	30,5	30,5	30,5
	موافق	44	41,9	41,9	72,4
	موافق بشدة	29	27,6	27,6	100,0

	Total	105	100,0	100,0	

فحص وتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة داخل شركات التأمين من قبل لجنة المراجعة الداخلية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	26	24,8	24,8	24,8
	موافق	47	44,8	44,8	69,5
	موافق بشدة	32	30,5	30,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تعمل شركات التأمين على ربط الحوافز بسياساتها من أجل تحفيز العاملين على بلوغ تلك الأهداف

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	1,0	1,0	1,0
	محايد	25	23,8	23,8	24,8
	موافق	36	34,3	34,3	59,0
	موافق بشدة	43	41,0	41,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تعمل شركات التأمين على تنويع الحوافز بينما ماهو مادي ومعنوي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	24	22,9	22,9	22,9
	موافق	47	44,8	44,8	67,6
	موافق بشدة	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتم وضع نظام الحوافز في شركات التأمين وفق أسس واضحة ومفهومة ومقبولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	31	29,5	29,5	29,5
	موافق	42	40,0	40,0	69,5

	موافق بشدة	32	30,5	30,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يتوفر لدى شركات التأمين أشخاص متخصصين لتسيير مختلف المخاطر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	32	30,5	30,5	30,5
	موافق	51	48,6	48,6	79,0
	موافق بشدة	22	21,0	21,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تسعى شركات التأمين للحفاظ على مركزها المالي من خلال ملاحظات خبراء التأمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	23	21,9	21,9	21,9
	موافق	42	40,0	40,0	61,9
	موافق بشدة	40	38,1	38,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تقوم شركات التأمين بالتعامل مع خبراء يمكنهم حل مختلف مشاكل الاكتتاب والمبيعات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	20	19,0	19,0	19,0
	موافق	59	56,2	56,2	75,2
	موافق بشدة	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

ينبغي أن يكون المراجع الخارجي مستقل تماما عن شركات التأمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	31	29,5	29,5	29,5
	موافق	46	43,8	43,8	73,3
	موافق بشدة	28	26,7	26,7	100,0

	Total	105	100,0	100,0	

يقوم المراجع الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	27	25,7	25,7	25,7
	موافق	49	46,7	46,7	72,4
	موافق بشدة	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

يعتمد المراجع الخارجي على نظم مراجعة متطورة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	27	25,7	25,7	25,7
	موافق	54	51,4	51,4	77,1
	موافق بشدة	24	22,9	22,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تعتبر عملية تحديد الأهداف أهم خطوة لإدارة المخاطر في شركات التأمين

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	32	30,5	30,5	30,5
	موافق	40	38,1	38,1	68,6
	موافق بشدة	33	31,4	31,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تعتمد شركات التأمين على دراسة البيانات السابقة لاكتشاف أكثر الأخطار المؤثرة على سلامة مركزها المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	29	27,6	27,6	27,6
	موافق	49	46,7	46,7	74,3
	موافق بشدة	27	25,7	25,7	100,0

	Total	105	100,0	100,0	

تقوم شركات التأمين بمراجعة وتقييم الأخطار التي تتعرض لها كوسيلة للحد والتقليل من المخاطر السابقة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	27	25,7	25,7	25,7
	موافق	43	41,0	41,0	66,7
	موافق بشدة	35	33,3	33,3	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تتوفر لدى شركات التأمين طرق وأساليب فعالة ومتطورة لمواجهة الأخطار

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	32	30,5	30,5	30,5
	موافق	40	38,1	38,1	68,6
	موافق بشدة	33	31,4	31,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

تقوم شركات التأمين بتنويع أساليب إدارة الأخطار ومراجعتها باستمرار

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	42	40,0	40,0	40,0
	موافق	39	37,1	37,1	77,1
	موافق بشدة	24	22,9	22,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

توجد أطراف مختصة لها علاقة بشركات التأمين تهتم بتسعير المنتجات التأمينية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	25	23,8	23,8	23,8
	موافق	48	45,7	45,7	69,5
	موافق بشدة	32	30,5	30,5	100,0

	100,0	100,0	105	Total

الملحق رقم (05): بيانات الإحصاء الإستدلالي.

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
خطوات وسياسات إدارة المخاطر	3,3683	,62219	105
مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	3,3228	,64117	105
آليات الحوكمة في شركات التأمين	3,3452	,54307	105

Corrélations

		خطوات وسياسات إدارة المخاطر	مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	آليات الحوكمة في شركات التأمين
Corrélation de Pearson	خطوات وسياسات إدارة المخاطر	1,000	,774	,750
	مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	,774	1,000	,287
	آليات الحوكمة في شركات التأمين	,750	,287	1,000
Sig. (unilatérale)	خطوات وسياسات إدارة المخاطر	.	,000	,000
	مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	,000	.	,000
	آليات الحوكمة في شركات التأمين	,000	,000	.
N	خطوات وسياسات إدارة المخاطر	105	105	105
	مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	105	105	105
	آليات الحوكمة في شركات التأمين	105	105	105

Variables introduites/supprimées

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	آليات الحوكمة في شركات التأمين, مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	.	Entrée

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,805	,648	,644	,044797	,648	40,923	2	102	,000

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	17,924	2	8,962	40,923	,000
	Résidu	22,337	102	,219		
	Total	40,261	104			

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Corrélations			Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,702	,299		2,348	,021					
	مبادئ الحوكمة في شركات التأمين	,180	,089	,185	2,013	,043	,308	,348	,396	,643	1,554
	آليات الحوكمة في شركات التأمين	,619	,105	,540	5,873	,000	,350	,433	,503	,643	1,554

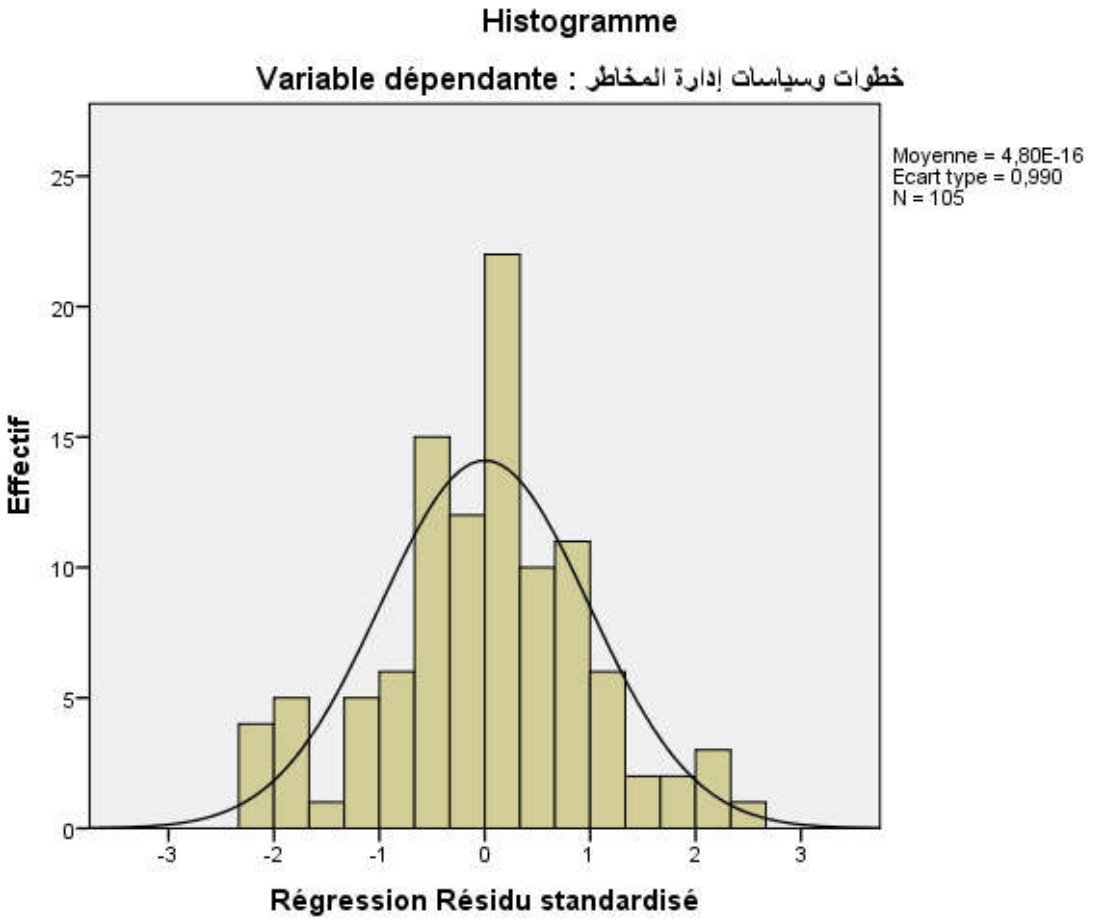
Histogramme
Variable dépendante : خطوات وسياسات إدارة المخاطر
Moyenne = 4,80E-16
Ecart type = 0,990
N = 105
Effectif
25
20
15
10
5
0
-3
-2
-1
0
1
2
3
Régression Résidu standardisé

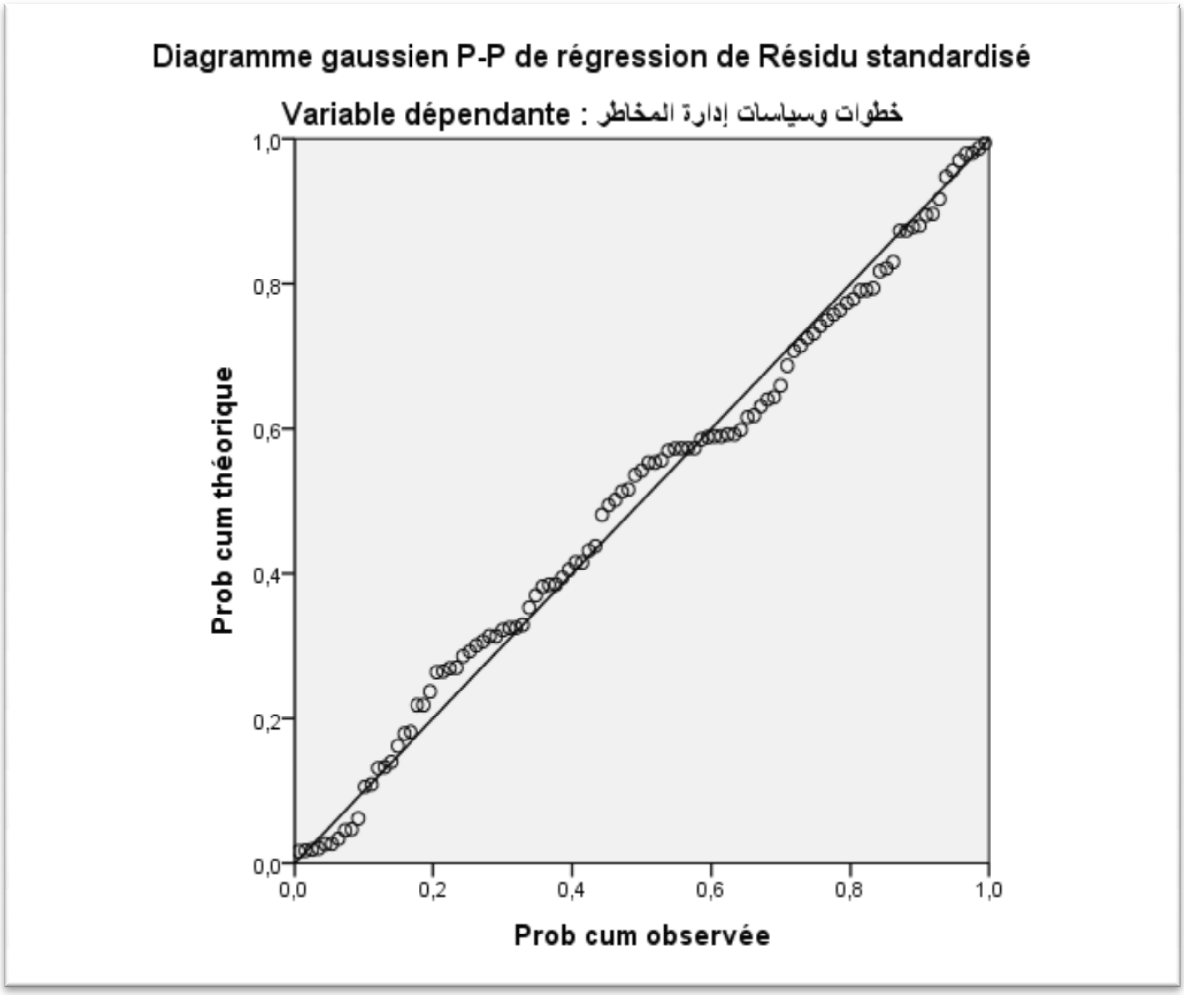
Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé
Variable dépendante : خطوات وسياسات إدارة المخاطر
Prob cum théorique
Prob cum observée
0,0
0,2
0,4
0,6
0,8
1,0

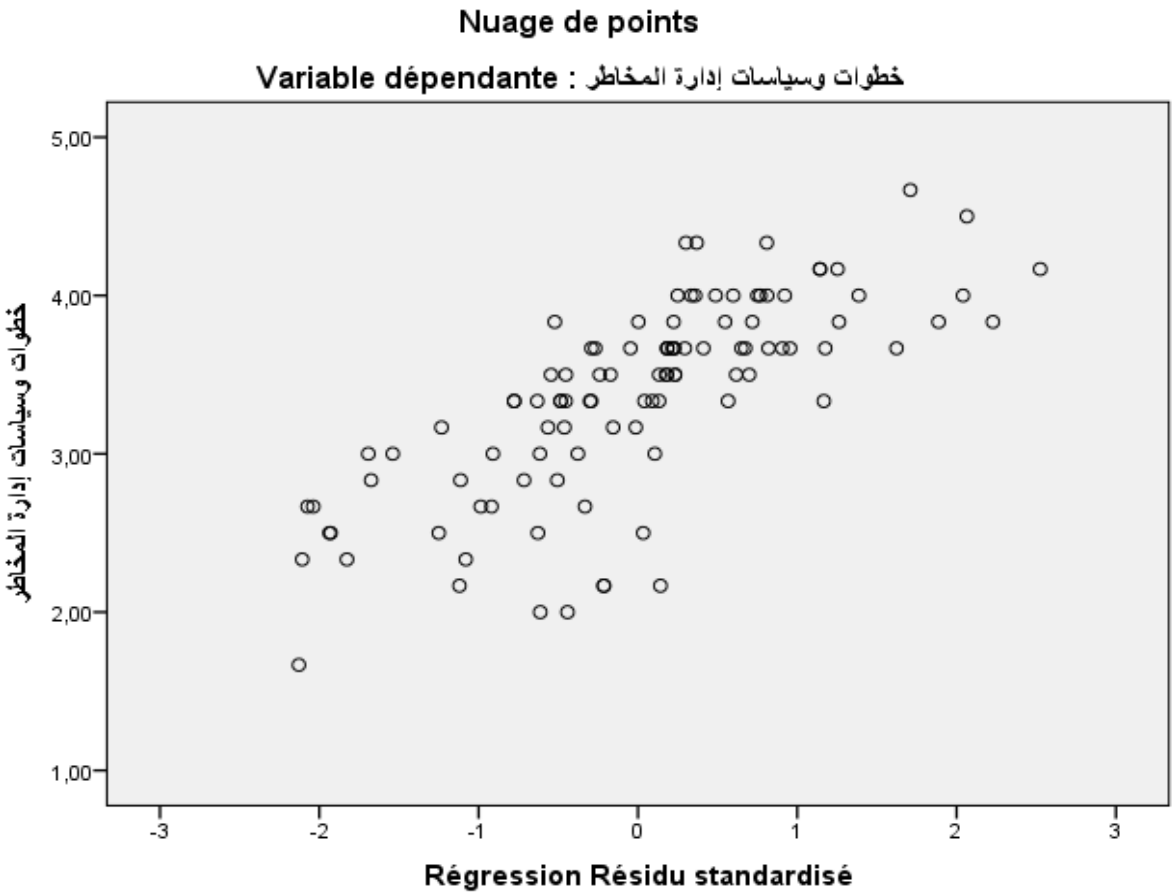
Nuage de points
Variable dépendante : خطوات وسياسات إدارة المخاطر
خطوات وسياسات إدارة المخاطر
5,00
4,00
3,00
2,00
1,00
-3
-2
-1
0
1
2
3
Régression Résidu standardisé

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الرموز والاختصارات

مقدمة عامة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

لحوكمة الشركات

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر

شركات التأمين

الخاتمة العامة

قائمة المصادر
والمراجع

الملاحق